

الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن

للباحثة عفراء البابطين

المقدمة

"الأمن" حاجة إنسانية أساسية، لا يمكن للعنصر البشري أن يعيش بدونها. وإذا كان ابراهام ماسلو **Abraham Maslow** قد اعتبر الأمن من الحاجات الأولية للإنسان شأنه في ذلك شأن المأكل والملبس، فإن القرآن الكريم منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان قد أكد هذه الحقيقة، حينما أشار إلى ما من الله به على عباده ممثلاً في قريش بقوله ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطَعَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)﴾.

(1)

إن مفهوم الأمن الشامل قد تخطى دور قوة الشرطة من مجرد دور عادي هدفه بسط الأمن في أماكن معينة إلى دور أكبر يتناسب مع ما يتطلبه المجتمع من أمن في جميع المجالات. والجهاز الأمني بات بحاجة ماسة لإعادة هيكلة شاملة، لرفع قدرته التنظيمية والتقنية، لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، التي تتسم بالعملية والتعقيد وإعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، للمساهمة في تعزيز آليات وقاية المجتمع من أنماط جرائم تختلف من حي لآخر ومن منطقة لأخرى ومن عام لعام.

فالجريمة سلوك شاذ، يهدد أمن الأفراد، وإستقرار المجتمعات، ويقوّض أركان الدول، ولذلك اهتمت المجتمعات قديماً وحديثاً بموضوع التصدي للجريمة ومكافحتها، ولم يخل مجتمع من آلية ما لمكافحة الجريمة، وقد تطورت هذه الآليات مع تطور المجتمعات، فبعد أن كانت مقصورة على العقاب وحده، وصلت في الدول والمجتمعات الحديثة إلى ثلاث أشكال، هي الوقاية والإصلاح والعقاب. وقد اختلفت النظريات في سبل الكفاح والعلاج، وأنفقت بشأن ذلك الحكومات أموال طائلة ولم يتغير شيء من نسب الجريمة، بل إن الجريمة في زيادة مطردة، وفي كل يوم يتخرج إلى المجتمع أو منه دفعات من المجرمين

في مختلف أنواع الإجرام وأشكاله مما يدل على أن المناهج المتبعة في مكافحة الجريمة لم تعد تجدي نفعاً، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن مناهج بديلة وأساليب جديدة لمكافحتها. مما لاشك فيه، إزدادت قناعة الأجهزة الأمنية بضرورة إشراك المجتمع بكافة مؤسساته مع الأجهزة الأمنية لتحقيق أعلى درجات الإستقرار. كما أن أهمية المعلومات الأمنية وكفاءة قنوات الاتصال بين الأجهزة الأمنية المختلفة ومؤسسات المجتمع يضمن سرعة وصول مثل هذه المعلومات إلى الجهاز الأمني الرسمي لكي يؤدي دوره بكل كفاءة وبأقصى سرعة. لذا فإن دور الجهاز الأمني الرسمي في درء الجريمة والوقاية منها ومكافحتها بجميع أنواعها أصبحت تبحث عن إستراتيجيات وسبل ومناهج جديدة لتطور من عملها ولكي تحقق أهدافها بتوفير الأمن والإستقرار كدعامتين أساسيتين لإستمرار النهضة والتطور في الدولة .

لقد ظهرت أهمية مفهوم الشراكة المجتمعية بسبب ثقل الأزمات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية المتنامية والمستجدة مما أدى إلى ضرورة تنامي دور مؤسسات المجتمع في تنوعاتها الاجتماعية والإقتصادية والتي أدت إلى تقلص دور الحكومة وأسقطت فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الإعتراف بسلطات المجتمع المدني وفاعلية القطاع الخاص لتعزيز دور الأمن وتطبيق القوانين.

ففي ظل إزداد معدلات إرتكاب الجريمة، إتجهت الدول الغربية نحو تعاون ومشاركة المجتمع للشرطة في الحد من الجرائم ومكافحتها وذلك لحماية المجتمع من خطر تفشي الجرائم وحالة عدم الإستقرار. وبدأت الجهات الرسمية تدرك أن دخول مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات المجتمع المختلفة في مجال التوعية والمشاركة الفعالة للتأثير على أفراد المجتمع حول تطبيق القوانين الذي بدوره يؤدي إلى إستقرار الأمن والأمان في البلد أمراً ضرورياً وتعبر عن حقيقة الشراكة المجتمعية الأهلية.

تسعى الدول المتقدمة للوصول للصورة المثلى لمفهوم الشراكة المجتمعية وأن تهتم المراكز الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية دورها في المجتمع وأن ترفع كفاءتها من أجل تعزيز مفاهيم وقيم حياتية.

ولاشك أن هناك عوامل تؤثر على علاقة المجتمع ومؤسساته بالمؤسسات الأمنية وكما أن هناك عوامل تدعو إلى عدم التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية، مما يؤدي إلى تعطيل الشراكة المجتمعية. ومن المؤكد أيضا وجود تلازم بين العمل الأمني والعمل الاجتماعي وذلك من خلال دور المؤسسات الأمنية الاجتماعية للخروج عن النطاق التقليدي الأمني وتقلد أفراد المجتمع لدور أمني.

على الدولة والمواطن معا في ضوء مفاهيم الشراكة المجتمعية السهر على سلامة وحماية الملكية العامة وأن كل تخريب فيها أو تجاوز عليها يعد تخريبا في كيان المجتمع وتجاوزا عليه. فلا بد من تفعيل الشراكة المجتمعية كواحدة من المعايير القومية.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في قناعة الأجهزة الأمنية الرسمية في أن تعزيز الأمن من خلال مكافحة الجريمة والحد من تفشيها وإنتشارها لا تعتبر مسؤولية تخص الدولة أو القطاعات الرسمية فحسب، إنما إشتراك المجتمع بكافة مستوياته ومؤسساته وأدواته مما يعزز من أمن وإستقرار المجتمع ويزيد من نعمة الأمان والطمأنينة بين أفرادهِ.

كما تدور إشكالية الدراسة في كيفية خلق إستراتيجيات وقائية فعالة للحد من الجريمة بمساعدة أفراد المجتمع بدءا من الفرد حتى الأسرة وصولا للمؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية مما يؤدي إلى الوصول السريع لمجتمع آمن يخلو من الجرائم والأخطار التي تهدد من استقرارهِ.

أهمية الدراسة :

عند النظر إلى النماذج الناجحة في الدول الغربية حول إشتراك مؤسسات المجتمع المختلفة مع الأجهزة الأمنية الرسمية من أجل الحد من الجرائم والعمل على تعزيز الأمن في المجتمع، وبالنظر للدراسات الغربية حول تقييم تلك النماذج وأهميتها في تخفيض العبء الثقيل على الأجهزة الأمنية وكفاءة الفكرة في التصدي لمخلي الأمن، نجد من الضروري إلقاء الضوء على ضرورة تحديث العمل الأمني في منطقة دول الخليج.

وإسهاما في إضاءة مشهد التحول البسيطة في شكل ومضمون الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والحاجة الماسة إلى إشراك المجتمع في المسؤولية الأمنية وتكوين منظومة أمنية شاملة تشترك فيها كل قطاعات المجتمع بغية تعزيز الأمن، نجد أن حقيقة أهمية هذه الدراسة تتلخص كالتالي :

- 1- تطرقها لموضوع جديد في الدراسات الأمنية الخليجية، وسعيها لمحاولة استكشاف أهمية الشراكة المجتمعية، وإستكشاف أبعادها وحدودها.
- 2- تتعلق بخصائص هذه الشراكة المجتمعية واختلاف طبيعة وأسلوب عملها عن بقية الوسائل الأمنية الأخرى.
- 3- قلة الدراسات التي تناولت الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن من منظور نظري عامة ومن منظور عملي خاصة.
- 4- يتعلق بأهمية بيان العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمواطن، والعوامل السياقية التي تؤثر على هذه العلاقة.
- 5- تفرضه الرغبة في تقديم تصور لنموذج شراكة مع الأجهزة الأمنية يصلح للتطبيق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الهدف من الدراسة :

إنطلاقا من مقولة أن مسؤولية تحقيق الأمن ليست مسؤولية الشرطة، بل أصبحت مسؤولية وطنية تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية إضافة إلى المواطنين. تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها والأسس التي يجب أن تقوم عليها وضرورتها في الزمن الراهن. ومن بين أهداف الدراسة أيضا، إبراز أهمية توافر الشراكة المجتمعية لتعزيز الأمن وأهمية حدوث التغيير الهيكلي والعملي في أسلوب وأداء الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتهدف الدراسة أيضا إلى بحث موقف الأجهزة الأمنية

الرسمية من المشاركة المجتمعية ومدى إستعدادها وتحضيرها لهذه الحقبة الجديدة من أسلوب العمل الأمني.

بالإضافة إلى ما ذكرناه فإن الدراسة تهدف أيضا إلى توضيح الدور الاجتماعي الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في المنطقة وبيان كيفية تطويره وتقريب العلاقة بين الجهاز الأمني وبين المجتمع. وبالتالي فالدراسة أيضا تهدف للتعرف كذلك إلى الأبعاد الأمنية لمؤسسات المجتمع المختلفة وأساليب التنسيق بينها وبين الأجهزة الأمنية الرسمية.

لذلك فإن التعرف على مجالات التعاون بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية الرسمية يعتبر أحد أهم أهداف الدراسة، التي ستكشف النقاب عن فرص التعاون المطلوبة لتحقيق أكبر قدر من الأمن والأمان في المنطقة، ونشر الوعي الأمني، وتحقيق أعلى نسب النجاح عن طريق وضع تصور نموذج ناجح يتناسب مع إمكانيات الأجهزة الأمنية الرسمية وخصوصيات مجتمعات دول المنطقة. وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف أيضا إلى التبصير بأهمية تبني فكرة الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية الرسمية وبين مختلف مؤسسات المجتمع بالإضافة إلى الأفراد.

أسئلة الدراسة :

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الاجابة على مجموعة من التساؤلات

العلمية تتمثل في ما يلي :

- 1- ما المقصود بالشراكة المجتمعية؟ وماهي صورها؟
- 2- إلى أي حد يمكن أن تقدم الشراكة المجتمعية إضافة إلى أسلوب العمل الأمني في الأجهزة الأمنية الرسمية؟
- 3- إلى أي مدى تقدم الشراكة المجتمعية الحلول لإيجاد فرص تعاون بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية الرسمية؟
- 4- ما هي طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية وبين مؤسسات المجتمع وأفرادها؟
- 5- ما هي الوظائف الاجتماعية للأجهزة الأمنية؟

6- كيف تصور الوظائف الأمنية لمؤسسات المجتمع المختلفة؟

الدراسات السابقة :

من خلال إستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع إتضح من ناحية، قلة الدراسات العربية السابقة المباشرة التي تناولت مفهوم الشراكة المجتمعية. ومن ناحية أخرى وجود عدد غير قليل من الدراسات الغربية التي تناولت جزئية أو أكثر من الدراسة وهذه الدراسات من الكثرة بحيث يصعب القيام بعرض جامع شامل لها وخاصة وأنه يمكن إعتبار الكتابات التي تناولت الشرطة المجتمعية أو شرطة المجتمع أنها كثيرة. ومن ثم فقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب البؤرة التي ركزت عليها إلى تقسيمات على النحو التالي:

1- مجموعة من الدراسات تناولت مفهوم الشرطة المجتمعية: وتعتبر من أهم تلك

الدراسات هي دراسة بشير صالح البليسي بعنوان "الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الجريمة" وأهم ما اشتملت عليه الدراسة، طرح مفهوم الشرطة المجتمعية وفلسفتها وآليات العمل، كما ناقش فيها دور المجتمع وعلاقته برجل الأمن للحد من الجريمة. كذلك دراسة د.خالد بن سعود البشر بعنوان "الأمن مسؤولية الجميع - نموذج تطبيقي" والتي تم تقديمها ضمن ندوة المجتمع والأمن المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، وقد حاول الباحث إبراز مفهوم الأمن الحديث وأساليب تحقيقه، كما قام بتقديم صور لنماذج دولية للشرطة المجتمعية. وكما جاءت دراسة طرحها مركز الدراسات والبحوث في كلية نايف العربية الأمنية للدكتور عبدالعزيز خزاعلة تحت اسم "الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد" والتي أوضح فيها مفهوم الشرطة المجتمعية وأبعادها، وإستعراض الوظائف الاجتماعية للشرطة. كما شرح العلاقة بين الشرطة والمجتمع وصورة الشرطي في المجتمع.

وجاء أيضا كتاب **“Community Policing : The Challenges of Successful Organizational Change”** لمؤلفه Joseph Schafer

، والذي تطرق في كتابه للمفهوم التقليدي للشرطة المجتمعية، وماهي الأدوار الثقافية والاجتماعية للجهاز الأمني، وكما بين في كتابه معوقات التغيير إلى شكل ونموذج الشرطة المجتمعية.

وأيضاً من الدراسات الأجنبية المرتبطة بالشرطة المجتمعية هي كتاب **“Fixing Broken Windows : Restoring Order And Reducing Crime In Our Communities”** الذي قام بتأليفه كل من **L. Kelling and James Q. Wilson**، وقد قدما في هذا الكتاب أهم أسباب نمو الفوضى والإخلال الأمني في المجتمعات، كما استعرضا أسباب فشل الاستراتيجيات الأمنية. ومن أبرز القضايا التي تم طرحها في هذا الكتاب هو قضية مكافحة الجريمة بالاعتماد على المجتمع.

2- **مجموعة من الدراسات تناولت منع الجريمة والوقاية منها:** ولعل من أبرز الدراسات التي تناولت الوقاية من الجريمة هو الدراسة التي طرحها مركز الدراسات والبحوث في كلية نايف العربية للعلوم الأمنية تحت عنوان "الإتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق واساليب الوقاية من الجريمة" والتي صدرت في عام 2003.

أيضاً هناك كتاب حمل إسم **“Building a Safer Society : Strategic Approaches to Crime Prevention”** والذي كتبه كل من **Michael Tonry & David Farrington** ، والذي أصدر في سنة 1995، حيث إستعرضا بشرح تفصيلي في كتابهما عن أحدث الإستراتيجيات التي يمكن أن تمنع الجريمة وتخلق مجتمع آمن.

3- **مجموعة من الدراسات تناولت الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية:** وتعتبر من أبرز الدراسات السابقة حول هذه المفاهيم دراسة عطاف المومني التي تحمل عنوان "الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والانحراف"، حيث استعرضت الخدمات التي تقدمها الشرطة للوقاية من الجريمة، كما أوضحت المعوقات التي تعطل من أداء جهاز الشرطة.

4- **مجموعة من الدراسات تناولت الدور الأمني لمؤسسات المجتمع:** من الدراسات التي تناولت هذه الجزئية دراسة أعدها د. علي محمود ليلة باسم "المنظمات غير الحكومية في مواجهة الجريمة - إستكشاف لأبعاد الدور وحدوده" والتي قدمت كورقة عمل في ندوة "دور المجتمع المدني في منع الجريمة" في القاهرة. وقد حاول من خلال هذه الدراسة أن تشرح دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الجريمة من خلال إبراز عمل المنظمات غير

الحكومية على طريقة المجتمع المدني. كما حاولت الدراسة أن تستكشف آفاق المستقبل لدور تلك المنظمات في التصدي للجريمة.

ومن بين أيضا الدراسات السابقة الخاصة بهذه الجزئية كتاب لواء دكتور حمدي شعبان تحت عنوان "الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث" والتي تحدث فيه عن تلازم العمل الأمني والعمل الإعلامي، وضرورات الإعلام الأمني في نشر التوعية الأمنية للجماهير، كما إستعرض ملامح إستراتيجية الإعلام الأمني من حيث آلياته ومقوماته، وأهدافه.

وبالإضافة أيضا دراسة عبدالكريم الحربي بعنوان "دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية" وهي صادرة من مركز الدراسات في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وهذه الدراسة ركزت على دور الشباب في مكافحة الجريمة والوقاية منها، ومدى إمكانية الاستفادة من الشباب كأداة للسيطرة على الجريمة.

الإطار النظري للدراسة :

المشاركة مفهوم واسع حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة، مما يجعل كثيرا من الكتاب يتناولون ذلك المفهوم من وجهات نظرهم المختلفة وإهتماماتهم الخاصة لها. وتتعدد أشكال المشاركة وأنماطها، بحيث تتضمن المشاركة بالفكر، أو الخبرة، أو المال، وكذلك المشاركة بالجهد على مستوى التخطيط أو التنسيق أو التنفيذ. (2) فالتعريف الإجرائي للمشاركة المجتمعية فيما يتعلق في موضوع الدراسة : " الجهود التعاونية وأداء الأدوار التكاملية بين الشباب وجهاز الشرطة نحو مكافحة الجريمة والوقاية منها". (3)

هناك علاقة عكسية بين الجريمة والأمن، وتعتبر الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك المجتمع وتحد من قدراته وتقف عائقا في طريق تقدمه ونمائه، والجريمة كظاهرة متأصلة منذ القدم لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية وهي لا تعدو من أن تكون ردة فعل لعدة عوامل إجتماعية ونفسية وبيئية وتربوية وإقتصادية وثقافية وغيرها. فالجريمة موجودة منذ أن وجد الإنسان وتتنوع الجريمة من حيث طبيعتها

وأشكالها وأنواعها وأساليبها من مجتمع لأخر ومن زمن لأخر تبعا لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لذلك فإننا نرى أن نوع معين من الجرائم يكون مستهجن ومستنكر لدى بعض المجتمعات في حين أنها تكون مقبولة لدى مجتمع آخر بحيث يدعم وجودها الموروث الثقافي لهذا المجتمع بما فيه العادات والتقاليد. فيقصد بالجريمة بأنها "هي عمل ضار يأتي به شخص ويحدد القانون أو الشرع له عقابا" والضرر يصيب الإنسان دائما في مصالحه المعتبرة (الدين - النفس - العقل - النسل - المال) فيكون تصنيف الجريمة من مصدرها القانوني إما وضعيا عندما يصنفها المجتمع وفق سلطاته التشريعية أو يكون تصنيفها من الشرايع الإسلامي ويكون مصدره كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم". (4)

ولقد تعددت تعاريف الجريمة بتعدد وإختلاف العلوم الإنسانية التي تبحث فيها. فعلماء الاجتماع وعلماء النفس وفقهاء القانون كل وضع لها تعريف من خلال تفسيره للجريمة، وما يهمنها هو التعريف من منظور إجتماعي، فعرفها فاري **Fari** من خلال علم الاجتماع بأنها "عمل لا إجتماعي موجه ضد حق معين وله أسبابه الخاصة" في حين أن سذرلاند **Sutherland** عرفها بأنها "السلوك الذي تحرمه الدولة لضرر بها والذي قد تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبه". (5)

الشرطة المجتمعية هي إتجاه حديث في مكافحة الجريمة وأمن المجتمع، يتركز في تنشيط وتحفيز عناصر من أفراد المجتمع للقيام بدور فعال في حماية وتأمين المجتمع ضد مظاهر الانحراف أو الجريمة. (6) ويتألف مفهوم الشرطة المجتمعية من تعبيرين مختلفين في مدلولهما، الأول تعبير "الشرطة" والثاني تعبير "المجتمع". ولكل منهما دلالة التي تختلف عن دلالة الآخر، ولاشك في أن إجتماعهما يولد دلالة جديدة لا يتضمنها أي منهما. (7) فتعبير الشرطة بصورة عامة يستخدم للدلالة على الجهاز المعني بالمحافظة على الأمن العام في الدولة. أما تعبير المجتمع، فهو نسبة إلى المجتمع ويقصد به التجمع الإنساني الذي تكاملت فيه شروط حياته، من الجوانب التاريخية والإقتصادية، والاجتماعية والثقافية والحضارية، ويحقق قدرا من الإستقلال النسبي الذاتي، وقد يتداخل التعبير المجتمعي مع

الاجتماعي في كثير من الأحيان، غير أنهما يختلفان عن بعضهما إختلاف الكل عن الجزء الذي يحتويه.(8)

فإذا كان مفهوم الشرطة يستخدم للدلالة على المؤسسة المعنية بالأمن العام، وحماية النظام العام، بما في ذلك حماية الأفراد والمؤسسات من عدوان بعض الأفراد، أو من تجاوز عدد من الناس حقوقهم ومطالباتهم بما ليس من إستحقاقاتهم، وإذا كان تعبير المجتمع يدل على الأفراد والمؤسسات وما يسود بينهما من قيم ومعايير أخلاقية وإجتماعية تحدد أنماط التفاعل، فإن مفهوم الشرطة المجتمعية يعني "المؤسسة المعنية بحماية المجتمع بقيمه، وأخلاقه، وعاداته التي إستقر عليها، تشكل الأساس في بنائه".(9)

أما الوقاية من الجريمة يقصد بها "كل الإجراءات والمجهودات التي تقضي على العوامل المولدة للإلتجاه الإجرامي"، وتبرز أهمية هذا الإلتجاه من حيث تصديه للعوامل التي تسهم في توليد المشكلات والأوبئة الاجتماعية، كالوقاية من تعاطي المخدرات مثلا، وبالتالي تحصين الفرد والمجتمع ضد الجريمة".(10)

فمفهوم الوقاية يشكل كافة الإصلاحات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والتربوية والبحثية والأمنية والتشريعية لتكون عاصما للأفراد من الإنزلاق في مهاوي الجريمة من خلال جهود كبيرة لإستئصال شأفة الإجرام أو على الأقل التخفيف من حدتها وإنتشارها ووضع الحلول المناسبة لعلاجها والوقاية منها.(11)

وبذلك يقصد بالوقاية من الجريمة بأنها كل التدابير المجتمعية التي من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من الجريمة في المجتمع والتخفيف المستمر لها والإعتماد على كل الجهود المبذولة من المجتمع. أما المنع فيقصد به "سلسلة من إجراءات أقوالا وأفعالا إدارية أو قانونية تحول دون وقوع الجريمة أو استمرار حدوثها".

منع الجريمة أيضا يعرف بأنه "كل ما من شأنه يمنع وقوع الجريمة فهو يشمل إذا كل عوامل الجريمة وأسبابها سواء كانت هذه العوامل والأسباب فردية أو إجتماعية وسواء كانت هذه الإزالة تقتضي علاج الخصائص البدنية والعقلية والوجدانية للفرد أو تقتضي علاج البيئة التي يعيش فيها الفرد والمجتمع الذي يعمل في محيطه أو علاج التفاعل الاجتماعي بينهما".(12)

الإطار المنهجي للدراسة :

إن طبيعة الموضوع محل البحث تتطلب ضرورة إستخدام المنهج التحليلي الوصفي الذي سيقوم بدراسة البيانات والمعلومات المتاحة ومن ثم تفسيرها وإقامة العلاقات بين وحداتها ويبرز في تناول هذه الدراسة المقتررب التاريخي والذي سيوضح تطور العلاقة بين المراحل التاريخية المختلفة لأسلوب العمل الأمني. كما أن المنهج التحليلي الوصفي يعتبر المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الأمن وتطبيقاته.

الفصل الأول: مفهوم الشراكة المجتمعية: فلسفة نشأته وتطوره :

مدخل :

إن الأمن الاجتماعي والأمن بشكل عام وبمعناه الواسع ركيزة أساسية من ركائز بناء الأمة وهو المصدر الأول لتنميتها وتحضرها وتطورها والمحافظة على الأمن يعني المحافظة على الهوية وعلى سيادة النظام والقانون، وقد أجمع رواد الفكر الاجتماعي قديماً وحديثاً على أهمية الأمن وارتباطه بالحياة الاجتماعية للمجتمع الإنساني. (13)

إن الأمن إحساس يشمل الفرد والجماعة البشرية، يحتاج إلى الإشباع - كحاجة إنسانية - مادياً، بالإطمئنان إلى زوال كل ما يهدد مظاهر الحياة، كالسكينة، الأمن المستقر، والرزق الجاري والتوافق أو التعايش مع الغير. أما معنويًا، بإعتراف المجتمع بالفرد ودوره أي شعور الفرد بالسكينة العامة حيث تسير وتيرة المجتمع في هدوء نسبي. (14)

فأمن الفرد هو حالة الشعور بالإستقرار والسكينة ولها مظهران، الأول مادي بحيث يعيش الفرد مستقراً سكنياً ورزقاً، ومتوافقاً مع الآخرين دون خوف أو تهديد على نفسه أو ماله أو ذويه. أما المظهر الثاني فهو معنوي، وهو شعور الفرد بأهميته وقيمه داخل مجتمعه (السكينة العامة). (15)

أما عن أمن المجتمع، فهو الجهد المنظم الذي تبذله الجماعة لإشباع دوافع أفرادها ورد العدوان عنهم أو عن كيان الجماعة، وتضطلع به السلطة في حدود نظامها القانوني. وأمن المجتمع بهذا المفهوم يتجاوز دور أجهزة الشرطة، أو المفهوم الضيق للإجراء الأمني لأنه يمتد إلى كافة مجالات ترشيد وتقويم السلوك الفردي والجماعي، ليشمل بالتالي تعميق معاني الانضباط العام على المستوى الجماهيري والإداري ومن ثم يمكن القول أن العديد من أجهزة الخدمات المختلفة في الدولة تلعب دوراً متفاوتاً وأساسياً في خدمة مفهوم أمن المجتمع ومع ذلك يظل دور أجهزة الشرطة في الدولة هو الأساس لاستتباب الأمن. (16)

الجريمة هي واحدة من الظواهر والمشاكل التي تهدد حياة الإنسان وأمن المجتمع واستقراره. فإذا لم يتم بتدابير وقائية للحماية منها سيطرت عليه وأخذت في الانتشار، لأن استخدام أو اعتماد أسلوب المواجهة الميدانية وحده لا يكفي في السيطرة على الجريمة والحد منها، بل لابد من وضع تدابير وقائية لمواجهة ومكافحة الجريمة وتقوية وسائل الضبط الاجتماعي وبعتماد هذا المفهوم الواسع للوقاية من الجريمة سيكون بإمكان المجتمع أن ينعم بالأمن والأمان والسعادة والإستقرار، لأن مفهوم الوقاية يهدف إلى الحيلولة دون ظهور الظروف التي تؤدي إلى الوقوع في الجريمة أصلاً، بمعنى بذل الجهود لدرء المفسد والأخطار الإجرامية قبل حدوثها. (17)

لذا فقد ازداد التوجه العام بتغيير شكل ومضمون أداء الأجهزة الأمنية من خلال إشراك أكبر عدد من مؤسسات المجتمع وأفراده في معادلة جديدة لحفظ الأمن المجتمعي، في زمن باتت دول العالم قاطبة تعيش في دوامة أمنية، تحت ضغط التحديات الداخلية المتسارعة كالفقر والبطالة والتحديث، ومخاطر الإرهاب العالمي الذي بات لا يعرف حدوداً أو ديناً أو جنساً.

إن معظم الإتجاهات المعاصرة في مجال منع الجريمة تشير إلى ضرورة التحول من إطار "المواجهة الأمنية" فقط إلى توسيع منظومة التعامل مع الجريمة من خلال التركيز على الشق الوقائي. وهو ما يعني التعامل المباشر مع الأسباب والعوامل الرئيسية التي تؤدي لإرتكاب الجرائم في المجتمع، والعمل على التصدي لها بأسلوب تنموي من خلال التركيز على التنمية البشرية بكافة أبعادها وجوانبها بصورة شمولية. (18)

ومن المعروف أن السياسة الجنائية بمفهومها الحديث تشتمل على ثلاث وظائف رئيسية هي الوقاية والمنع والعلاج، وتسهم هذه الوظائف مجتمعة في تحقيق الأمن، ولا يكتمل عمل مكافحة الجريمة إلا بأداء تلك الوظائف وإعطائها الأهمية بالقدر المطلوب، ويشارك عدد من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية أجهزة الأمن في هذه المهمة ولاسيما في وظيفة الوقاية والعلاج.(19)

إن الوقاية من الجريمة ومكافحتها تبدأ من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعد على تنفيذ السلوك الإجرامي وعلى أجهزة الشرطة أن تدرك الهدف الأساسي لعملها الإحترافي وهو الوقاية من الجريمة ومكافحتها وبالتالي فإن جهاز الشرطة يعمل في محيط ينبغي أن تتضافر فيه الجهود التضامنية الرسمية والشعبية والعمل تحت مظلة واحدة لمصلحة القضية الامنية. ومن هنا نبعت فكرة وفلسفة الشراكة المجتمعية التي تبنى في الأساس على الشراكة بين الشرطة والمجتمع.

مفهوم الشراكة المجتمعية :

إن الشراكة المجتمعية تربط المجتمع والمنظمات بشكل تطوعي وبمصالح مشتركة، وبصورة علاقات مبتكرة. وهم يهدفون لتعيين أهداف عبر دمج الموارد مع القدرات. فهدف شراكة المجتمع مع الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة يحد ويخفف من الجريمة ومن الخوف من الجريمة ويرفع من درجة الأمان للمقيمين في المجتمع. وللتأكيد على قيمة الشراكة **Partnership**، وهي فكرة برزت في الربع الأخير من القرن العشرين، ويقصد بها "علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على إعتبارات المساواة والإحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف". فالشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر. وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج.(20)

فالشراكة المجتمعية لمكافحة الجريمة أخذت تطور الإستراتيجيات التي تعتمد على المبادرات المبنية على حاجات المجتمع. وبالتالي فإن الأفكار الفريدة والمبتكرة حول كيفية التعامل مع الجريمة تأتي نتيجة عن الشراكة المجتمعية. ففي غضون 3 عقود ماضية، أخذت نظرية منع الجريمة تزداد شعبية بشكل يفاجئ حتى المساهمين فيها. وهذا الإستحسان يؤدي إلى توالد وإبتكار إستراتيجيات وبرامج لمنع الجريمة.

إن الخبرات المقارنة تقترح تواجد إقتراب يدمج ما بين خدمات الشرطة المحترفة وأفراد المجتمع لإنتاج وخلق بيئة مستقرة. فالدول التي أسست أو هي في عملية التأسيس لنموذج الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية، هي في الحقيقة نماذج مختلفة وغير متشابه وذلك بسبب إختلاف البيئات، وهذا ما يجعل كل دولة تبادر في صياغة ما الذي ينفع ويصلح لواقع محيطها، فترى كل دولة تصنع المفهوم الذي يتناسب مع بيئتها الخاصة وطبيعة شعبها وشكل جرائمها.

الجريمة لها عدة أسباب مختلفة، وكل المنظمات التي تستطيع أن تؤثر على هذه الأسباب يجب أن تكون جزء من المشاريع التي من شأنها تعزز من أمن المجتمع. ولأن هذه المنظمات جميعها لديها وجهات نظر مختلفة ومهارات مختلفة فإن نشاطاتها لمنع الجريمة تحتاج إلى تشكيل وتنظيم. فالشراكات هي مفتاح العمل لنماذج الإدارات المتعددة

.Multi-Agencies Model

إن نظام العدالة الجنائية لا يستطيع بمفرده أن يمنع الجريمة وأن يتصدى لها، لذا فإن الإشتراك مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية أمر مطلوب وملح في هذا الوقت الذي تطورت الجريمة فيه وتنوعت وازدادت إنتشارا وإتساعا. والأهم من ذلك، أن منع الجريمة يحتاج إلى المساهمة الفعالة للمجتمع بكل مستوياته لتكوين شراكة مجتمعية

Community Partnership بين الأجهزة الأمنية والمجتمع بكل قطاعاته بغية

تعزيز الأمن ومكافحة الجريمة وتطبيق القوانين.

وقد عرف فرانك وسميث الشراكة **Partnership** بأنها "العلاقة عندما يتشارك إثنان أو أكثر بأهداف متوافقة، ويشكلون إتفاق لعمل شيء سوية. فالشراكة هي

عبارة عن أفراد يعملون مع بعضهم البعض في علاقة تعاونية نافعة، وفي أحوال كثيرة يشتركون في العمل مع بعضهم البعض في أعمال لا يمكن إنجازها بشكل فردي". (21) لقد اختلفت النظرة نحو كيفية إدارة الأجهزة الأمنية، لقد كان الإصلاحيون سابقا يعاتبون الشرطة لقيامها بإتباع القوانين فقط، وابتعدوا أسلوب عملهم، وأسلوب عمل الإدارات التابعة لهم، وإتباعهم للأسلوب البيروقراطي في العمل. وهناك الكثير من الإقتراحات السائدة لإصلاح وقلب هذه الإنتقادات تنادي بالشراكات العامة – الخاصة ، واشتراك المجتمع، وإعادة الحوار مع المسؤولين. (22) في حين أن المتحررون كانوا يرون أن الطريق للفعالية والمسؤولية تأتي من خلال الإستقلالية، واليوم الإصلاحيون منحازون وميالون أكثر للشراكات. ففي السابق كانت إدارات الشرطة تطالب بالعمل بشكل مستقل، وتحاول الانفصال عن السياسة وأن يحرصوا المهمة في الضبط الاجتماعي فقط.

لكن المؤيدين لفكرة الشراكة المجتمعية كانوا يبحثون إدارات الشرطة عن التخلي عن فكرة الإستقلالية وأن يشتركوا عمليا مع جميع مؤسسات المجتمع. (23) فمن خلال هذه العلاقات، بمقدور الشرطة أن تطور شرعيتها وفعاليتها من خلال عمليات شفافة وصریحة بجانب استفادتها من المساعدات الخارجية. لأن الشراكة تكون علاقة طويلة الأجل بين الشرطة والمجتمع، فالمجتمع يعتبر عنصر هام جدا للشرطة لأن الشرطة نفسها لا تستطيع أن تسيطر على الكثير من الموارد التي هي بحاجة لها. إبتداءا من المعلومات إلى الشرعية ووصولاً إلى أشكال معينة من الصلاحيات.

وتستند الشراكات على نوعين من العوامل المحركة. الأول هو أن الشرطة ليس بمقدورها تأمين الأمن والأمان للمجتمع بمفردها، لذا فإن مساهمة المواطنين يمكن أن تساعد في منع الفوضى والجريمة. إذا كانت أسباب المشكلات محددة، فالمجتمع سيكون قادرا على منع مخالفتي القانون. أما العامل الثاني متعلق بأعمال الحكومة التي صُممت لتقديم خدمات للمواطنين إستجابة لمطالبهم. فعبر الوصول إلى المجتمع ، فإن السلطة التنفيذية ستصبح أكثر دراية ومعرفة بمشكلات المجتمع. وستصبح أكثر قدرة على الإستجابة لإهتماماتهم من خلال التعبير عبر جماعات مختلفة.

الشراكة هي إنجاز في المجتمعات المختلفة مع إحتياجات معينة. ويعتبر مفهوم الشراكة متشعب لأنها تزود المواطنين بفرص لإظهار واقعهم. وفي هذا السياق، فالمواطنون هم أكثر قدرة على التعامل مع مشكلات المجتمع والأقدر على تعبئة كل شرائح المجتمع لحل تلك المشكلات.

فالشراكة هي عمل صُمم لخلق علاقات عمل دائمة. ففي الأسلوب التقليدي، كانت الشرطة تبادر بالعمل مع المواطنين لكن حاليا تقوم الشرطة بتطوير أنواع مختلفة من الشراكات إستنادا على حاجات المجتمع ومتطلباته لأنها أدركت بأنها لا تستطيع التعامل مع المشكلات الاجتماعية لوحدها، فبعض ضباط الشرطة يرون أن الشراكة بين أجهزة الأمن والمجتمع إجتهد طويل الأمد والأهداف والغايات في الشراكة يجب أن تكون واضحة ومحددة .

هناك طريقة واحدة لتسهيل الشراكة وهي إدراك الخبرات وليس الإهتمام بأوضاع الشركاء. وهذا يجعل عملية إتخاذ القرار أسهل بكثير. وهذا الفهم يجعل من الشرطة تدرك كيف يمكن أن تتفاعل مع الخبرات القائمة إستنادا على حاجات معينة ومعروفة. كما أن دور كل شريك يجب أن يكون واضح ومحدد ليفهموا بعضهم البعض وحتى يكون بمقدورهم تقديم الإستشارة لبعضهما البعض.

الأدبيات إستعرضت أن هناك العديد من الممثلين يستخدمون الشراكة لتحديد قضايا إجتماعية بالإضافة إلى منع الجريمة. وطبقا لكرافورد **Crawford** فالتوسع في الشراكات في حدود منع الجريمة أصبحت ثورة، لأن هناك جهود حثيثة للتوصل للمعاني التقليدية للتعامل مع الجريمة وربطها مع نماذج متعددة القطاعات لسياسة التطوير. وهذه الجهود تهدف لتشجيع إرتباط أوسع للمجتمع في منع الجريمة وضبطها. "فالشراكة مع المجتمع من أجل المنع" هذه الثلاثية الجديدة، بدأت تظهر في كثير من الحكومات لتحديد الجريمة، لكن القليل يعرف عن فكرة الشراكة وعن عمليات الشراكة التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ناجحة.(24)

الشراكة هي لفهم وإدراك شكل العمل الجماعي، ومن بين الأسباب التي تجعل الشراكة تظهر بمظهر فعّال هو تضمينها لأسلوب التركيز على المشكلة، وإمكانية تشجيع

القاعدة بدلا من النموذج العمودي لحل المشكلات، وإمكانية إخراج نتائج لم تكن محققة من قبل في حالة الإنعزال السابقة للمجتمع.

إن العمل الجماعي له معاني كثيرة ومختلفة. فعمليا، الشراكة تكوّن الكثير من العلاقات والنماذج وطبيعة الأدوار المختلفة ودرجة التشكيل والترابط العمودي أو الأفقي. ففي كثير من الأحيان قد تكون الشراكات متعددة. وقد يكون بعضها طويل الأمد مع إتصالات واسعة، وبشكل رسمي وإرتباط أفقي. ويمكن أن توجد شراكات أخرى في نماذج أخرى قصيرة الأمد، وبشكل غير رسمي مع إرتباط عمودي.

هذا التنوع قد ينتج العديد من التحديات، خاصة للشركاء الذين لهم توقعات مختلفة عن مسؤولياتهم وأدوارهم الشخصية. من المهم أن يدركوا أهمية الشراكة، لأن التوقعات المختلفة من قبل الشركاء للشراكة، والمبادئ والقيم خلف الشراكة، وكيفية العمل قد تسبب إرتباك وضغط على بيئة العمل وقد يسبب أيضا تحجيم فاعلية الشراكة وتعطيلها.

كما أن الشراكة هي إرتباط بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الحكومية بهدف الحد من مشكلات المجتمع التي تم تحديدها أو بهدف تطوير الوضع الاجتماعي للمجتمع. فمن خلال الشراكة يتم الإلتزام بين على الأقل مؤسسة عدالة جنائية واحدة ومؤسسات المجتمع لإستثمار الموارد للحصول على نتائج مناسبة ومتبادلة فيما يخص الأمن العام وصحة المجتمع.

الشراكة أصبحت كائن جديد لديها الهيكل السياسي والاجتماعي الخاص فيها. ما دام هناك مؤسسات مجتمع ومؤسسات حكومية مشتركة في الإستراتيجية يمكن إستخدام الشراكة القابلة للتبادل مع مصطلحات المبادرة، والإتحاد، والتعاون، والإئتلاف.

إن نموذج الشراكة يقحم سلسلة من الخطوات في بعض الأحيان يطلق عليها (العملية الوقائية) وآخر إصدار لهذه العملية يطلق عليها "**5I's Framework**" (25). وهي تتضمن الخطوات التالية:

1- **Intelligence** الاستخبارات : إستنتاج وتحليل المعلومات الخاصة بمشكلات

الجرائم وعواقبها وتشخيص الأسباب وتحديد الخطر وتحديد العوامل الوقائية في مرحلة الطفولة المبكرة التي إقترنت لاحقا مع السلوك الإجرامي.

2- **Intervention** التدخل : الأخذ بعين الإعتبار مدى إمكانية التدخل التي يمكن

إستخدامها لعرقلة وتعطيل وإضعاف تلك الأسباب ومعالجة الخطر وهي ما تسمى بالعوامل الوقائية.

3- **Implementation** التنفيذ : تحويل التدخلات عديمة الجدوى إلى مناهج عملية

ووضعها في معنى صالح للبيئة المحلية.

4- **Involvement** المشاركة : تغطية كل من الشراكة نفسها والتحرك الخاص لكل

من الأجهزة الأمنية والأفراد في المجتمع ليقوموا بأدوارهم في الجزء التطبيقي للتدخل. وهذه المرحلة ضرورية لأن المحترفين مثل رجال الأمن عادة ما يعملون مع الآخرين بدلا من حصر مهمتهم في القبض على المجرمين.

5- **Impact, Cost-effectiveness, and process evaluation**

التأثير، وتأثير التكاليف، وتقييم العملية.

لكن عملية العلاج الوقائي هي واحدة من النماذج الخاصة بخطر الجريمة. فهناك

نماذج مثل تقدير أثر الجريمة **Crime Impact assessment** أو مقاومة الجريمة

Crime proofing ينظر على أنهما ضد تيار الجريمة. فالتنبؤ المعين للخطر يمكن أن

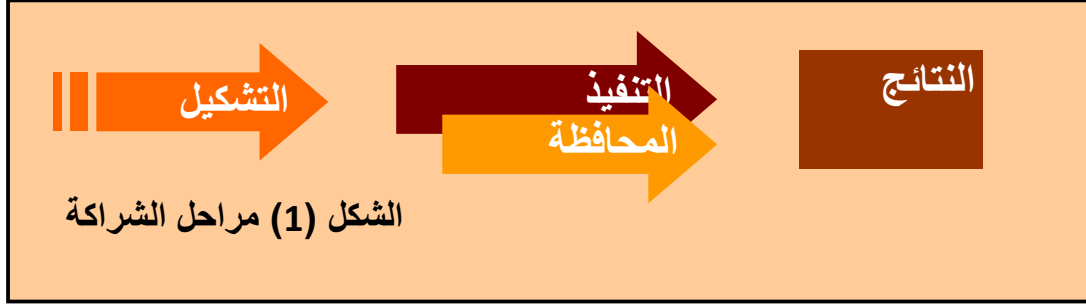
يُنتج أيضا بناء على المؤشرات، فيمكن للشركاء أن يتعاونوا بطرق متنوعة وعند نقاط

متعددة في ممارسة عملية العلاج الوقائي. كما يمكن إستخدام النماذج الواسعة والخاصة

بعرض خطر المعلومات المختلفة بشكل مباشر وهذا يساعد على سرعة التنفيذ أو التقييم

وتحريك شرائح المجتمع.

كما أن الشراكة تضم أبعادا من العلاقات التي هي بطبيعتها متغيرة باستمرار، وهناك أربعة مراحل للشراكة كما هو موضح في الشكل (1) وهذه المراحل هي ، التشكيل **Formation**، والتنفيذ **Implementation**، والإدامة أو المحافظة **Maintenance**، وأخيرا النتائج **Outcomes**. فبعد عملية تشكيل الشراكة، يبدأ الأعضاء في الدخول لعملية التخطيط، ومن ثم تلحقها عملية التنفيذ، وبعدها مرحلة المحافظة على الشراكة، وأخيرا تأتي النتائج بعد تنفيذ البرنامج.



أبعاد الشراكة المجتمعية :

1- جاهزية المجتمع واستعداده :

الدافع والحافز للشراكة: هناك عدة أسباب لتشكيل الشراكة، فأحيانا تتشكل الشراكة بسبب إستجابة المجتمع لكوارث حدثت مؤخرا أو على على وشك أن تحدث، وأحيانا تكون كرجبة لتحسين ظروف المجتمع العامة أو زيادة الإتصال والتعاون عبر مؤسسات معينة.

والشراكة عادة تكون إما بدافع داخلي نابع من المجتمع، أو بدافع خارجي يستمد من خارج المجتمع. وبشكل عام فإن دافع الشراكة الذي ينبع من داخل المجتمع هو الذي ينجح في الغالب، وهذا لأن المجتمع نفسه يكون جاهز للمبادرة الأولى. كما أن الدافع الذي يأتي من داخل المجتمع قد يكون إنعكاس لهياكل موجودة فعليا وتُعرف بهياكل شرعية موثوقة وحقيقية.

فالمجتمع الذي له تاريخ تعاوني سابق مع أجهزة الأمن يكون قد سبق له خلق الثقة ورسخها بين المجتمع والأجهزة الأمنية. وبذلك يكون المجتمع جاهز ومستعد للمساهمة والدخول في شراكة جديدة.

أما في ما يتعلق بالدافع الخارجي مثل التمويل الحكومي يمكن أن يُكوّن أيضا شراكات ناجحة، لأن في بعض الحالات يمكن أن يتخذ التمويل الحكومي هدفا خاصا لبناء سعة وطاقة في المجتمعات التي تكون غير واثقة من نفسها ومن جاهزيتها لتنفيذ الشراكة.

هيكل المجتمع: يلعب هيكل المجتمع دور كبير ومهم في محاولة فهم دور الشراكة في التعبير عن حاجات المجتمع. ففي الطبقات الفقيرة على سبيل المثال، لا يملك المجتمع إلا صوته للتعبير عن إحتياجاته، وبدون هذا الصوت فإن المجتمع في الطبقات الفقيرة يتعرض لخطر الإنعزال، وعليه فإن المجتمع ككل يكون غير قادر على الإطلاع بإحتياجاته وبالتالي يتعرض المجتمع لخطر المعلومات المخفية أو المضللة.

أهمية المؤسسات المحلية المشاركة: في مستوى الشراكة، من المخرج أن يكون هناك مؤسسات تشترك في الشراكة إستنادا على أنهم للمجتمع وليس أنهم من المجتمع. فالمواطنون عادة يتشاورون بشرعية داخل المؤسسات، لذا فقد يرتابون من المؤسسات الخارجية. حتى أن البرامج التي تكون مبنية على نماذج قوية وتمويل حقيقي يمكن أن لا تنجح عندما تكون المؤسسات الخارجية تنوب عن المجتمع في الشراكة. فالمؤسسات الخارجية المحترفة يمكن أن تصطدم مع المجتمع عندما تحاول أن تتشارك مع مؤسسات المجتمع النابعة من سكان المجتمع الأصليين.

تدخل السياسة وحروب الموارد: المنافسة على الموارد النادرة يمكن أن تُكوّن مؤسسات مجتمع تخلق جو متوتر ومضطرب تجعل من الجماعات والأفراد لا يريدون أن يعملوا مع بعضهم البعض. بالإضافة إلى أن حروب الموارد يمكن أن تحدث بسبب المؤسسات التي لا تثق ببعضها البعض. كما أن تدخل السياسة في عمل الشراكة المجتمعية قد تسبب نفورا من شرائح المجتمع لعملية الشراكة المجتمعية.

تاريخ التعاون: المجتمعات التي لها تاريخ في التعاون على منع الجريمة، ولها جهود تدخل سابقة، هي التي يتوفر لديها بنية تحتية لبناء جهود متعددة الأبعاد والتي تُشرك المجتمع في حل المشكلات.

فأي تعاون سابق وغير ناجح في المجتمع يجعل الشركاء في المجتمع يظنون حذرين ومرتابين. ولذلك، فشركاء المجتمع يمكن أن يؤكدوا على العناصر الأساسية لإكمال حضورهم في الشراكة. ومثل ما تم ذكره سابقا في دافع الشراكة، فإن المجتمعات التي لديها تاريخ تعاوني سابق يمكن أن تكتسب زخم ودفع نابع من داخل المجتمع لعملية الشراكة، ويتوجهون لتطوير فرص النجاح.

لكن السؤال يكمن في المجتمعات التي ليس لديها تاريخ تعاوني في السابق، كيف يمكن للشراكة أن تنجح فيه؟ إن الثقة تعتبر عنصر مهم للمجتمع المنظم والتعاون. فالمقيمون يجب أن يشعروا بأن هذه المنظمات والشراكات أمر أساسي وحيوي ويمكن الوثوق فيه. في داخل المؤسسة، يمكن للمواطنين أن يظهروا بمستويات مختلفة من الثقة تجاه المجتمع المحلي.

وفي داخل الشراكة، المؤسسة يمكن أن تكون غير واثقة من أجهزة الأمن على سبيل المثال. وهذا الشك يمكن أن يؤثر على اتجاه المؤسسة نحو التعاون.

تاريخ التمويل والتمويل الحالي المشبوه : المؤسسات الحكومية المحدودة والأموال

المحلية يمكن أن تخلق منافسة بين المؤسسات للتعاقد والتحصّل على التمويل. فالحكومة يمكن أن تُمول كل المؤسسات الأخرى سواء كانت تلك المؤسسات ستستلم مساعدات أكثر من غيرها بسبب إستقلالية مهامهم. ولكن المؤسسات التي لا تجتد منفعة في الشراكة من الممكن أن لا تتعاون مع المؤسسات الحكومية.

فالمؤسسات الصغيرة يمكن أن لا تثق بالمؤسسات الكبيرة التي نجحت في إستلام التمويل اللازم وذلك لأن المؤسسات الكبيرة - وهذا على حسب وجهة نظر المؤسسات الصغيرة - لا ترغب بتقاسم القوة كجزء من التعاون.

شراكة إشباع أكثر من اللازم : المجتمعات التي لها عدد كبير من الاتحادات أو

الشراكات يمكن أن لا تكون قادرة على إيجاد موارد إضافية لخلق شئ جديد. فالمؤسسات قد تكون متعبة ومرهقة من كثرة الشراكات، وهذا قد يؤدي إلى رفضها للإشتراك في مبادرات جديدة يمكن تكلفتها وقت وجهد إضافي .

الاستعداد للتغيير والتطوير : كل القضايا التي تم ذكرها في السابق يمكن أن تصطدم

باستعدادية المجتمع للتغيير والتطوير. بالإضافة إلى أن الهياكل البيروقراطية يمكن أن تعرقل التغيير مثل الإجراءات الشديدة تجاه صناعة القرار وتبادل المعلومات. فالمجتمعات في الحقيقة بحاجة إلى معلومات تزود الراغبين بالشراكة بأدوات لكي يقرروا بأن جهود الشراكة أمر ضروري وأن المنظمات التي ستستثمر مواردها ستتحصل على شئ في المقابل.

لذلك فإن المجتمعات التي لديها المقدرة على تقدير أصول المجتمع والنواقص التي فيه

(عبر الحاجة إلى مثنين ومحللين لقياس مؤشرات المجتمع) يمكن أن تتحصل على مساعدة من مختلف قطاعات المجتمع. بالإضافة إلى أن القيادة القوية يمكن أن توجه المعنيين بالأمر إلى طريق المشاركة عبر إنشاء روابط شخصية قوية وبعث الأمل لمهمة الشراكة.

تحدث الجاهزية في مقدمة عملية التعلم الاجتماعي، وتأخذ عملية التعلم

الاجتماعي عدة أشكال. فالشكل الأول، هو القدرة على الأداء الجماعي. ففي المرحلة ما

قبل الشراكة قد تحتاج المؤسسات الجديدة إلى تقييم عضويتهم وإستقطاب قطاعات متعددة من السكان، أو جماعات يمكن أن تنشر قضايا جديدة على الساحة. أما الشكل الثاني من التعلم الاجتماعي هو تطوير الشراكة أو العلاقات المشتركة مع المؤسسات الأخرى. أما ثالث شكل هو ما يحدث في منطقة التخطيط، فالمواطنون يحددون المشاكل في مجتمعهم ويزودون المجتمع بالمعرفة، وبالتالي يمكنهم تنظيم حلول أخرى للمشكلة. كما أن المهارات الخاصة القوية يمكن أن تساعد القائد لإدارة أزمة معينة وصقل الأهداف المشتركة عبر مراحل التعلم الاجتماعي.

2- قياس الجاهزية : (26)

تعتبر عملية فهم ومناقشة المتغيرات السابقة التي تؤثر على الشراكة أمر معقد وغالبا صعب. لكن يمكن للمحللين والمقيمين والممولين أن يبدأوا بإستخدام "نموذج الجاهزية" **The Community Readiness Model** لتقدير ما إذا كان المجتمع غير جاهز وظيفيا، أو هو حاليا في وضعية ناجحة في التعامل مع القضايا. فم نموذج جاهزية المجتمع يحتوي على 9 مراحل للجاهزية. أولا، مرحلة اللامعرفة، وثانيا، مرحلة الرفض، أما ثالثا، مرحلة الشعور الغامض، ورابعا، مرحلة ما قبل التخطيط، في حين أن خامس هذه المراحل هي المرحلة التجهيزية، أما سادسا، مرحلة البدء بالعمل، وسابعا، مرحلة التثبيت، والمرحلة الثامنة هي مرحلة التأكيد والتاسع، وأخيرا المرحلة الاحترافية.

إن نماذج الجاهزية تضم كل من التغيير السلوكي والأدائي ، فأول خطوات العملية تتشارك في فهم والإحساس بالمشكلة، وخاصة في المستويات السفلية للمجتمع الذي لا تكون لديه معلومة أو فكرة عن المشكلة، والمؤسسات البطيئة يجب أن تزيد رغبتها في مواجهة المشكلات في المجتمع والتي تكون عادة مُسيرة تجاه فكرة عدالة المجتمع. فعندما يتحرك المجتمع إلى مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة الإستعداد، فإن خطوات الجاهزية تصبح نشطة وفعالة. وتعتبر القيادة مهمة جدا في هذه العملية بحيث تكون مستعدة

للمساعدة في رفع مستوى الإحساس في مراحل التشكيل وتنظيم الجماعات لبناء علاقات مع المؤسسات الأخرى.

هناك إستراتيجيات مقرونة مع كل مرحلة من مراحل الجاهزية لتحرك المجتمع أو الشراكة إلى المرحلة التالية. فالنماذج العامة يمكن أن تكون مُفصَّلة ومبنية على مجتمعات معينة. ومدى هذه الإستراتيجيات تبدأ من الزيارات حتى النقاشات والتعليم ووصولاً لحوادث متعلقة للقضايا المعنية. ولقياس الأداء والإحساس والتعاون والجاهزية يمكن أن تتم عبر قياس الثقة، فيرجسون وستوتلاند 1999 ناقشوا عنصر الثقة بحيث يمكن الحصول عليها من خلال 4 أسئلة :

- ما هي دوافع الجماعات الأخرى؟

- هل هم أكفاء؟

- هل هم أهل المسؤولية؟

- هل هم يقدرّون الزمالة، وهل هم عادلون؟

إن إستخدام مؤشر المعلومات على هيكل المجتمع كأسلوب لقياس الجاهزية أمر

ضروري جدا. لأن المؤشرات هي معايير بيئة المجتمع والتي تؤثر على نتائج الشراكة.

فمجموعة من المؤشرات المقرونة كالأهمية الديمغرافية، الاجتماعية، الإقتصادية، وعوامل

التعليم هي في الحقيقة مفيدة لسيناريوهين، الأول لإختبار نتائج الشراكة عبر عدد من

السنوات حينما كانت المتغيرات المقرونة تتغير عبر الوقت. أما السيناريو الثاني هو المقارنة

بالمبادرة عبر بيئات المجتمع المختلفة. فتحديد أو إختيار المؤشرات المقرونة تتطلب

إفتراضات خاصة حول كيف يمكن للبيئة أن تؤثر على أبعاد الشراكة والنتائج القصيرة

والطويلة الأجل؟

إن الدراسات التجريبية على العلاقة بين هيكل المجتمع والجريمة أسفرت عن وجود

خط رئيسي بين المؤشرات المقرونة المختارة والتي تستخدم في قياس الشراكة.

فالمتغيرات المقرونة التقليدية ترتبط عادة بجرائم المجتمع وتضم كل من العرق

والإختلافات العنصرية، التحرك السكاني، نسبة الفقر، وغيرها من المتغيرات، التي يمكن

جمعها من خلال المستوى الفردي. أي أن طبيعة الحصول على هذه المعلومات يعتبر أمر في غاية السهولة.

3- الإصرار على الشراكة :

يمكن أن يتم إنشاء أرضية للحوار عن جهود الشراكة حتى في بيئة المجتمع المقاومة للتغيير أو البيئة غير الجاهزة لجهود جديد أو تطور جديد من أجل رسم المستقبل. فالمجتمعات التي تتخصص في مهام معينة وتركز على الأنشطة التي من أجل يمكن الوصول للأهداف تكون عادة مجتمعات قادرة على التغلب على العوائق والعراقيل المقرونة بالشراكة.

أفضل الدراسات المختبرة ترى أن الأهداف والغايات المعلنة يجب أن تكون محددة ومعقولة وقياسية. فالأهداف التي تكون معقولة ويمكن الوصول إليها يجب أن تضع في عين الاعتبار البيئة الجاهزية والإستعدادية للمجتمع. فالمجتمعات ذات نسب الفقر العالي مع تاريخ صغير في التعاون على سبيل المثال قد لا تحتاج إلا لشراكة خاصة لوضع الأولويات، لأن الشراكات التي تَسْتَوْعَبُ منذ البداية أهمية مساهمة المجتمع وكيفية الوصول لأعلى مستويات الكفاءة للمجتمع سيكتب لها النجاح بشكل أكبر.

والأمر لا يتوقف عند الأهداف والغايات الواضحة، بل مسألة توضيح الأدوار والمسؤوليات أمر ضروري لبيان التوقعات وتمكين القياسات والتقديرية. ومن الأهمية بمكان أن يتم فهم ماذا يمكن أن يعمل أو بمقدوره أن يعمل كل عضو من أعضاء الشراكة على حدة في حدود القانون. فالشريك الذي يفهم أدواره قد يكون وظيفيا أفضل. ومن أجل معاونة ومعالجة المعلومات وتحديد مفهوم الأدوار فإن كتابة مذكرة رسمية للاتفاق بين المؤسسات والمنظمات تسهل هذه العملية.

كما أن مقارنة الرابط بين الأنشطة والنتائج يُمكن الشراكات لأن تكون محددة في كيفية قياس النتائج. فالشراكات الناجحة تستخدم مؤشرات أو معايير الفاعلية لتعقب التطورات والنتائج. لذا فإن وضوح الأدوار والمسؤوليات تساعد في إنشاء عملية التغذية الإسترجاعية **Feedback** وتجعل النجاح يستمر.

4- القيادة والهيكـل المتشابهـك :

الشراكات المختلفة لديها مجموعة من العوامل المختلفة، ولديها قيادات مختلفة وهياكل إتخاذ قرار مختلفة. لذلك لا يوجد هناك هيكل معين يترافق مع شراكة معينة. والعنصر الأساسي لكثير من نجاحات المجتمع بدايتها كانت محصورة في مرحلة الحصول على الموارد.

فإنشاء قوانين للإتصالات وعمل الإجماعات والجداول تساعد في تبادل المعلومات المهمة. وتوجد هناك بعض الشراكات الناجحة قامت بإستخدام هياكل حكومية قائمة في الفعل وذلك للإبتعاد عن خلق إزدواجية الشركاء والإبتعاد عن إغضاب الشركاء عندما يتم بناء بروتوكولات جديدة ومختلفة.

ومن جهة أخرى فإن القيادة القوية يمكن أن تساعد الشراكة والشركاء في إجراءات إتخاذ القرار. إن القيادة المتعاونة التي تركز على تقاسم القوة وتسهيل إتخاذ القرار قد تم إلقاء الضوء عليهم كعنصر أساسي في البدايات الناجحة. فالقيادي الجيد، أو القياديين التحويليين يجسدون القدرة على الإقتران بصوت المجتمع وتحريك المجتمع غير الجاهز إلى مرحلة الجاهزية.

5- الشبكات عبر المنظمات وبين المستويات :

الشراكات التي تتقاسم القوة والموارد عبر المنظمات قد تكون أنجح من الشراكات التي لا تملك إتصالات قائمة بين المؤسسات المشتركة. فالشراكات الناجحة هي تلك المنظمات المتصلة مع بعضها البعض والتي تستطيع أن تأخذ الموارد اللازمة للوصول للأهداف. ويشار إلى هذا النوع من الشراكة بالإندماج الأفقي. وهو يمكن وصفه بالكمية الكبيرة من المساعدات للمع التشارك وتقاسم الموارد.

هناك مستويات عديدة من المشاركة، فالمستوى الأول يتميز بأنه مساعد أساسي بحيث الإتصالات الأساسية والشبكية فقط هي التي تتخذ منها مكانا، أما المستوى الثاني تنتقل إلى الأنشطة المشاركة. في حين أن المستوى الثالث تخلق أهدافا مشتركة، فعند المستوى الثالث يكون الترابط واسع ويتعدى الحدود التقليدية.

وهذه المستويات الثلاثة يمكن أن توصف بمستوى الإتصالات، ومستوى المشاركة وأخيرا مستوى التعاون. فالإتصالات يمكن أن تساعد الناس لكي تقوم بوظائفها بشكل أفضل من خلال تزويدها بالمعلومات الكافية، لكن ليس المطلوب منها أي نشاط آخر. وأي ترابط يكون محدود ومفصول عن المهمة أو الغاية. في حين أن المشاركة تضم الأنشطة المشاركة، ولكنها تسمح بالأفراد لأن تدافع عن أهدافها وتوقعاتها ومسئولياتها. أما التعاون، فهي تتطلب إيجاد الأهداف المشتركة لتوجيه أعمال المساهمين أو المشاركين في الشراكة.

6- الفعل، والتأييد والعضوية :

الشراكات الناجحة قادرة على تحمل الدفع والطاقة من أجل الوصول للأهداف. كما أن الشراكات التي تعمل بمجهود مرئي للعامّة وتكتسب نجاحات سواء كانت صغيرة أو كبيرة تزود المجتمع بالمعرفة وتجعل الشراكة فعّالة، ومهمة بالمجتمع ، وأنها تستحق المخاطرة في إستثمار الوقت والجهد. من الضروري أن تقوم الشراكة بالأنشطة المرتبطة بإهتمامات المجتمع حتى لا تخلق خيبة لهؤلاء الذين يؤمنون بتطوير نتائج المجتمع. والشراكات التي تضع تأكيدات كثيرة على الأنشطة الداخلية مثل بناء العلاقات عبر التدريب والمراجعة قد تفقد المجتمع الثقة والتقدير. كما أن الشراكات التي تأخذ الأولوية على العمليات الداخلية قد تتجاهل الحاجة لبناء السعة اللازمة للاتصال مع الحكومات المحلية. ولكي تتحصل السعة على موارد محلية من المؤسسات العامة مثل الشرطة فأنها ترتبط مع إستقرار المجتمع والضبط الاجتماعي، وقد يكون أكثر أهمية من الشبكات الأفقية الموجودة بين مؤسسات المجتمع. كما أن هذه الشراكات يجب أن تهدف إلى الوصول للأهداف عبر الطاقة والسعة المحلية والخارجية. إن الشراكات التي لديها مجموعة كبيرة من الشركاء وتقدم موارد مختلفة ووجهات نظر مختلفة تساعد في إنشاء الشراكة الحقيقية وتحقيق الأهداف. كما أن الشركاء المختلفين قادرين على الإرتباط بأصواتهم بصورة أكبر، وأن يشركوا جماهير مختلفة عن طريق إشراك كافة طبقات المجتمع المتنوعة.

7- الموارد :

الشراكات بحاجة إلى موارد للوصول للأهداف. سواء كانت موارد بشرية أو مالية أو تكنولوجية، فالموارد تسمح للشراكة أن تتقدم في المراحل التخطيطية للتنفيذ وللإستمرار ومن ثم للتشكيل المؤسسي. فإن التدريب والمساعدة التكنولوجية أيضا يمكن أن تحدث فارق في الشراكة، خاصة في القضايا التي تتعلق بتطوير أنشطة الشراكة الجديدة أو تتطلب نوع فريد من الخبرة. بالإضافة إلى أن الشراكة يمكن أن تؤيد من خلال تدريب وتطوير القيادة .

أنواع الشراكات :

هناك أنواع مختلفة من الشراكات وهناك أنواع متعددة من الهياكل والوظائف للشراكات، فقد صنّف الباحثون الشراكات عدة تصنيفات مختلفة. بعضها مصنفة بحسب الهدف، أو الوظيفة، أو هيكل الشراكة، أو نوع الشركاء، وأخيرا بحسب التمثيل.

العوامل التي تؤدي إلى نجاح الشراكة :

هناك العديد من العوامل الناجحة التي عادة ما تؤثر على نجاح عدة جوانب من تأسيس وتنفيذ الشراكة، وتم ترتيب هذه العوامل كالتالي :

الهدف: الشراكات الناجحة قد تبحث عن الوصول إلى :

- حلول جديدة.
- حلول محلية.
- تطور المجتمعات، التفويض، الإثبات الشخصي.
- النموذج المحتمل.
- التبادل المشترك لفوائد الشراكة.

وضع الأساس: هناك مفاتيح خطوات إبتدائية مثل :

- الفهم المتبادل لأهمية التعاون.
- تشارك في فهم مفهوم الشراكة ووظائفها وهدفها.
- الاعتراف بالتواصل والإتكال المتبادل.
- الارتباط.

المبادئ والقيم الأساسية: وهي تتضمن :

الوضوح، التفويض، الإحتواء، الفعالية، الثقة، التحمل، التقدير، المرونة، العملية.

الهياكل الفعلية والعمليات: من الأهمية بمكان خلق هيكل فعّال وعملية للشركاء

ليبدأوا العمل من خلالها، وقد تتضمن:

- تأسيس تفويض للتعاون.

- وضع الهياكل للتعاون.
- التأكد من التمثيل المناسب.
- تسهيل الإشتراك والإرتباط والمساهمة الفعالة.
- تطوير المهام المشتركة.
- تحديد الحدود.
- تأسيس الروابط.
- التأكد من المسؤولية.
- الإشتراك في القوة وإتخاذ القرار.
- الإشتراك في المعرفة والمعلومات.
- الإتصالات المتطورة.
- التقييم.

مقومات أخرى نافعة :

- القيادة.
- التمويل الجديد والموارد.
- التدريب (بالإضافة للمتطوعين).
- المهارات.
- المساعدة السياسية والجماهيرية.
- البروتوكولات.
- جمع المعلومات.

التحديات التي تواجه الشراكة :

طبقا لكرافورد (27) هناك عدد من القضايا والتحديات التي تحدث فرقا في

المستويات والمتعلقة بالجوانب المتعددة للشراكة، وتنقسم التحديات هذه كالتالي :

- البيئة: إن العمل في الشراكة يمكن أن يكون تحديا في ظل بيئة مشوشة ومفتتة.

- الهدف: الشركاء الذين لديهم أولويات تنظيمية وإحترافية مختلفة. وهذا يمكن أن يخلق اختلافًا في الهدف والغاية من التعاون التي تعرف بالنفع المتبادل.

- وضع الأساس: إنشاء أرضية مشتركة يمكن أن تتشكل في بعض الأحيان عائق إذا لم يكن هناك أساس منطقي لنموذج للشراكة، أو إذا تواجدت نماذج أزمة.

- القيم والمبادئ: التحديات في وضع المبادئ الأساسية وقيم الشراكة يمكن أن تتضمن :
(أ) عدم وضوح القضايا المهمة.

(ب) الفشل الشامل.

(ج) تساؤلات حول الثقة.

(د) حقيقة المنافسة، وأزمة إستقلالية المنظمة في ظل نظام العدالة الجنائية.

- الهياكل والعمليات: هناك كثير من التحديات التي تؤثر على فاعلية هيكل الشراكة وعملياتها :

(أ) العلاقات داخل المنظمة **Intra-organizational** والعلاقات بين المنظمة

.Inter-organizational

(ب) عدم التعاون.

(ج) عدم التنظيم.

(د) تعيين الحدود بشكل صارم.

(هـ) دور الحدود.

(و) عدم فهم الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.

(ز) وضع وإدراك القوة.

(ح) المقاومة أو القصور الهيكلي لمشاركة المعلومات.

(ط) عوائق الإتصالات.

- تحديات أخرى: وضع كراوفورد (28) قضايا أوسع والتي هي بحاجة إلى أن تكون فكرة عن الشراكة، وتتضمن الأمثلة الحاجة لـ :

(أ) الحوار المستمر.

(ب) إقرار اجتماعي إقتصادي أوسع، وسياق سياسي وتاريخي من الشراكات.

(ج) إستكشاف الترابط بين أفكار المنع والمجتمع والإستراتيجيات ذات العلاقة.

(د) الإقرار بوجود إندماج للإحترافية، والبيروقراطية، والتخصص، والمركزية،

وتقسيم العمل مع " الثلاثية الجديدة " من المجتمع، والمنع، والشراكة .

(هـ) تكامل بؤرة التركيز للشراكات.

(و) بيانات أكثر وبحوث تطبيقية لتطوير فهم العمليات وتطوير أدوات العملية.

الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية :

تطورت الشراكة المجتمعية بناء على الإدراك الخاص في أن نشاط الشرطة التقليدية لا يكفي لتقليل نسب الجريمة، وقد نفذت هذه الشراكات لتجديد العلاقات بين المجتمع والشرطة. وكانت مهمة الأجهزة الأمنية أن تطور طاقات المجتمع ليتقبلوا فكرة إشراكهم مع الأجهزة الأمنية لحماية المجتمع، وفي المقابل إستعداد الأجهزة الأمنية لقبول مساعدات المجتمع.

الإستراتيجيات والنماذج التي وضعت من أجل جعل المجتمع فاعل حقيقي ومشارك في حماية الأمن والأمان كانت عن طريق حضور الشرطة في المجتمع ووضع الأولويات على الجريمة وضبطها والقضاء عليها.

وتوجد جماعات متعددة في المجتمع إنضمت مع الأجهزة الأمنية في تكوين شراكة

حقيقية للحد من الجريمة ومنعها. فشركاء المجتمع **Community Members**

يمكن أن يشتركوا في أي نوع من هذه التحركات اعتمادا على أعضاء المجتمع المؤثرين بسبب تحديدهم للمشكلة، أو إستنادا على أعضاء المجتمع الأقدر على حل المشكلات.

في حين أن المقيمين في المجتمع والجماعات القائمة على العضوية

membership-based groups إنصرفوا إلى الإشتراك في أغلبية تلك

التحركات، أما الجماعات القائمة على المؤسسات **institution-based groups** إنصرفت بالإشتراك في التحركات الخاصة التي تتطلب خبرات وصلاحيات، أما التحركات القائمة على المؤسسات **institution-based initiatives** تتطلب المشاركة من منظمات معينة.

وفي المقابل، فإن الجماعات القائمة على قضية **issue-based groups** تتجه إلى التركيز على التحركات القريبة التي ترتبط بقضيتهم الأصلية.

أهمية الشراكة المجتمعية لمنع الجريمة :

إذا كنا نركز على الجريمة بحد ذاتها، وعلى النية الشريرة لمرتكبيها وعلى ردود الأفعال تجاه الجناة، فإنه من الطبيعي أن نركز على تطبيق القانون والعقاب. وفي هذه الحالة فإن نموذج الشراكة المجتمعية لها دور ضيق ومحدود لتلعبه. لكن الدراسات أظهرت أن الحلول التي أساسها الحد من الجريمة محدودة للغاية، وهي ليست مجدية دائما ويمكن أن يكون لها آثار جانبية. وكما هو معروف للجميع أن الجريمة هي تركيبة من المشكلات مع تركيبة متساوية من الأسباب المعقدة ومطالبات الحلول لها.

في كثير من الحالات، فإن الجريمة هي غير مرحب بها في الحياة المدنية وكان ينظر للجريمة على أنها مشكلة معزولة مع أسباب معزولة وحلول معزولة والآن تم الانتقال لوجهة النظر التي ترى أن الجريمة من زاوية أوسع سواء من ناحية الأسباب أو الممارسات.

إن مكافحي الجريمة الرسميين كالحكومات ومؤسساتها والأجهزة الأمنية، لا يستطيعون في كل الأحوال أن يتولوا المهمة لوحدهم لكن من الضروري أن يعملوا من بعد عبر مؤسسات خاصة وعامة ومن خلال المواطنين العاديين أفضل من اللعب بأدوار معينة في مكافحة الجريمة، أو منع الذين يشجعون الجريمة بشكل غير مقصود من خلال أنشطتهم التجارية الخاصة والعامة.

في بعض الأحوال، الشراكة المجتمعية هي عبارة عن تعاون الجماعات لتشارك في المسؤولية وجمع المصادر لتعيين الجريمة. لكن في هذه الحالات فإنها تقحم مؤسسة أو شراكة بشكل متعمد لكي تمد المسؤولية للمؤسسات الأخرى أو التحركات الفردية.

إن التحرك هو جزء من مرحلة المشاركة من عملية العلاج الوقائي والتي تبدأ

كنظام متسلسل من الخطوات المتتابعة (CLAMED) :

- **Clarify the prevention agents** تعيين رجال الأمن الوقائيين : إن تعريف المؤسسات والأفراد حول إمكانية إتمام مهام مكافحة الجريمة والوظائف الفعالة وأيضا القابلية من حيث بيان وضعهم الحالي وقوتهم وحضورهم أو وجودهم في المكان الصحيح على الواقع أو الأرض أو إنضمامهم في مراحل العملية الوقائية وتخطيط مسؤولياتهم ومصالحهم مع أهداف ووظائف مكافحة الجريمة. وفي أحوال أخرى فإنه من الضروري خلق رجال أمن وقائيين عبر تطوير هيكل المجتمع.
 - **Alerting** التنبيه : تنبيههم لمشكلة الجريمة، بحيث أنهم سيتعرضون لها أو سيتعرض لها غيرهم، وأنها يمكن أن تؤدي إلى أسبابها أو أن هذا قد يكون قادر على أن يحدث العلاج.
 - **Motivating** التحفيز : تحفيزهم لأخذ واجبات ومهام مكافحة الجريمة عبر رفع القبول والإيمان بالعملية الوقائية، فهي تقوي المصالح الشخصية في الإنجازات أو تلبية الدوافع الخارجية والتأييدات تكون متصلة مع ممارسة المسؤوليات والواجبات، والتمسك بالقواعد وإجتناوب الدعاوي القضائية.
 - **Empowering** التشجيع : وهي التي تمكن القدرة على تمويل القدرات، فالمصادر الجاهزة كرؤوس الأموال والموظفين والمعلومات والقوى الشرعية المناسبة لتخفيف القيود. لكن في نفس الوقت تضمن مكافحة الجريمة.
 - **Directing** التوجيه : إصدار التوجيهات لإختيار الأهداف والأدوات اللازمة لعمل الأنشطة.
- التبعيات داخل المجتمع ستكون ضرورية لإستعمال نموذج (CLAMED) لإنهاء عزلة المؤسسات والأفراد عن مكافحة الجريمة. أيضا فإن مجموعة الأفعال المحلية المتكاملة يمكن أن تكون مفيدة لتحصّر وتعاون مع عدد كبير من رجال الأمن للعمل في مشكلات وتبعات الجريمة.(29)

لذا فإن من الضروري أن نحفز المؤسسة (أ) لتنبه مؤسسة (ب) وذلك لتشجيع وتحفيز الأفراد (ج). فالعمل من خلال مؤسسة تخفف من القيود وذلك لسهولة تطبيق التدخل المطلوب لمكافحة الجريمة. فإنشاء مناخ قابل لمكافحة الجريمة ولدفع وتنشئة أنشطة تحد من إنتشار الجريمة أمر ملح وضروري.

خطوات تأسيس شراكة مجتمعية لمنع الجريمة:

أولا : تحديد المشكلة وإتخاذ هدف لمنع الجريمة :

بهدف تطوير وإعداد الإستراتيجيات التي من شأنها أن تخفض الجريمة في المجتمع، لا بد من تواجد صورة واضحة عن المشكلات والقضايا في المنطقة، ومن المتسبب في هذه المشكلات ومن هم الضحايا. ولا بد من إستخدام الإحصائيات وإستطلاعات الرأي في المجتمع لتعريف مشكلات الجريمة وترتيب المناطق حسب الأولوية للبدء بالعمل. وقبل تحديد ما هي مشكلات الجريمة الخاصة بالمجتمع، لا بد من تعيين الحدود الخاصة بالمنطقة التي فيها الشراكة فهي قد تكون منطقة أو محافظة أو إقليم كامل. وفي بعض الحالات، تركيز الشراكة قد يكون أكبر على العوامل من الحدود الجغرافية. فالهدف الأساسي للشراكة كما هو مطلوب هو منع الجريمة وربما محاربة آثار الجريمة على الحياة الاجتماعية والإقتصادية. بينما الهدف الوسيط هو تعيين مشاكل متعددة للجريمة ومجابهتها إستراتيجيا أو تقديم الخدمات اللازمة لتقليل خطر الجريمة. وهناك 3 نماذج لإتخاذ الهدف الخاص لمناهج التدخل:

- أولا: التركيز بشكل عام على نسبة المتعرضين أو التركيز على الأوضاع الاجرامية المحتملة، أو على الأسباب الإنسانية أو المادية للجريمة.
- ثانيا: التركيز على الأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر الجريمة أو التركيز على أشخاص معرضة لخطر التضحية أو على مسارح الجريمة.
- ثالثا: التركيز على الضحايا والجناة، وعلى الأماكن التي شهدت الجريمة.

ثانيا : تحديد المسؤوليات والمستويات الاجتماعية للعمل :

المسؤولية هي بالطبع لمنع الجريمة أو التعامل مع النتائج. وتعتبر المسؤولية عادة معروفة أو محددة، لأن مسؤولية منع الجريمة والأخطار تكون مشتركة عن طريق الشراكة. فهناك 3 جوانب للشراكة أو لها تقديم البيانات حول الإنجازات الخاصة بالأهداف وعدم تدخل الأهداف ببعضها البعض وأخيرا إدارة الأزمة والكوارث.

أما المصادر، فهي ما تحتاج إليه لتحقيق الهدف، فهي تحتوي على المدخلات مثل الموارد المالية الأساسية والوقت والمواد الخام مثل المعلومات المتوفرة عن الجريمة. والسعة التي تحول المدخلات إلى مخرجات لتحقيق الهدف أو الأهداف، فالسعة أو الأمكانية تحتوي على أصول مثل القوة الشرعية. والمعرفة يمكن أن تعرف: (30)

- معرفة مشكلات الجريمة : التعرف على مشكلات الجريمة وأساليب وإتجاهات الإستعداد لإرتكاب الجريمة، والأخطار والعوامل، والنظريات الخاصة بالأسباب.

- معرفة ما الذي يصلح : التعرف على ما الذي يصلح لوقف أو منع الجريمة وبأي آلية وفي أي محيط وما هي التكلفة؟

- معرفة كيف توضع الشراكة: التعرف على المهارات العملية والحدود والواجبات، وعمل الدراسات وتقييم الإديولوجيات، والتعرف على عملية الشراكة.

- معرفة من يمكن أن يشترك : التعرف على الأفكار والنصائح وإحتمالية التعاون والشراكة والخدمات والموارد المالية والمصادر الأخرى.

- معرفة لماذا : التعرف على الرمز والأخلاق والشرعية والعدالة والجوانب العاطفية بعملية الشراكة المجتمعية لمنع الجريمة.

عندما يتم تحديد المنطقة المراد التركيز عليها، يمكن العمل على بناء تقرير خاص

عن الجريمة فيها. الهدف من عمل تقرير خاص بالجريمة للإستفادة من فهم أنواع الجرائم التي تحدث في هذه المنطقة في المجتمع ومن هم الضحايا.

فالمعلومات الخاصة بالضحايا تعتبر معلومات مهمة جدا، ويمكن أن يتم بناء هذه

المعلومات من خلال إستطلاعات الرأي والمقابلات أو من خلال التقارير السنوية لجهاز

الأمن، ومن الضروري أن يتم جمع معلومات ديمغرافية عن المجتمع مثل عدد السكان وتحديد الجنس والديانات وغيرها. ولجمع المعلومات هناك شكلين:

(أ) معلومات كمية : كخطوة أولى لا بد من جمع أكثر قدر من المعلومات الخاصة

بالسلوك الإجرامي في المنطقة المراد العمل بها. فالمعلومات الكمية هي إحصائية وقياسية، على سبيل المثال عدد الجرائم المسجلة في منطقة معينة في وقت معين. فلا بد من جمع المعلومات التي تظهر إتجاهات الجريمة عبر الزمن.

فالمعلومات المفيدة ستشير إلى مستويات الجريمة في المجتمع وماهي أنواع الجرائم المسجلة وأين حدثت ومن هم الضحايا. ومن المفيد أيضا جمع المعلومات عن الضحايا. أيضا سيحتاج أن تجمع معلومات ديمغرافية عن المجتمع وهي متوفرة عادة في وزارات التخطيط أو الإحصاء.

(ب) معلومات كيفية : من الضروري جمع معلومات نوعية وكيفية عن الجريمة

عن مدى إدراك المجتمع عن الجريمة. فكيف يشعر المجتمع تجاه الجريمة سيساعد على رسم حلول مناسب وفريدة للمشكلة. الإستماع للمجتمع وضم وجهات نظرهم سيسجع الشراكة المجتمعية في أي برنامج. وهناك أساليب كثيرة لجمع المعلومات عن شعور المجتمع تجاه الجريمة، كالأستبانات والمقابلات والمناقشات العامة.

فعملية جمع المصادر يمكن أن ترفع من مستوى الأداء الخاص بهدف الشراكة، والشرعية أو الإستحسان لهذا القبول في المجتمع ككل. لذلك فإن إشراك بعض المؤسسات بشكل منفرد قد تكون أهم من ما قد تقدمه الموارد المالية.

لذلك فإن الأداء فيمكن التوصل إليه عبر نوعية الأحكام والقرارات والأعمال، كلاهما على المستوى الشراكة وعلى مستوى الأدنى من المشاريع الفردية لعملية منع الجريمة التي تدار في إطار بيئة تقرر أو تحدد من خلال الشراكة.

إن المناهج التي إستخدمت في التدخل والتطبيق والمشاركة في الجرائم وأسبابها ينصرف إلى مجموعة متنوعة من الكيانات في العالم الحقيقي. والتاريخ يصف هذه الكيانات من حيث مدى المستويات الاجتماعية :

- الأفراد.
- الأسرة.
- المجموعات.
- المؤسسات التعليمية والثقافية.
- الأعلام.
- المناطق (جغرافياً) وجماعات المصالح.

ويجب أن تكون الشراكة قادرة على أن تكون فعالة ومقبولة لتعيين مشكلات الجريمة عند مستوى إجتماعي محدد. والشراكة يمكن أن تندمج في الحقيقة حول الحاجة أو حول الهدف وبالتالي ستتصرف في مستوى معين.

إذا كانت الشراكة تتعامل مع أكثر من مستوى فهذا قد يؤدي إلى بحث عن حلول خاصة بقضايا معينة وإتباعها. وهذا الوضع يمكن أن يتكرر لأن مشكلة الجريمة قد تظهر عند مستوى معين وتكون الحلول عند مستوى آخر.

ثالثا : التعرف على جوانب المجتمع (سمات المجتمع) :

المجتمع هو مفهوم شديد التعقيد، ومن المهم فتح باب التفاهم والتعبير بالشراكة وذلك عن طريق سبل ومبادرات متعددة. والمبادرات عادة تتألف من مصالح شخصية ومكتسبة وسواء هي مرتبطة بالأفراد أو بالمؤسسات، فأغلب ما يطلق على "مبادرات المجتمع لمكافحة الجريمة" يكون أساسها المجتمع.

فالمجتمع محيط إجتماعي وطبيعي قابل لأن يتعرض للجريمة، لكنه في نفس الوقت هو محيط أو بيئة تتواجد فيها مصادر التدخل للعلاج الوقائي وتتواجد فيها أيضا مصادر التنبيه والتحفيز والتشجيع لمكافحة الجريمة ولتطبيق أساليب الحد منها والقضاء عليها مما يعزز من الأمن والاستقرار.

إن طبيعة الشراكة ودورها في مكافحة الجريمة تجعلها سبيل لاستخدام الموارد والمهارات في المجتمع بصورة تجعل كل الشركاء تتشارك وتتفاعل من أجل خفض نسب الجريمة.

والشراكة ليست بالطريق السهل التي من خلاله يتم إشراك المجتمع، لكنه يحتاج إلى إحضار كل الجماعات الوثيقين بالصلة للمشاركة، والقيام بإستشارة المجتمع وإعداد الهياكل لربط الأفراد، وعمل توازن بين المصالح المتنافسة للجماعات القوية، وأخيرا تلبية الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة.

كما يجب على الشراكة أن توافق على مسؤولياتها وأدوارها. وهذا يمكن أن يتطور مع الوقت لأن العلاقات الفعالة تتطور وتتشارك بشكل أسرع. فالشراكات يمكن أن تبني على جرائم معينة وعلى حلول معينة. ويمكن أيضا القيام بتنظيمها من أجل قضايا معينة. إن الشراكة هي تنسيق مؤسسي يندرج تحت ظلال الفلسفة، وهي طريق لرفع مستوى تحقيق الأهداف وذلك عن طريق المسؤوليات المشتركة والمصادر المشتركة من خلال قوى الأمن المختلفة سواء كانت خاصة أو عامة، جماعية أو فردية.

ويمكن النظر أيضا إلى الشراكة بأنها فلسفة خاصة بالحكومة، ولكن فلسفة بدون تطبيق بحيث تصبح شراكة مزيفة. ولنجاح نموذج الشراكة لابد من التشديد على المبادئ التالية:

- يجب توافر التوزيع العادل للقوة، فالمؤسسة القوية يجب أن لا تفرض آرائها وأولياتها وأهدافها على الآخرين الأقل قوة.
- الثقة هي عنصر أساسي وجوهري في إزدهار الشراكة، فالشراكة الفعالة تشبه كل العلاقات الإنسانية فهي مبنية على الثقة المتبادلة والأمانة وتبادل المعلومات والآراء.
- العامل الأساسي لتنفيذ نموذج شراكة ناجح هو إشراك الحكومة المحلية والمستوى المحلي كمزود للخدمات التي لها الأثر المباشر على أسباب الجريمة مثل التعليم والإسكان والترفيه حيث أن السلطات المحلية هنا لها دور أساسي لتلعبه.

إستراتيجيات منع الجريمة : Crime Prevention Strategy

إن مفهوم منع الجريمة **Crime Prevention** ، هو من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية التي يشوبها الكثير من سوء الفهم. أو هو المفهوم الأكثر إستعمالاً لكنه الأقل فهماً كما أشار إليه أحد الباحثين في الجريمة وهو يعني بالمفهوم الشامل "كل التدابير المجتمعية التي من شأنها ان تؤدي إلى التقليل من الجريمة في المجتمع والتخفيف المستمر لها وتعتمد كل الجهود".

كما تعرف منع الجريمة بأنها : "عمل إستباقي، وتقدير وإعتراف بخطر الجريمة، والتحرك ببعض الأعمال التي من شأنها تزييل الجريمة". فالأساس المنطقي للوقاية من الجريمة يعود إلى أن النموذج القديم لمكافحة الجريمة والذي تهتم به الأجهزة الأمنية والمحاكم ومؤسسات الإصلاح لم يعد يجدي نفعاً ولم يعد قادر على مكافحة الأرقام الواقعية للجريمة، بل وفشلت حتى في تعيين وتحديد فرص الجريمة وجذور الأسباب التي من شأنها ترفع وتساعد من السلوك الإجرامي. (31)

إن التعريف المستحسن لمنع الجريمة هو "التدخل في أسباب الأحداث الإجرامية والمشاكل ذات العلاقة لتخفيض خطر حدوثها وتطورها وجديتها ونتائجها المحتملة". هذا التعريف يعتبر تعريف جامع ومعمول بتأني وعناية لأنه يغطي كل الأسباب وبالتالي كل النظريات والأسباب والمناهج الخاصة بمنع الجريمة. وبصرف النظر، سواء كان هذا مركز إجتماعي أو توجه إجتماعي، وبصرف النظر سواء كان التدخل بعيداً أو مباشراً.

إن المجتمعات الآمنة تركز بشكل أقل على الأحداث الإجرامية الفردية وبصورة أكبر على آثار الجريمة بشكل عام. وبالتالي فإن الهدف يكون تقليل أو تخفيض الأذى وتسلم الإعانات الاجتماعية بدلاً من تسجيل نسب الجرائم.

أغلب الإستراتيجيات التي تهدف إلى منع الجريمة يمكن أن تقسم إلى 3 فئات، المنع عبر العدالة الجنائية **Criminal Justice Prevention**، والمنع الموقعي أو

المكاني **Situational Prevention**، والمنع الاجتماعي **Social**

Prevention.

فالمنع عبر العدالة الجنائية تكون من قبل مؤسسات تطبيق القانون، والمحاكم، والمؤسسات الإصلاحية للتعامل مع الجريمة. وهذا النظام يصلح للعمل على أساس العقاب كوسيلة للحد من السلوك الإجرامي من خلال إصدار الغرامات والحبس وأنواع أخرى من الأحكام والسجون.

أما المنع الموقعي أو المكاني، فهي تهدف إلى تخفيض حدوث الجريمة ورفع نسبة القبض على المجرمين عن طريق التركيز على مواضع الجرائم بدلا من التركيز على المجرمين. فهذا النظام يعتبر منطقيًا وطبيعيًا لأنه يعمل على إجراء التدقيق الأمني في المنازل والأماكن العامة لتحديد الحاجات الأساسية لتطوير الأمن. ويبحث على تركيب الأقفال والشاشات الأمنية وأجراس الإنذار وأضواء الحراسة. كما يشجع على تركيب الأدوات التي تمنع الجريمة خاصة فيما يتعلق بسرقة المركبات. ولقد تعرض هذا النظام إلى إنتقاد لأنه بالكاد يمنع الجريمة في موقع، وتبقى إحتمالية إنتقالها إلى موقع آخر واردة جدا.

فيما يخص المنع الاجتماعي، فهي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمعات والمؤسسات لتغيير سلوك الفرد. ويسعى هذا النوع من الإستراتيجيات إلى تقوية الروابط الاجتماعية من خلال تشجيع الناس في المساهمة في الإستراتيجيات وصناعة القرار في مجتمعاتهم، أي باختصار تحاول هذه الاستراتيجية أن تقوي من المجتمع. إن نماذج المكافحة الاجتماعية عادة ما تتخذ من الأطفال والشباب هدف لها. لأنهم معرضون لخطر تطور السلوك الإجرامي أكثر من غيرهم. ويحاول هذا النموذج أن يعالج أسباب الجريمة ومنعها قبل حدوثها. وهو ما يسمى بالنموذج الإنمائي

.Development approach to prevention

هناك نوعان من العوامل التي يهمننا التعرف عليهما، هما عوامل الخطر وعوامل الحماية. فنجد أن عوامل الخطر يمكن أن تؤثر على السلوك الإجرامي متضمنا السلوك غير الاجتماعي المبكر، والتنشئة غير الجيدة، والفشل الدراسي، والصدمات الناتجة من المشاكل الأسرية والبيوت المهدامة.

أما عن عوامل الحماية تتضمن، مساعدة الأسرة، وتدريب الوالدين، برامج المناقشة والحوار بين الأبناء والآباء، مساعدة الشباب في المدارس. هذا بالإضافة إلى أن العوامل في وتر متصاعد، أي أن خطر تطور السلوك الإجرامي أفضل من لو أن الفرد يتعرض لعدة عوامل. كما أن الخطر سينمو إذا كانت العوامل قد تم إختبارها في فترة الطفولة أو المراهقة.

إن نموذج مكافحة الجريمة المركب **Combined crime prevention**

approach يستخدم كل من نموذجي المنع الموقعي والاجتماعي، لأن إستراتيجيات منع الجريمة الفعالة تركز على الإمكانيات ذات المدى القريب والبعيد ، والأهداف المتوسطة والسهلة المنال التي بمقدورها أن تخفض الأذى، والأهداف طويلة الأجل التي تسعى لمنع حدوث الجريمة قبل وقوعها.

هناك تحركات وإستراتيجيات أخرى لمنع الجريمة منها، الشرطة المجتمعية

Community Policing وهو نموذج صمم لبحث عن المعلومات الخاصة

بأسباب الجريمة، ولتخفيف خوف المجتمع من الجريمة، وللحد من الإضطراب الاجتماعي عبر إستراتيجيات حل المشكلات والشراكات المجتمعية مع الأجهزة الأمنية. فهي تحول من الأسلوب التقليدي للشرطة الذي يعتمد على التحقيق بعد حدوث الجريمة إلى أسلوب يعمل على منع الجريمة قبل حدوثها.

كما يوجد نموذج آخر يختلف عن الشرطة التقليدية من خلال أنه يضم تحديد

المشكلات وترتيب أهميتها ودمجها مع مدخلات المجتمع. ويطلق على هذا النوع بإسم

Problem Oriented Policing . وهي تعمل على تحليل المعلومات عن

المجرمين، والضحايا، ومسارح الجريمة. فتصميم الإستراتيجيات الإبداعية تحدد الميزة الخاصة لأولوية المشكلة وتقوم بتطبيق الإستراتيجيات عبر المشاركة مع المجتمع وتعمل على تقييم الفاعلية من خلال التقدير الشخصي حول إنجازات النموذج.

ومن النماذج التي تطبق فكرة الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية هو نموذج

يعتمد على فكرة أن الجريمة لا توزع من خلال مناطق جغرافية. على الأصح، النشاط

الإجرامي لا يتكتل في مناطق صغيرة نسبيا محدثة أرقاما غير متكافئة للنشاطات الإجرامية.

إذن، هذه الفلسفة تساعد على فكرة التركيز على الموارد في المناطق الرئيسية للإجرام.

ويطلق على هذا النموذج بـ **Place Oriented Policing**.

ويظل من بين كل الإستراتيجيات القائمة والموجودة حاليا والتي تطبق في أجزاء كبيرة من العالم نموذج الشرطة المجتمعية هو أكثر النماذج إنتشارا ونجاحا في مناطق عديدة من العالم.

الشرطة المجتمعية **Community Policing** :

فلسفة المفهوم وتطوره:

تم تطوير مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب حديث لعمل الشرطة

خلال الثمانينات ليصبح بما يعرف اليوم بشرطة المجتمع **Community**

Policing.

وهكذا فإننا نجد بأن الشراكة المجتمعية تطورت أثناء الثمانينيات حينما تحول

النموذج التقليدي للشرطة الذي يعرف بالسلطة التنفيذية إلى مفهوم الشراكة المجتمعية،

وتضمّن فكرة جديدة حول تجنيد عملاء مستقلون مع بعضهم البعض في شراكة مع

الهيكل الرسمية. وهذا الشكل من التعاون الذي أطلقوا عليه الشرطة المجتمعية، ووفقا لهذه

الشراكة فإن الشرطة والعامّة والموظفون والحكومة وأقسام إدارية أخرى تعمل مع بعضها

البعض من أجل تعيين الجريمة والحد منها لخلق مجتمع آمن.

إن الشرطة المجتمعية هي إشراك حقيقي للمواطن في العملية الأمنية ليكون قادرا

على حل الكثير من المشكلات الأمنية بنفسه من خلال التعاون مع رجل الأمن العام بخلق

شراكة حقيقية بين الطرفين تقوم على الثقة والإحترام المتبادل لتحقيق فلسفة وإستراتيجية

الأمن العام الهادفة لحماية أرواح وأعراض وممتلكات المواطنين.

فالشرطة المجتمعية تعني توسيع المشاركة في أعمال الشرطة لإيجاد تلاحم بين

المواطن والشراكة في المحافظة على أمن واستقرار المجتمع، حيث تعيش الشرطة داخل

المجتمع، وبالشراكة مع المجتمع يكون عملها من قبيل المبادرة في التحرك نحو الأحداث

المتوقعة أمنيا وليس الإنتظار والتصرف بأسلوب ردود الأفعال، وعندما يصبح الفرد والمجتمع شركاء في المهام الشرطية بالتعاون والإتصال الدائمين والمستمرين بين الجهتين تكسب الشرطة ثقة المجتمع كاملة.

حينما ننظر للوراء، إلى الستينات والسبعينات، نجد أن الحديث عن الشرطة المجتمعية سابقا يرمي وبشدة لنموذج دولة الرفاهية، وأن ممارسات الشرطة المجتمعية كانت مترابطة عن طريق المؤسسات التي تهتم بالرخاء والإنعاش الاجتماعي.

الشرطة المجتمعية هو مفهوم بدأ منذ الستينات وأخذ يجذب الإنتباه في الأجهزة الأمنية في الدول الغربية. فجوهر مفهوم الشرطة المجتمعية يعتمد بالأساس على تكامل الشرطة مع المجتمع وعلى التعاون مع الجمهور بغية الوصول لبيئة آمنة ومتألفة.

كانت بداية الشرطة المجتمعية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث كانت من مخرجات تقييم تجارب الشرطة غير الناجحة. بحيث إتضح بأن الشرطة بمعزل عن المجتمع، وكان هناك تقدم بسيط فيما يخص مكافحة الجرائم. وبدأت الشرطة تستوعب بأن بدون تقدير واضح للحاجات والتوقعات الخاصة بالمجتمع سيصعب من عملية خلق الكيفية المناسبة أو الضرورية لقبول المجتمع لدور الشرطة. (32)

فالشرطة المجتمعية تطمح أن تقوي العلاقة مع المجتمع لأن من خلال هذا الترابط يمكن أن يتم فهم المشكلات الأساسية قبل الإنجاز المناسب لتجاوب الشرطة. وهذا الطموح أدى إلى تنوع المبادرات مثل مراقبة المدينة وغيرها، وبعض الإستراتيجيات مثل فريق شرطة المدينة وغيرها.

في النموذج التقليدي للشرطة من ناحية تطبيق القوانين تجد الجهاز الأمني معزول عن المجتمع من خلال الإجراءات والهيكل التنظيمي. ولكن في منهج الشرطة المجتمعية يصبح المجتمع والجهاز الأمني بشركة واحدة تعمل سوية لتحقيق نفس الهدف ومع ذلك فإن مفهوم الشرطة المجتمعية يخلف وراءه إرتباك وحيرة الهيكل الإختصاصي.

لقد وجدوا بأن الشرطة النظامية التقليدية التي إعتمدوا عليها لا تواكب المتغيرات الأمنية وأنه من الضروري البحث عن أفكار وبرامج جديدة لضمان السلامة والسيطرة الأمنية.

إن إنتقال إختصاصات الجهاز الأمني إلى نموذج تجاوب المجتمع، هو نموذج بدأت أجهزة أمنية عديدة تتبعه. وهذا التحول يبرز التجاوب لعدد كبير من القضايا مما فيه تضمن التركيز على طبيعة العلاقة وتخصيص أو تحديد دور الجهاز الأمني في مكافحة الجريمة وأيضا إزالة الوهم من الأفراد حول ما قد إختبروه أو لمسوه من الجهاز الأمني من قبل وكأن الجهاز الأمني لم يتجاوب مع إهتمامات الناس.

الشرطة المجتمعية هي محاولة للتحرك من أسلوب أو نهج الإنعزال والإنفصال بحيث كان الجهاز الأمني نادرا ما كان يتفاعل مع المجتمع إلا في حالات إستثنائية عندما يحدث تدمر أو شكوى إلى الجهاز الأمني.

كما أن مفهوم الشرطة المجتمعية حديث نسبياً يرمي لإدماج الشرطة في المجتمع، أي أنها فكرة تطوير للشرطة التقليدية عبر تأصيل مشاركة المواطنين في أعمال الأمن بحيث تكون العملية الأمنية ككل بمشاركة المجتمع سواء، من حيث التكوين العضوي لهياكلها أو من حيث المسؤولية عنها.

الفكرة مبنية على إقتناع كامل بضرورتها وجدواها وتعتمد على كسب ثقة الجمهور وتشجيعه على المشاركة الفاعلة في الواجبات الأمنية التي تقوم بها الشرطة التقليدية منفردة، فالشرطة لا يمكنها أن تستغني عن تعاون الجمهور معها في وظائفها الحديثة والتقليدية كافة، ولا يمكنها تحقيق الأمن لمواطنيها وهي تعيش معزولة عن المجتمع. عمل الشرطة المجتمعية يمثل الإتجاه المستقبلي للشرطة حيث تعتمد على التزام المواطن بالمشاركة- كشريك- في عمليات مكافحة الجريمة وضبطها وفي التخفيف من المشاكل التي يواجهها المجتمع على أن تبدأ عمليات الوقاية والمكافحة من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعد على تقييد السلوك الإجرامي وأن تدرك أجهزة الشرطة أن الهدف الأسمى لعملها هو الوقاية من الجريمة ومكافحتها وضبطها وأن تقدم المجتمع المحلي نحو الجريمة والمجرمين عامل مهم لتسهيل عملها.

أن فكرة الشرطة المجتمعية هي فلسفة تتيح مشاركة جديدة وفعالة لأفراد المجتمع لتتعرف علي المشكلات الاجتماعية ومعالجتها بالتعاون مع الشرطة من منطلق أن الأمن

مسؤولية الجميع، فهذه الفلسفة متي ما وجدت آليات علمية وفعالة وصلاحيات واضحة سوف يكون لها عظيم الأثر في الحفاظ علي أمن المجتمع ولكن لا بد من أن يعي المجتمع خطورة وضرورة إعتبار الوقاية من الجريمة هدفا قوميا تركز له الجهود وتنشأ له المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه مع الأخذ في الإعتبار بأن الخطط التي يتم رسمها لهذا الهدف ينبغي ألا تقل أهمية عن الخطط الإقتصادية والاجتماعية للدولة خاصة وأن عدم التوقي من الجريمة بشكل فعال يمكن أن يسفر عن عرقلة وتعثر لجهود التنمية بكافة أشكالها مع ضرورة التعامل مع منع الجريمة كمشكلة قومية أو هدف قومي لإبتداع وإبتكار صور وطرق جديدة لمكافحتها ومنعها. ولا شك أن التكاثر والإشتراك الجماعي للمجتمعات المحلية والمنظمات السياسية والاجتماعية على مختلف أشكالها في منع الجريمة يمثل أولوية قصوى للمجتمع بهدف خلق مناخ من الإستنكار الجماعي يحيط بالجريمة والمجرم حيث أنه من المعروف أن تسود كل مجتمع بعض القيم والإتجاهات السلبية إزاء القانون ولذلك فمن الأهمية بمكان خلق الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتعديل هذه القيم والإتجاهات بحيث يسود المجتمع إستنكار تام للجريمة بكل أشكالها وصورها. (33)

فهناك مصلحة مشتركة وهي الأمن، فالمواطن من مصلحته أن تستقر الأوضاع الأمنية والشرطية أيضا، لأن الحفاظ على الأمن من مسؤولياته وسيصبح الوضع أفضل عندما يبذل الطرفان جهداً يتوج بالثقة، وعندما يدرك كلاهما أنه بحاجة ماسة لجهد الآخر ووعيه سيدركان أن الشراكة المجتمعية تصب في مصلحة الجميع.

الشرطة المجتمعية تتطلب تحول كامل في السياسة المؤسسية والممارسات ونظام المكافآت. وإذا كان منهج الشرطة المجتمعية غير محمول عبر شراكة قوية من الأعلى للأسفل فإنه محكوم بالفشل. إن الشرطة المجتمعية لا تسير في إتجاه واحد، يجب على أعضاء المجتمع أن يستفيدوا وبشكل فعال من العمل مع الجهاز الأمني، وأن يكون لديهم الإستعداد لتجريد الإعتقاد الخاطئ بأن المسؤولية الأمنية تقع على عاتق الجهاز الأمني فقط.

هناك في بعض الحالات، تجد أن الشرطة المجتمعية هي مجرد أقوال، وفي حالات أخرى تجد أن الشراكة تؤدي إلى تحول في مفاهيم وأولويات وأهداف الجهاز الأمني. وقد عرف سايديرمان **Cryderman** الشرطة المجتمعية بأنها "مبدأ واضح وإلى جانب ذلك

فهي مجموعة متماثلة من المبادئ والسياسات والممارسات التي تربط الشرطة بأعضاء المجتمع معا في شراكة تنصرف إلى منع الجريمة". (34)

وهناك تعريف آخر لبراون **Brown** للشرطة المجتمعية بأنها "عملية تفاعلية بين الشرطة والمجتمع للتعاون والتعرف وحل المشكلات المجتمعية". وتتضمن مفاتيح مقومات الشرطة المجتمعية في اللامركزية في القرار، وتصور أوسع في تطبيق القوانين، والتركيز على المجتمعات الصحية، وتولي شراكة متساوية ومنتجة، ووضع استراتيجية فعالة لتحديد الجريمة في المجتمع. ورغم ذلك فإن عملية الانتقال لخلق شراكة بين الشرطة والمجتمع لا يمكن أن تتم بدون مقاومة أو إعتراضات. (35)

فبعد 3 عقود لاحقة، أصبحت ثغرة الماضي تعرف بالتقليدية، فأسلوب الشرطة وتحرقاتهم بدأت تصبح جوهرية. وقد أخذ نموذج الشرطة المجتمعية ينضج أكثر وأكثر، فأفكار ومناهج جولدرشتاين **Goldstein** التي أطلقها في عام 1979 ومن بعدها أفكار ويلسون و كيلنج **Wilson and Killing** التي أطلقها في عام 1982 تحت إسم نظرية النوافذ المكسورة **The Broken Window Theory** ، جعلت منهم روادا في تعريف مفهوم الشرطة المجتمعية.

في عام 1983 أوجد البروفوسور روبرت تروجانويك **Robert Trojanowicz** مركز محلي للشرطة المجتمعية، وأوضح الهدف من وراء أن تكون الشركة شريكة مع المجتمع، حيث يستطيعان أن يتقاسما المسؤولية والعمل سوية من أجل مجتمع آمن ومستقر.

فالذين يؤيدون فلسفة الشرطة المجتمعية يؤمنون بأن هذا نموذج جديد له الإمكانية لخلق تغيير دراماتيكي في نظام العدالة الجنائية. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية، إلا أنه يمكن وصفه كفلسفة عملية وإدارية مميزة.

الشرطة المجتمعية هي ثورية بحيث أنها تقدم حلول جديدة للمشكلات المزمنة. فالعوامل التي تؤدي للشرطة المجتمعية إستمرت لمدة طويلة لأنها تعتبر موجة عالمية تنمو بشكل متزايد، وكثير من مديري الشرطة المجتمعية الآن إستشاريون في كل أنحاء العالم. (36)

فالمطلوب هو تكثيف العمل في الممارسة أو المنهج، فبدل من إشراك عمليات تركز على كيفية إدارة المجتمع، لابد من إشراك عمليات تركز على صحة المجتمع والتعهد بالشراكة. (37)

يعتقد الكثيرون بأن فكرة الشرطة المجتمعية هي فكرة جديدة ولكن في الحقيقة هي ليست كذلك. فالشرطة والمجتمع يجب أن يخلقوا شراكة لتعزيز الأمن وتطوير علاقات إيجابية. فالكثير يؤمنون بأن الشرطة هم في الصف الأول للدفاع عن الجرائم الخطرة، ولكنهم مخطئون لأن إدارات الشرطة لا تستطيع أن تحمي المجتمع لوحدها من المجرمين ولا بد من مساهمة المجتمع.

إن الشرطة المجتمعية تتألف من 3 عناصر جوهرية للشراكة المجتمعية، عنصر تنظيمي، وتحويلي، ووضع الحلول للمشكلات. فالشرطة المجتمعية يجب أن تطور العلاقات مع المجتمع ويجب أن تشرك المجتمع في مطاردة ومنع وتقليل الجريمة. النظام الجديد يجب أن يلغي فلسفة تنفيذ القوانين التقليدية وتتضمن هذه التغييرات في القيادة والأساليب والهيكل وفائدة النظام كما أن البرامج يجب أن تصمم لتضم مساهمة الأفراد في جهود الشرطة.

إن حل المشكلات تعني بتعريف وتحديد ووضع حلول للمشكلات. وهو مصطلح رئيسي يعتمد على إفتراضين، النشاط الإجرامي يمكن أن يخفص في بعض المناطق الجغرافية الصغيرة عن طريق دراسة ميزة المشكلة وإستيعاب أن المجرمون يتخذون قراراتهم بناء على الفرص المتاحة. وبتغيير تلك الأسباب تقل ميول الأفراد نحو الفعل العدواني. (38)

إن تطوير الرؤية الإستراتيجية في الشرطة المجتمعية مع الأفراد الرئيسيون هو أمر خطير لنجاح هذا البرنامج. فالموظفون في الشرطة بحاجة لأن يتعلموا كيف يستعرضوا أفكارهم أمام قادتهم والمساهمة في المجتمع وإجتماعات المنطقة. إن فقدان الإتصال يمكن أن يسبب سوء فهم ومعارضة. (39) لذلك لا تجد هناك نماذج معينة للشرطة المجتمعية، فهي يجب أن تصمم لتناسب حاجات ومصادر كل مجتمع. (40)

فالتخطيط الدقيق لتنفيذ وإنشاء الشرطة المجتمعية هي عملية مستمرة لمحاربة القضايا المعقدة والمهمة. وبينما تبدأ الأجنحة بالتشكيل، يكون التحدي بتقديم الأفكار الجيدة

والتصاميم الجيدة بشكل سلسلة من الخطوات الصغيرة تحول إلى أشخاص ومجموعات معينة مع وقت محدد. الأسهل أن تأخذ أفكارا كثيرة وتجعلهم أصغر وأكثر قدرة على إدارتها. (41)

فئات ومبادئ وشركاء الشرطة المجتمعية :

إن الشرطة المجتمعية تحتاج أن تشتمل على سبع فئات حتى يمكن إعتبارها برنامج شرطة مجتمعية. وإذا فقدت أحد هذه الفئات فتعتبر في حينها برنامج علاقات عامة وليس شرطة مجتمعية. (42)

وتتكون هذه الفئات السبعة من:

- 1- الطرق الرسمية لاستكشاف ما هي متطلبات المواطن ومشاركة المنظمات الأهلية.
- 2- الإدارة المتوسطة يجب أن تدرّب وتشارك بشكل مباشر في التنفيذ.
- 3- على ضباط الشرطة أن يسمحوا بتفاعل المواطنين والمنظمات لتطوير خطط حل المشكلات.
- 4- الشرطة المجتمعية يجب أن تنشئ كخطة دائمة وفلسفتها يجب أن تُشرك الإجراءات العملية للإدارة. ونظام المكافآت يجب أن يوضع تحت تصرف الضباط.
- 5- يجب إنشاء مجموعة لحل مشكلات المجتمع.
- 6- يجب إنشاء سياسة بحيث أن هدف البرنامج هو منع الجريمة قبل حدوثها.
- 7- يجب على ضباط الشرطة عمل كل ما يستطيعون عمله لزيادة كفاءة نوعية الحياة للمجتمع.

توجد مبادئ أساسية يجب أن تتبع لتطوير شرطة المجتمع أهمها أن يكون الشرطي

جزءا من المجتمع، وهناك عشرة مبادئ ضرورية لتحقيق برنامج الشرطة المجتمعية: (43)

- 1- تغيير السلوك الفردي والمنظمي لرفع أسلوب خدمات الشرطة.
- 2- القيادة تعزز بشكل متكرر رؤية وقيم ومهام الشرطة المجتمعية على كل مستويات المنظمة.
- 3- الرؤية، بحيث كيف نريد أن نطور أمن الأفراد ونوعية الحياة.

- 4- الشراكة تطور المبادئ الخاصة بالشراكات العادلة عبر كل المجموعات في حدود المجتمع.
- 5- حل المشكلات عن طريق عملية شاملة لإعتراف وتشخيص وتطوير حلول حل المشكلات.
- 6- العدالة، حيث المواطنون سيستقبلون خدمات شرطة عالية الجودة بغض النظر عن العمر، العرق، الجنس، الأثنية، الديانة، أو أي إختلافات أخرى.
- 7- الثقة، يجب على الشرطة أن تبين الإخلاص وتفي بالوعد.
- 8- التفويض، لإعطاء صلاحية أفضل للموظفين الأساسيين والمجتمع.
- 9- الخدمة، التعهد بتوفير خدمة شخصية مباشرة لحاجات المجتمع.
- 10- المسؤولية، كل من الشرطة والمجتمع مسؤولين عن أعمالهم.

كما يوجد ستة شركاء يجب أن يعملوا مع بعضهم البعض من أجل إنجاح الشرطة المجتمعية، وهذه الجهات تتكون من :

- 1- الشرطة : بالإضافة إلى كل الموظفين المدنيين والمخلفين.
- 2- المجتمع : جميع أفراد المجتمع من خلفيات رسمية أو غير رسمية.
- 3- المسؤولون المنتخبون محليا، وفي الإدارات الأمنية.
- 4- المجتمع التجاري المحلي والشركات الرئيسية.
- 5- جمعيات أخرى في الخدمات الاجتماعية وإدارة الصحة العامة والمنظمات غير الربحية.
- 6- الإعلام الإلكتروني والمطبوع.

ففي خلال العشر سنوات الماضية، كان هناك إنفجار في الحملات الإعلامية والتدريب اليدوي للجماهير، والتوعية التثقيفية عن نموذج الشراكة المجتمعية. وأكبر مثال على ذلك، هو في كتيب "الشراكة في منع الجريمة" الذي تأسس عام 1990 بواسطة وزارة الداخلية البريطانية، والذي يمدنا بأمثلة لبرامج ناجحة لمنع الجريمة في أجزاء مختلفة من البلاد مع تحليل وتوضيح أسباب النجاح، وأيضا الكتاب الأسترالي تحت عنوان (الأمن وأنت والمجتمعات الآمنة) حيث أن المجموعات الاجتماعية مثل أصحاب البيوت، المرأة،

صغار المستثمرين، الشباب، وفئات أخرى في المجتمع الذين يواجهون خطر الجريمة يزودوننا بالنصائح وبعض التقنيات لتقليل نسبة الخطر من حدوث الجريمة.(44)

أن الشراكة بين الشرطة والمجتمع يجب أن تقوم بعد عمل كل الاستشارات اللازمة والتخطيط اللازم، كما أن لا بد من إشراك المجتمع وقياداته لتحديد الإحتياجات الأمنية للمجتمع والأسلوب الأمثل والمطلوب لعمل الشرطة.

يجب أن نذكر بأن لا يوجد نموذج واحد من نماذج الشراكة يصلح لجميع البيئات، فالأمثلة الغربية للشراكة ستتغير طبيعياً مع الأهداف والمصادر والنتائج. وقاعدة العثور على حلول محلية لتعيين المشكلات المحلية هي قاعدة مهمة.

المعارضة التي تعرضت لها الشرطة المجتمعية :

أدى التراكم الثقافي لرجال الأمن إلى مقاومة ومعارضة شديدة في تغيير شكل وعمل الجهاز الأمني. لذلك تقيدت عملية تغيير فلسفة المنظمة بكثير من الوقت والجهد، وتطلبت قيادة وقوة وتصميم. (45)

الجهاز الأمني يجب أن يتوقع هذه المقاومة في التغيير التنظيمي خاصة من هؤلاء الذين لا يفهمون أهمية الحس الإنساني والذين انصرفوا إلى الإيمان بأنهم رجال أمن وليسوا موظفون إجتماعيون. (46)

هذه الاعتراضات لها أسبابها المختلفة، بعضهم قد يشعر بالخيانة لأن الوظيفة التي تعين فيها تغيرت في حين أن آخرون قد يشعرون أن التغيير يؤدي إلى زيادة أعباء الشغل. وهناك آخرون يجادلون في أن هذا التغيير يثنيهم عن التركيز على القبض على المجرمين وأنها مضیعة للوقت. فهناك شعور عارم في السلطات التنفيذية بأن الشرطة المجتمعية بشكل أو بآخر ستزيل صورة الرجل القوي وتحاول تغييره إلى عمل إجتماعي.(47)

هناك إستراتيجيات مختلفة لا بد من أن تتطور من خلال أنواع مختلفة من المعارضة إذا تم التوصل للنتائج. فأكثر المعارضين المستقلين هم من رفضوا فكرة الشرطة المجتمعية لأسباب مركبة، وقد يكون من المستحيل أن يتم هدايتهم كلهم لكن أغلب الراضين المتعصبين عُرفوا الآن بحماة هذه الفلسفة. (48)

من الإنصاف القول بأن المرحلة التي حدث فيها هذا التخاذل كانت نتيجة لمدراء الشرطة أنفسهم الذين فشلوا في إحتياز المعوقات المرتبطة بآليات التغيير.(49) فالشرطة المجتمعية لديها الإتقان بقدر ما لديها الحماس، فجمع المعلومات مباشرة ومعرفة أبعاد المجتمع تسمح للشرطة لأن تؤدي وظيفتها بشكل أفضل. (50)

هذا التعطيل حول عقلية " نحن ضدهم " يمكن أن يخلق حاسة جديدة للشراكة المجتمعية لكي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع وأيضا هذا الأسلوب يساعد على المنع بدلا من المجاهدة فقط. وتعامل الجهاز الأمني مع الجريمة أصبح إنعكاس لإحتياجات المجتمع عبر منهج أو أسلوب الشرطة المجتمعية. في حين أن العديد من الأجهزة الأمنية مازالت تعلن عن مكافآت وعلاوات خاصة بنتائج نموذج تطبيق القوانين.

في أواخر الثمانينيات، كانت أغلب إختصاصات الأجهزة الأمنية قد إنتقلت من منهج أو أسلوب تنفيذ القوانين على نموذج التجاوب المجتمعي. حيث أن هذا التجاوب أو التحرك المجتمعي لعدد من القضايا التي تبرز التركيز على جوهر هذه العلاقة وتساعد الأفراد ليكونوا شركاء حقيقيون في قضية تعزيز الأمن.

ففي نموذج تطبيق القوانين يكون الجهاز الأمني بمعزل عن المجتمع فيما يخص بالإجراءات وبالهيكل التنظيمي للجهاز. أما في نماذج الشرطة المجتمعية، فإن رجل الأمن يخدم الوطن وكأنه شريك في المجتمع للوصول لأهداف موحده مع المجتمع. لكن إرتباط الجهاز الأمني مع المجتمع يتطلب تحول نموذجي يؤدي إلى إعادة تنظيم قيم الجهاز الأمني والتزاماته وأولياته وأهدافه.

هناك العديد من المعوقات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مسيرة تطور الشرطة المجتمعية أو نموذج الشراكة المجتمعية مع الجهاز الأمني. لكن الإيجابيات الكثيرة تؤكد على ضرورة حدوث هذا التحول مشتملا لزيادة الثقة في المجتمع وزيادة نسبة وتحديد مصادر المعلومات، وتطور الإستراتيجيات اللازمة لتحديد الجريمة وأيضا تعيين وحل الإضطرابات قبل أن تتصاعد. بعضهم الآن يضمون خدمات المجتمع وقابلية تحقيق الأهداف الثقافية من خلال تقييم إنجازاتهم.

وهناك عدد من المعوقات تعرقل تأسيس ودعم الشرطة المجتمعية. بعضها يأتي من داخل الأجهزة الأمنية نفسها، والبعض الآخر يأتي من مصادر خارجية. وواحدة من أهم المعوقات التي يمكن أن تقاوم فكرة الشرطة المجتمعية هي إستياء وإمتعاض رجال الأمن أو ضباط الشرطة والذين يرون أن هذا الأسلوب سيؤدي إلى تعرية قوتهم وقدراتهم لمارسوا عملهم بكل إستقلالية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى فتح معارضة تتببع بعبارات مثل "نحن لسنا عمالة إجتماعية" و"هذه ليست شرطة حقيقية". (51)

الشرطة المجتمعية تركز على الخدمة بدلا من التنفيذ مما يجعل الشرطة قلقة ممن يعملون في إدارات متعددة الخدمات وإلى هؤلاء الذين يريدون التطور عبر الرتب. وهذا الإستخفاف لدور المجتمع يمكن أن يخلق محدودية لوظائفهم. والمكافآت عادة ما تصرف لمنفذي القانون بدلا من المجتمع أو التناج الاجتماعي.

وهناك أيضا منطقة أخرى للمعارضة يمكن أن تأتي من المؤسسات الأمنية، فالإتحادات والحكومات المحلية الذين يرون أن التحرك نحو الشرطة المجتمعية يتطلب أكثر من مصدر والزيادة في الواجبات أصبحت عبأ وأيضا يسبب نقص في الموظفين. في حين أن الشرطة المجتمعية يمكن أن ترى بأنها نظرية وهي غالبا ما ينظر على أنها نظرية تحت الممارسة.

إن الإنتقادات حول الشرطة المجتمعية مثل إنتقاد جوردن **Gordon** حينما قال

: "الشرطة المجتمعية هي محاولة لمراقبة السيطرة على المجتمعات من خلال الشرطة تحت مظهر (الشرطة التي تقدم المساعدات)". وعلى الرغم من أن إنتقاد جوردن كان ساخرا لكنه ألقى الضوء على أن الشرطة المجتمعية أخذت تُستبدل بالممارسة الظاهرة للمجتمع كشبكة من العملاء المحترفين وفاعلين مستقلين ممن دخلوا إلى الشراكة مع الجهاز الأمني. إن الإتفاق على مفهوم الشرطة المجتمعية يجعل خدمة الشرطة هي المسؤولة ولها ميكانيكية خاصة لتقسيم وتخصيص القوة. كل هذه القضايا تحتاج لتحديد واضح ليتم التأكد من نجاح منهج الشرطة المجتمعية، لأن الإستخفاف بهذه المعوقات سيصعب من مسؤولية الشرطة المجتمعية ويؤدي إلى فشل التطبيق.

مزايا الشرطة المجتمعية :

وحتى يتم الانتقال لنموذج أو أسلوب الشرطة المجتمعية فإن هذا يخلق العديد من المزايا لكل من الجهاز الأمني والمجتمع وهذا يتضمن إستخدام فعال للمصادر، ورفع نسبة الوصول للمعلومات من خلال تعاون ويقظة المجتمع، وإستخدام المناهج الفعالة لتحديد أو تعيين حدود الجريمة الاجتماعية، والتعرف وتحليل المشكلة قبل أن تتصاعد، وتجريد القلب من خلال أعضاء الشرطة المجتمعية وبالعكس. والعمل على رفع الفهم المتبادل والرضا الجماهيري، وتخفيض نسبة شكاوي المواطنين، ورفع مسؤولية المجتمع المحلي لأداء الشرطة. وأخيرا فإن آخر المزايا الواضحة هي أن الانتقال إلى الشرطة المجتمعية يتطلب مجموعة جديدة من المهارات لأفراد الجهاز الأمني. وهذا يؤدي لزيادة ورفع القواعد التربوية.

عناصر الشرطة المجتمعية:

- 1- الفلسفة : تتطلب الشرطة المجتمعية فلسفة ونهج تسير عليه، بدلا من إعداد البرامج والخطط.
- 2- الشراكة: إن قياس سيطرة الشرطة وفعاليتها ترتبط بمدى إشراك المجتمع مع السلطات التنفيذية في الحد من الجرائم، فإنجاح الشرطة المجتمعية متوقف على مشاركة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الأجهزة الأمنية.
- 3- الإستشارة: إن الحكمة من الإستشارة هي محاولة الحصول على أفضل المعلومات التي تساعد في اختيار النهج أو الأسلوب المناسب لمكافحة الجريمة. فالإستشارة تهدف إلى تطوير العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع للوصول إلى أفضل الحلول لمشكلات المجتمع.
- 4- الدوريات الخاصة: إن إبتداع صور الدوريات وتحديث الأسلوب بشكل دوري من عناصر الشرطة المجتمعية، فهي لا تتوقف عند إستخدام السيارات، إنما ممكن استخدام المشي وغيرها من الأساليب حتى يتم الوصول للمجتمع بأسرع وأفضل وصورة.

- 5- اللامركزية: عندما تحدث مشكلة على المستوى المحلي، فإن السلطة تحدد في أي اتجاه سيتم إتخاذ القرار، والمفروض أنها توفد إلى مستويات الشرطة المحلية حتى تستطيع الشرطة أن تتجاوب مع متطلبات المجتمع بصورة أفضل.
- 6- حل المشكلات: عندما يقبل المجتمع المسؤولية الأمنية فإنه هو الأقدر على وضع الحلول مع الأجهزة الأمنية، ويجب أن يتم حل المشكلات قبل حدوثها وهذا هو بيت القصيد من أسلوب عمل الشرطة المجتمعية. فالأسلوب التقليدي كان يحل المشكلة بعد وقوعها، إنما المطلوب حل المشكلات قبل حدوثها وذلك عن طريق مسح وتحديد أسباب الجرائم ودراستها ووضع الحلول الممكنة.
- 7- الإدارة الفعالة: يتطلب في الشرطة المجتمعية أن تتم التعامل مع الأحداث قبل وقوع الجريمة، وهذا يهدف إلى تخفيف خطر حدوث الجريمة على الضحايا. فالتعامل مع الظواهر غير السوية قبل وقوعها أمر ضروري.
- 8- المسؤولية: للحصول على درجة عالية من المسؤولية، فلا بد من خلق ميكانيكية تضمن أن الشرطة قادرة على تحديد متطلبات المجتمع واحتياجاتها.
- 9- حماية النظام العام: تتطلب من الشرطة أن تقوم بحماية النظام العام من كل أنواع السلوك غير السوية واللاأخلاقية.
- 10- التنفيذ: من المهم أن يتم إبتداع برنامج يخصص للمجتمع نفسه، وقابل للتنفيذ. فالشرطة المجتمعية يجب أن تصمم خصيصا لمجتمع بعينه ولا بد من أن يتفهم إحتياجات هذا المجتمع ومتطلباته.
- 11- ضابط الشرطة المجتمعية: يلعب ضابط الشرطة المجتمعية دورا مهما في تأسيس العلاقة بين المجتمع وأجهزة الأمن. فهو يمثل حلال مشاكل المجتمع والمبتكر الذي يفتش ويبحث عن الحلول.

عراقيل تعترض تنفيذ الشراكة المجتمعية :

هناك الكثير من العقبات إصطدمت في المستوى العملي لتطبيق مفهوم الشرطة

المجتمعية :

- **عدم التخطيط :** حين تنطلق البرامج من خلال التدفق غير المنتظم للميزانية، وعند التسرع في إقامة البرنامج دون دراسات وافية ودون توافر معلومات كاملة.
- **غموض المهمة :** الشرطة غير متأكدة من كيف ومن يستخدمون، والكثير من اللجان إكتفت بالمقومات السطحية للفلسفة.
- **التنفيذ المحدود :** السلطات القضائية تحاول أن تطبق جزء صغير من البرنامج الذي يؤدي إلى نفور واستياء من ناحية المناطق التي تستقبل تركيز أعلى.
- **التقييم الشخصي :** المؤشرات التقليدية للتقييم كانت بطيئة في إعادة التحديد والتي تتناقض مع قواعد الشراكة المجتمعية.
- **عدم الثقة:** يحدث عدم الثقة عندما لا يطمئن ولا يرتاح الشركاء من العمل مع بعضهما البعض.
- **عدم الإلتزام:** حينما لا يلتزم رجال الأمن بقواعد الشراكة المجتمعية، ولا يؤمنون بدور المجتمع في العملية الأمنية فإنها ستسبب خللا واضحا في عملية الشراكة المجتمعية.
- **نقص الموارد:** إن النقص العددي في الموارد سواء البشرية أو المالية أو بالمعدات يعطل من إتمام الشراكة المجتمعية ويزيدها بطئا.
- **صعوبة إقناع المجتمع لتقبل المسؤولية الأمنية:** تعتبر من العراقيل المهمة، وتؤثر بنسبة كبيرة على عملية الشراكة المجتمعية. حينما لا يشعر المجتمع بالمسؤولية الأمنية فإن هذا يخل بأهم قاعدة لتحقيق الشراكة.
- **نقص الوعي الأمني:** عندما لا يعلم المجتمع القوانين والتشريعات فإن هذا سيؤثر سلبيا على عملية تنفيذ الشراكة.

نماذج من صور الشراكة المجتمعية الغربية

1- بعض صور شراكة المؤسسات التجارية مع الأجهزة الأمنية: (52)

جنوب أفريقيا:

دعى نيلسون مانديلا **Nelson Mandela** القطاع الخاص للإشتراك مع الحكومة الجنوب أفريقية لمحاربة الإجرام وأسبابها. وكانت النتيجة تأسيس منظمة "التجارة ضد الجريمة" **Business Against Crime (BAC)** ، وهي منظمة إحترافية تقع تحت إدارة وسيطرة كبار التجار، وتعمل مع الأجهزة الأمنية المحلية في مناطق كثيرة لتطوير سرعة وفاعلية تجاوب الشرطة للجريمة. كما تسعى المنظمة إلى تطوير وتحديث المراكز الأمنية عبر التكنولوجيا الحديثة من معدات وأجهزة. وتهدف المنظمة أيضا إلى تحسين الوضع العام لكي تتطور الإستثمارات، ناهيك عن هدفها الأساسي وهو تقوية العلاقة بين الحكومة والتجار.

كينيا:

عزم التجار في نيروبي على مكافحة الجريمة فقاموا بإنشاء **Nairobi Central Business District Association (NCBDA)** ، والذي يعمل مع الشرطة لتطوير "الشرطة المجتمعية". كما أن هذا الإتحاد أراد من تأسيسه إزالة التوتر في العلاقة بين الشرطة والمجتمع. كما أن هذا الإتحاد الكيني أقام علاقة قوية مع الحكومة ومع المجتمع، ففي منطقة رواي **Ruai** قامت ببناء مراكز لتربية الكلاب البوليسية حيث أن المجتمع كان بحاجة لهذا النوع من الخدمات. كما قامت بإنشاء مركز للمعلومات ومراكز للشرطة المجتمعية في مناطق متعددة في نيروبي. ويهدف الإتحاد إلى رفع معنويات الشرطة وإعطائهم المكافآت وتحسين وضعهم الإقتصادي.

البرازيل:

في ساو باولو، أسس العديد من التجار معهد "ساو باولو ضد العنف" **Institute Sao Paulo Against Violence**، حيث يقوم المعهد على تحريك الإتحادات التجارية والشركات الخاصة والمعاهد الأكاديمية ومؤسسات المجتمع والمنظمات الإعلامية للسعي والعمل ضد الجريمة. كما يقوم المعهد بتطوير السياسات والبرامج لتخفيض العنف وزيادة الأمن والأمان للمواطنين في ساو باولو. فمنذ تأسيسه في عام 1997 قام المعهد بمساعدة المشاريع التي تهدف إلى إصلاح تنمية الشرطة، ورفع إستجابة ومسؤولية الشرطة نحو المجتمع.

الهند:

في مناطق متعددة من الهند، يقوم التجار بمساعدة المشاريع المتخصصة لتطوير أمن الطريق وتخفيض الجريمة المجاورة لشركاتهم. لكن مسؤولي التجارة قاموا بطلب توسيع طموح هذه الشراكات لتطوير الخدمة الشخصية وتجاوب الشرطة للمشكلات. كما أن التجار يسعون لزيادة المستوى المعيشي للشرطة لرفع معنوياتهم. إن الهدف الواضح من مساعدة التجار للشرطة هو لتحسين كل قطاعات المجتمع.

نيجيريا:

قوة الشرطة تأسست في نيجيريا عندما طلبت شركة تجارية من الملك الموافقة على إنشاءها لحماية إستثمارها. وبعد قرن مضى، التجار مازالوا لديهم مصالح شخصية في الشرطة. ونتيجة لهذا، فالتجار يساعدون الشرطة للحصول والحفاظ على المعاملة المتميزة. فقد قام التجار ببناء مراكز للشرطة قريبة من مواقعهم.

2- بعض صور شراكة المدرسة مع الأجهزة الأمنية: (53)

الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ عام 1950، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع نموذج ضباط موارد المدرسة **School Resource Officers**، وهذا النموذج يضم ضباط شرطة متخصصين لمدرسة أو عدة مدارس. والهدف الأساسي من هذا النموذج هو تقديم شكل الشرطة المجتمعية، مع الشراكة التعاونية بين الشرطة والمدرسة وتفعيل إستراتيجيات المنع والتدخل. فهم ينظر إليهم كجزء من المدرسة، ولديهم تفاعل عريض مع موظفي المدارس.

المملكة المتحدة:

رجال الأمن في بريطانيا دائما لديهم علاقات مع المدارس، لكن دورهم ازداد بشكل متطور منذ عام 1970، وتبعتها تطورات تشريعية التي أكدت على نموذج منع الجريمة الخاص بالشباب. وعملت الشرطة مع الشباب بشكل عام لزيادة نسب المشاركة في المدارس، بالمثل مع بقية المؤسسات الاجتماعية. ونتيجة لذلك تم تأسيس ضابط الإتصال في المدرسة **School Liaison Officer Programme** في عام 1966 من خلال شرطة سوسيكس **Sussex Police**، وفي منتصف السبعينات كانت هناك عدة قوات أمنية تخصصت للعمل في المدارس.

كما قامت بريطانيا بتأسيس شراكات أمنية مع المدارس عبر برنامج **The Safer School Partnership Programme (SSP)** والذي تأسس في عام 2002. وهذا البرنامج تشارك فيه كل من إدارة التعليم والمهارات، وجهاز قضاء الشباب، وإتحاد ضباط الشرطة. وهذا البرنامج يهدف إلى الحد من الجريمة وتخفيض السلوك اللاأخلاقي في المدارس. وقام البرنامج بوضع 100 ضابط في مدارس منتقاة في 34 سلطة تعليمية محلية والتي تواجه أعلى نسبة تحدي في البلاد.

هولندا:

قامت هولندا في تعيين ضباط متخصصين في المدارس مؤخرا، فمشروع ضابط المدرسة **The School-Agent** مشروع بدأ في عام 2001، وهو يعين ضباط في مدارس المرحلة المتوسطة، ويكون للضباط مكتب خاص في المدرسة، وهو متوفر دائما لموظفي المدرسة وطلابها وحل المشكلات قبل وقوعها.

استراليا:

وهناك أيضا برنامج آخر تم تطويره في استراليا يدعى **A School-Based Programme Policing**، وهذا البرنامج يهدف إلى تجميع ضباط الشرطة في مدارس المنطقة، سواء مدارس المرحلة الابتدائية أو المتوسطة. دورهم هو لمساعدة المدارس في الوصول لأهدافها التعليمية والثقافية والأمنية. لكن لا يقومون بتدريب المدرسين على التوعية الأمنية.

الفصل الثاني: المسؤولية المشتركة في تعزيز الأمن :

أولا : العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع :

(أ) واقع العلاقة السلبية وأسبابها:

تتسم العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع بالندية والشك، الحدية والرعب، الصدام والخوف. وترجع أسباب هذه العلاقة السلبية إلى عدة العوامل تصعد من حدة التوتر والإضطراب بين الطرفين.

إن إزالة حالة العزلة بين المجتمع ومؤسساته والجهاز الأمني وفروعه أمر ضروري، لأن هذه العزلة أسبابها التراكم الثقافي حول العلاقة بين رجل الأمن وأفراد المجتمع،

فالصورة الشخصية التي يراها المجتمع عن رجال الأمن تؤثر وبشكل كبير على مدى التعاون بينهما لتحقيق الأهداف الأساسية للشرطة المجتمعية.

وترجع أسباب العلاقة السلبية بين رجال الأمن والمجتمع إلى عدة أسباب :

1- التراكم الثقافي لدي المواطنين تجاه رجال الأمن: علفت في أذهان المواطنين صورة الجهاز الأمني بأن الجهاز الذي يقيد الحريات ويهرب الناس. كما ترتببت صورة الشرطي لدى المواطنين بذلك "الرجل المستبد الذي ينفذ أوامر السلطة الحاكمة في كبت الحريات وإرهاب الناس". (54) وهذه الصورة تسبب في تفاقم العلاقة بين الطرفين وتزايد الفجوة أكثر وأكثر مما يصعب من عملية إظهار الصورة الحقيقية لرجل الأمن الذي يقدم حياته فداءً لسلامة أرواح المواطنين. ويقضي وقته في ملاحقة المجرمين والعمل على توفير الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين.

2- طبيعة العمل الشرطي : من المعروف أن طبيعة عمل الجهاز الأمني هو الضبط الاجتماعي وتطبيق القوانين والتشريعات واللوائح الموضوعة، وبما أن جهاز الشرطة يعتبر سلطة تنفيذية فهذا يؤدي إلى توالد شعور بالعدائية لدي المواطنين تجاه رجل الأمن لأنه يكبت حريات المواطنين ويقيدها. فالشرطة ما هي إلا هيئة تنفيذية تعمل على صيانة الأمن العام وتعمل على تنفيذ النظم، ومن خلالها تمارس الدولة سيادتها. فالسلطات الممنوحة لرجال الأمن تجعل من المواطنين يتخوفون من التعسف في إستخدامها، وهذا بطبيعة الحال قد ينشئ حاجزا نفسيا بين رجل الشرطة وبعض المواطنين. (55)

3- بعض التصرفات اللاأخلاقية من رجال الأمن: حين يستغل رجل الأمن سلطته ونفوذه في تحقيق مصالحه الشخصية دون مراعاة لمصلحة المواطنين، فإن هذا يعمق من العلاقة السلبية ويشجع على إستمرارية برودة العلاقة بين الجانبين.

4- ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض رجال الأمن: يعكس إنخفاض المستوى التعليمي لبعض رجال الأمن في كيفية تصرفهم في المواقف المختلفة وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مناسبة. وتظهر خطورة ذلك الوضع لو علمنا أن أي تصرف خاطئ لهؤلاء الجنود سوف يعكس سلبا على الصورة الذهنية لدي المواطنين عن جهاز الشرطة. (56)

5- تكاتف رجال الأمن مع بعضهم البعض: إن عنصر السلطة لدى رجل الأمن كعنصر الخطر في حياته العملية، فإنهما يسهمان في تضامن رجال الأمن مع بعضهما البعض. لذلك بقدر ما يلاقي رجال الأمن الشعور العدائي من بعض المواطنين، فإن ذلك من الجانب الآخر يزيد من تقاربهم وتضامنهم مع بعضهم البعض ويجعل اعتماد بعضهم البعض على الآخر أكثر من ذي قبل. (57)

6- نقص الوعي الأمني: إن هذا من أهم أسباب فتور العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين، فحينما لا يتشقف المواطن حول طبيعة عمل الشرطي ومهامه ووظيفته في المجتمع، وحين لا يقتنع المواطنون بأهمية تعاونهم مع أفراد الشرطة، فإن هذا لا يخدم عملية تحسين العلاقة بين الطرفين، بل يؤدي إلى تعزيز العلاقة السلبية بينهما.

ولذلك فإن الوعي الأمني في واقع الأمر من حاجات الإنسان العاقل السوي، لأن من دون الأمن فلا يمكن إعتبار الحياة أنها حياة، ولا يتحقق الضبط إلا من خلال رجال الأمن ليزداد الأمل في الحياة. فدرجة الأمن تحددها العلاقة بين رجل الأمن والمجتمع، فهي علاقة طردية في الواقع، ومع زيادة الوعي الأمني تزداد درجة الأمان والاستقرار في المجتمع، والعكس صحيح.

لذا فإننا نرى أن العامل المشترك في العلاقة هو الوعي الأمني، ومن أجل نشر الوعي الأمني بكفاءة عالية لابد من كسب ثقة المواطن أولاً لكي يمكن بعدها أن يشترك مع الأجهزة الأمنية في ضبط الأمن ودب الأمان في المجتمع.

إن تحويل دور المجتمع من طرف مستفيد إلى طرف مشارك يساعد على تحقيق أعلى درجة من الأمن، وبالتالي إلى خلق حالة من الراحة والاستقرار النفسي لدى المجتمع الذي من شأنه يرفع من مستويات التنمية والتطور في البلاد.

فالفجوة بين رجال الأمن والمجتمع لابد من أن تتلاشى وتختفي لأن اضطراب العلاقة سيأخر من عملية الشراكة المجتمعية ويؤدي إلى زيادة تنافر الطرفين وتباعدهما، مما يبطئ من عملية تعزيز الأمن. فمسؤولية تحقيق الأمن لم تعد مسؤولية الأجهزة الأمنية فقط، إنما هناك مسؤولية متبادلة بين الطرفين، فالمجتمع لابد من أن يؤدي أدواراً أمنية والمؤسسات الأمنية لابد أن تقود بأدوار إجتماعية.

(ب) طرق وسبل تطوير العلاقة :

بالرغم من أن الأجهزة الأمنية تقدم خدمات أمنية للمجتمع، إلا أنها لا تستطيع أن تقوم بأعمالها ما لم يتعاون المواطنون معها ويشدوا من أزرها. لذا تبرز لنا أهمية حرص رجل الأمن على أن يعمل دائما على كسب صداقة المواطن حتى يمكنه أن يحصل على تعاونه الذي يمثل أحد مرتكزات نجاح عمل رجل الأمن. (58)

فالتعارف وتقريب وجهات النظر بين الطرفين والإلتقاء بحد ذاته هام وحيوي، فالإستماع إلى قضايا المواطنين والمشاكل التي قد تواجههم الى جانب التعرف على سبل وطرق التواصل البناء الذي يخدم المصلحة العامة، كذلك تفهم وتلقي كافة الإقتراحات حول أداء الإدارات الأمنية في المنطقة وغيرها من المناطق، هو ما سينعكس إيجابا على تحقيق الأمن والطمأنينة للمجتمع ككل.

إن توجيه دعوات للمواطنين للحضور لمقر إدارات الشرطة قد تكون طريقة حديثة، فستترع رهبة الدخول لمراكز الشرطة لدي المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى يستغل رجال الأمن الزيارة فيقومون بالترحيب بهم والإستماع إليهم في كل ما يطرحونه، وبالنهاية ستؤدي إلى إزالة الكثير من الحواجز بين المجتمع والشرطة.

إن أي فكرة حديثة وسبابة يمكن أن تقرب من الطرفين، حيث أن فكرة دعوة أبناء المجتمع من قبل الشرطة يدل على حرص الشرطة على المجتمع، لكن لا بد من التكاتف والتعاون بين الطرفين من خلال إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية ولا بد للمواطن ألا يرضى بما يخالف القانون وبالتالي المساهمة في إستقرار المجتمع الكبير وهذا يصب في صالح كل أفراد المجتمع دون استثناء.

كما أن إشتراك رجال الأمن في الأنشطة الاجتماعية التي تهم الجمهور توسع من مساحة التفاهم والتحاور القائمة بين رجال الأمن والمواطنين، فأى أدوار إجتماعية يقوم بها رجل الأمن تعكس صورة جديدة لدي عقول المواطنين تختلف عن الصورة التقليدية المعروفة لديهم من السابق.

أيضا أن البرامج المتخصصة لرفع مستوى الكفاءة لدى رجال الأمن، ووضع دورات تدريبية متعددة للمساهمة في تحسين العلاقة بين الجهاز الأمني والمواطنين وتعطيهم

دروس في كيفية التعامل مع الجمهور وتمكنهم من فهم طبيعة العمل وإيجاد الحلول المناسبة والتصرف السليم في ظروف مختلفة.

بعض المشاكل يمكن حلها عن طريق أهل الحل والعقد دون اللجوء الى الشرطة

ولا بد من تفعيل هذا الدور خاصة في القضايا الاجتماعية الخاصة، ولا بد أن يعرف الشرطي أنه لم يوضع إلا لخدمة المواطن وحتى يتم ذلك لابد من تنوير وتوجيه العاملين في هذا المجال حتى يؤدوا العمل على أكمل وجه وهذا أمر مطلوب.

فمراكز الشرطة أصبحت فقط لإستقبال ونقل المشاكل إلى النيابة وطالب بضرورة

أن يكون لرجال الشرطة دور أكبر من خلال إيجاد حلول بديلة أو مرضية للطرفين دون رفعها للقضاء وبالتالي إزدياد أعداد القضايا التي تنظر فيها المحاكم والتأخير لأكثر من سنة.

إن كسر الحاجز بين المواطن والشرطي شيء هام حيث أن البعض لا يزال ينظر الى

الشرطي بريية كبيرة حتى في البيوت يقوم بعض الآباء بتخويف أبنائهم من الشرطي ويجب أن تكون هناك خطوات قادمة في المستقبل لتفعيل التعاون بين الشرطة والمجتمع.

وهنا يتضح أن إزالة الدور السلبي للمجتمع تجاه العملية الأمنية من مهام الأجهزة

الأمنية ولا بد أن تبادر الأجهزة الأمنية في كسب ثقة المجتمع وإقناعه بضرورة مشاركته، والقيام بتنقيف وتعريف المجتمع بحاجات الأمن ومفاهيمه الحديثة.

ويمكن تقوية أواصر العلاقة والصلة بين المجتمع والشرطة لأن الشرطة والجهاز

الأمني وضعوا لخدمة المجتمع ولا ينحصر دورهم على تنفيذ قواعد القانون بل لابد أن يتم

تخطي هذه النظرة لأنه كما أن المجتمع بحاجة إلى وجود الشرطة فإن الشرطة كذلك تحتاج

في كل الأوقات إلى دعم ومساندة المجتمع ولا يأتي ذلك إلا من خلال الإلتقاء وسماع

وجهاً النظر من الطرفين ومعرفة كافة الإقتراحات التي قد يبديها أي طرف.

ثانيا : الأدوار الاجتماعية للجهاز الأمني :

إنحصرت الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الأمنية سابقا في رعاية المسجونين خلال

وبعد إنقضاء فترة الحبس، وتوفير العمل الصالح والشريف للسجناء بعد خروجهم من

الحبس، وأيضا تقديم المعونة لعائلاتهم وذويهم. ومن بين الأدوار الاجتماعية التقليدية

للأجهزة الأمنية هي تقديم الخدمات والعون في حالات الكوارث من خلال الإسعاف والإشتراك في مساعدة المنكوبين.

أيضا شهدت المؤسسات الأمنية الخليجية تحديدا، أدوارا اجتماعية غاية في النبل والمروءة كالتبرع بالدم وزيارة المرضى في المستشفيات، وأيضا تقديم التهاني والتبريكات في المناسبات الوطنية والدينية.

ومن جهة أخرى قامت الأجهزة الأمنية بالمساهمة في رفع درجة الوعي الأمني من خلال الحملات الأمنية في المؤسسات التعليمية وذلك بغية إزالة حالة النفور والخوف بين المجتمع والمؤسسة الأمنية.

فمع تطور مفهوم الأمن في ظل تطور وفي ظل تطور التكنولوجيا، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمجتمع، الذي أدى بدوره إلى تزايد دور رجال الأجهزة الأمنية وتزايد مهامهم نحو تحقيق الأمن لأفراد المجتمع. وبدأت الحاجة إلى إشراك أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة تتزايد والمطالبة بزيادة الدور الاجتماعي للمؤسسة الأمنية تتطور وتتزايد من جهة أخرى. فبرز هنا أهمية الشراكة المجتمعية لمكافحة الجريمة والتصدي لها ومنع حدوثها بهدف تعزيز الأمن وتطبيق القوانين.

لقد بات من المسلم به في عصرنا الراهن أن نجاح مؤسسات الشرطة عموما، لا يحتاج إلى الوسائل العلمية والتقنية فحسب، بل يحتاج إلى علاقات إجتماعية ولمسات إنسانية لحل المشكلات، وعند الفصل في المنازعات، بالإضافة إلى ضرورة تفهم أسباب الجريمة والخروج عما هو مألوف. (59)

إن تفعيل الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية تتم عبر تعامل رجل الأمن مع الجمهور باحترام وتقدير متبادل، لأن حسن التعامل كع الأفراد وتقديم كل المساعدات اللازمة لحل مشكلاته يزرع الثقة في نفوس الأفراد والإحترام للأجهزة الأمنية مما يقوي من فرص التعاون بينهما.

فلا بد من رجال الأمن أن يتدربوا على كيفية التعامل مع الأفراد وكيفية تقديم المعونة لهم وكيفية تبسيط الإجراءات والإبتعاد عن البيروقراطية في التعامل لأن هذا يسبب الضرر والملل وإهدار الوقت لدي الأفراد. فعندما يشعر رجل الأمن أنه مواطن قبل كل

شيء فإنه سيؤدي عمله البطولي بكل أمانة وبكل فاعلية لأنه سيكون أقرب في التفاهم مع المواطنين وسيؤدي الرسالة الأمنية على أكمل وجه بدون معوقات.

ثالثا : الأدوار الأمنية لمؤسسات المجتمع :

دور الأسرة في تعزيز الأمن وتعاون الأجهزة الأمنية معها :

1- دور الأسرة الأمني :

إن مسؤولية حفظ الأمن والإستقرار في المجتمع لايمكن أن تتم ما لم تكن هناك علاقة متميزة بين الأجهزة الأمنية والأسرة، تقوم على مبدأ التنسيق والشراكة والمسؤولية لتحقيق الغاية التي يتطلع إليها الجميع وهي توفير بيئة آمنة ومستقرة.

الأسرة دوما هي المسؤولة عن سلوك أفرادها سواءا كان هذا السلوك سوي أو إجرامي. وهي أساس بناء المجتمعات، ويقع عليها ثقل كبير جدا لأن في صلاحها يصلح المجتمع، وفي إستقرارها يستقر المجتمع. ولأن الأسرة تمثل المحيط الاجتماعي التربوي الأول في حياة الفرد ، فتنمية الوعي الأمني لدى أفرادها وقيامها بالدور الوقائي وذلك من خلال القدوة الحسنة في السلوك والتصرفات ناحية القوانين والتشريعات والقيم الموجودة في المجتمع سينعكس تلقائيا على الأبناء وعليه، فإنه ينعكس تلقائيا على المجتمع.

للأسرة دور في تنمية الإحساس الأمني لدى أبنائها لأنها هي من المؤسسات المجتمعية المعنية بالتنشئة الاجتماعية. فواجب الأسرة نحو أبنائها أن تغرس القيم والمعايير الاجتماعية الصحيحة التي بدورها تحد من السلوك الإجرامي فالدور الوقائي الذي يمكن أن تقوم به الأسرة لمحاربة السلوك الإجرامي وإستبداله بسلوك قائم على إحترام القوانين والتشريعات يعتبر دور مقدس يجعلها في قمة ترتيب مؤسسات المجتمع ودورها في توفير الأمن وتعزيزه.

قيام الأسرة بإتباع القوانين والإرشادات وعدم مخالفة التشريعات أمر مهم ينعكس على تصرفات الأبناء في المستقبل. وهذا ما يجب أن تقوم به كل أسرة لأن تعويد الأبناء لإحترام الأنظمة والتشريعات وطاعة القوانين يساهم بشكل كبير على تخفيف العبء

الثقل على كاهل الأجهزة الأمنية لأن مكافحة الجريمة وتعزيز الأمن لا يتم إلا بتعاون ومساهمة الأسرة في القيام بدور أمني بجانب الأجهزة الأمنية.

إن تنبيه الأبناء عن السلوكيات المنحرفة ومراقبة أبنائها والمتابعة الدورية بتحركاتهم يساند بشكل كبير الأجهزة الأمنية. ومن الضروري أن تقوم الأسرة بغرس حب الوطن والحفاظ على كيانه، والسعي للمحافظة عليه وذلك من خلال عدم التستر على المجرمين والتبليغ عن المخالفات والحوادث بشكل مبكر، وأن تكون الأسرة على أهب الإستعداد لمساندة الجهاز الأمني متى ما طلب منها ذلك.

دور الأسرة نحو المجتمع ونحو تحقيق الإستقرار والأمان فيه دور كبير، فهي القاعدة والأساس الأول الذي يتعلم فيه الطفل، فصالح الوالدين يولد صلاح الفرد واستقامته. فلو أحسنت الأسرة أداء رسالتها الأمنية لقضى المجتمع على جزء كبير من مظاهر الجريمة والسلوك غير السوي في المجتمع.

2- تعاون الجهاز الأمني مع الأسرة :

الأسرة كنظام إجتماعي أو جزء من مؤسسات المجتمع لها الأثر البالغ في تحقيق الأمن والأمان في المجتمع. فتعاون الأسرة مع المؤسسات الأمنية يحقق التكامل المطلوب بين المجتمع والأجهزة الأمنية بغية الوصول لأعلى درجات الاستقرار في المجتمع عن طريق الحد من الجريمة وتطبيق القوانين. ويتم ذلك من خلال التركيز على الجانب التوعوي واللقاءات المنظمة بين الأسر ومسؤولي الأجهزة الأمنية، فاللقاءات المتكررة بين الأسرة وأفرادها وبين القطاعات الأمنية تلقي الضوء على القوانين واللوائح ومستجدات الحالة الأمنية في المجتمع. أن هذه اللقاءات والندوات توعي الأفراد نحو إتباع السلوك السوي والإبتعاد عن السلوك الذي من شأنه يخالف التشريعات ويسبب الأذى للغير. وعلى الجهاز الأمني أن يستمر في تقديم وإعداد مثل هذه اللقاءات بشكل دوري، لأن هذه المقابلات تخفف من حدة التوتر في العلاقة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية من جهة، وتزيد من الوعي الأمني والوطني لدى الأفراد من جهة أخرى، ناهيك عن تثقيف الأفراد بكيفية حماية أنفسهم من خلال عرض أحدث الوسائل والطرق الأمنية وأحدث صور الوقاية الأمنية.

كما يقع على كاهل الأجهزة الأمنية أن تعد الأسابيع الأمنية وغيرها من البرامج التي من دورها تذكّر الأفراد بالحس الوطني والأمني لديهم، وتزيد من التفاعل والاتصال بين الجهتين مما يصبّ أخيراً في مصلحة ضبط والحد من الجريمة والمخالفات في المجتمع.

دور المؤسسات الدينية في تعزيز الأمن وتعاون الأجهزة الأمنية معها :

1- التشريع الإسلامي ودوره في تعزيز الأمن :

باعتبار الدين الإسلامي دين صلاح وإصلاح فقد تصدى لظاهرة الجريمة، وكان للشريعة الإسلامية أسلوب وقائي ضد الجريمة والمجرمين. وبالنظر إلى النصوص المتعلقة بتعزيز الأمن ومكافحة الجريمة التي وردت في كتاب الله وسنة نبيه، وبالتأمل في أحداث السيرة النبوية وما صاحبها من أحداث، وما حكم به الخلفاء الراشدون، وما قاله بعض الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - نجد أن الشريعة الإسلامية ومنهجها في مكافحة الجريمة يقوم على أسلوبين رئيسيين، الأول هو الوقاية من الجريمة أي منع وقوع الجريمة أصلاً، أما الثاني فهو العقاب الذي يأتي بعد وقوعها وهدفه منع تكرارها سواء من فاعلها أو من غيره.

- الأسلوب الوقائي :

يعتبر هذا الأسلوب سبقاً تشريعياً إنفرد به الدين الإسلامي على مدى يصل إلى أكثر من عشرة قرون، ويعمل هذا الأسلوب بصورة متدرجة تبدأ بالفرد إلى أن يصل إلى المجتمع كله وفق تسلسل منطقي يتناسب مع طبيعة الإنسان السيكولوجية والنفسية، وهذا إمتثالاً لسنة الله في التغيير والإصلاح التي تلخصها هذه الآية : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (60).

ويستهل المنهج الوقائي الإسلامي بإصلاح الذات، فتغيير النفوس من الداخل عن طريق الإقناع بالحجة والبرهان هو أول ما جاء به الإسلام. فالمنهج الإسلامي يعمل على التوصل إلى ضبط النفس وإنعاش الضمير من ربطه بالإيمان بالله تعالى لأن الإيمان عملية ضرورية وقوة خلاقية تحث الناس على العمل والإلتزام. فعندما يؤمن الفرد بالله ويعلم بأنه

مراقب في كل مكان وفي كل زمان وتتولد عنده رقابة ذاتية إصلاحية وهي أهم بكثير من رقابة الغير الذين يجوز عليهم الغفلة والنسيان وغير ذلك من النقائص.

ولم يكن الإيمان الذي يدعو إليه التشريع الإسلامي مجرد أقوال أو أفكار، بل جعله حقيقة واقعية من خلال العبادات، وهي أقوال وأفعال تصقل النفوس وتربّيها والتأمل في أنواع العبادات وحسن ترتيبها وتنويعها يدرك هذه الحقيقة، فالصلاة مثلا وهي من أوائل وأهم العبادات المفروضة في الإسلام تتوزع على خمسة أوقات في اليوم وذلك يؤدي إلى المحافظة على تهذيب النفس وصفائها طوال اليوم.

إن أكثر الجرائم التي تقع من المسلمين اليوم تقع في العادة من أناس ضعيفي الإيمان، تاركي الصلاة والصيام، وهذا ما هو ملاحظ في البيئة المحيطة، فما أحوج أولوا الأمر من المسلمين اليوم أن يهتموا بتقوية الإيمان وحمل الناس على الالتزام بالعبادات، لأن الجرائم تأتي في الحال الذي يتزل فيه الإيمان إلى أدنى درجاته، ولذلك ورد في الحديث : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن).

إن النصوص التشريعية الواردة في القرآن والسنة، وكذلك فيما إتخذه الخلفاء الراشدون بعد ذلك من قرارات أو ما نطقوا به من أقوال في هذا المجال، وما وضعته النصوص لمنع وقوع الجريمة، وهو ما يطلق عليه سد الذرائع، حيث حرم الإسلام بعض السلوكيات لا لذاتها وإنما لما تفضي إليه من جرائم. وفي مجال الجريمة نجد نصوصا متعددة تمنع من أمور ليست جرائم في ذاتها ولكن التمادي فيها عادة ما ينتهي إلى جرائم ومن ذلك الأمر بغض البصر، والنهي عن التبرج لأن ذلك غالبا ما يؤدي إلى جريمة الزنى، وهذه الجريمة تؤدي إلى الإجهاض والقتل، ومثال ذلك أيضا النهي عن إشارة الرجل على أخيه بالسلاح لأنها ذريعة إلى الإيذاء، حيث ورد في الحديث: (لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان يترع في يده فيقع في حفرة من النار) وفي هذا المعنى جاء النهي عن تعاطي السيف مسلولا فقد يخطئ المعطي أو الآخذ فيصاب أحدهما أو غيرهما بالأذى، وفي مناولته في قرابه سد لهذه الذريعة. (61)

– الأسلوب العلاجي :

أما فيما يخص الأسلوب الثاني الذي يأتي بعد وقوع الجريمة، وهذا الأسلوب واضح المعالم في الشريعة الإسلامية، فلا غموض فيه ولا اختلاف بشأنه، والهدف منه منع تكرار الجريمة التي وقعت وإصلاح ما خلفته من أضرار، ويتضمن هذا الأسلوب العقاب وبدائله كالدية والصلح والعفو بالإضافة إلى الكفارة وغيرها. ومنها هنا يأتي دور المؤسسات الدينية كالمساجد والجمعيات الإسلامية والأئمة والخطباء وعلماء الدين في شرح تعاليم الدين الإسلامي وتقوية الجانب الديني في نفوس الأفراد، والتعاون مع المؤسسات الأمنية والتنسيق معها من خلال التوعية الدينية التي من شأنها تقليل من السلوك الاجرامي وتضبط النفس وتنعش الضمير. فالإقتراب إلى الدين الإسلامي والإيمان بأحكامه والإلتزام بشرائعه يقي الأفراد من شر الإنحراف وإرتكاب المعاصي، وبالتالي ينعم المجتمع كله بجمو من الإستقرار والأمان.

2- الدور الأمني للمؤسسات الدينية :

المؤسسة الدينية هي ضمير المجتمع والمؤثر الأساسي الذي يحظى بالقبول من قبل المجتمع بكافة أفرادهِ وفتناته. وهي الملجأ التي يلوذ بها المجتمع كلما واجه أخطارا أو مشكلات. وتعتبر المساجد من أهم المؤسسات الدينية والذي يتمتع بقدسية خاصة لدي المسلمين. فتوجه المصلين للمساجد لأداء العبادات والتردد عليه لإبتغاء مرضاة الله، تجعل منه ذا دور كبير وأثر بليغ وضروري في حياة الأفراد.

– الدور الأمني للمسجد :

ويتأصل الدور الأمني للمسجد من خلال تقديم الخطب والمحاضرات الدينية تحت أرائه. فالدور المهم الذي يقوم به في الدعوة والتربية والإرشاد والتوجيه لتقوية الواعر الديني والأمني دور ضروري وأساسي لتقوم المجتمع والحد من الظواهر الإنحرافية والظواهر غير السوية فيه.

وبما أن التعليم في المسجد يختلف عن شكل ومضمون التعليم في أي جهة أخرى لأنه يتميز بجمو عبادي وروحاني يقصد من خلاله وجه الله تعالى، فلا بد من إستغلال هذه

السمة إستغلالا كاملا وتكثيف الحلقات العلمية والمحاضرات لتأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية والتوجيه للفضائل الإسلامية التي تضمن أمن الفرد وتقيه من شر الإنجراف وراء المعاصي وتحفظ حقوق الفرد وغيرها من الأغراض الأمنية التي شرعها الدين الإسلامي. فلذا فإن المسجد يعتبر مكمل للمسيرة الأمنية التي تبدأها الأجهزة الأمنية الرسمية، ويكملها - بل - ويعززها إشتراك المسجد في المسؤولية الأمنية.

- الدور الأمني للأئمة والخطباء والفقهاء :

لن يؤدي المسجد دوره الأمني بدون الأئمة والخطباء والفقهاء، فهؤلاء تقع عليهم مسؤولية التعليم والتوجيه والتثقيف الديني بشكل محب ومشوق ومقنع للمستمع. إن نجاح وظيفة الخطباء في المساجد من ناحية تقوية الوازع الديني لن يخدم الأفراد أنفسهم بإكتسابهم محبة الله عز وجل فحسب، إنما سينعكس إيجابيا على تصرفات الأفراد السوية وبالتالي ستقوي وتعزز الوضع الأمني في المجتمع.

ولذلك فيبان مسؤولية رجال الدين ودورهم في تقوية الحس الأمني يوضح الصورة المتكاملة لدور المؤسسات الدينية تجاه تعزيز الأمن. فربط الخطبة بآخر مستجدات المجتمع والواقع الأمني يساعد في سرعة حل المشكلات والوقاية منها. كما أن أسلوب الإمام أو الخطيب في الحجّة الظاهرة وبالأسلوب المقنع سيساعد في نجاح أدوارهم الأمنية.

- الدور الأمني للجمعيات الدينية والخيرية:

عندما تجعل الجمعيات الدينية والخيرية تعزيز وتوفير الأمن الداخلي من أهم أهدافها ومن ضمن برامجها التوعوية فإن ذلك سينصب في مصلحة المجتمع أولا وأخيرا. فمن واجب هذه هذه الجهات أن تقدم الندوات والحلقات والمحاضرات خاصة بتقوية الواعر الأمني لدي الأفراد.

ومن المسؤوليات الأمنية الواجبة على الجمعيات الدينية والخيرية، إرشاد الناس في أمور دينهم ودنياهم ، والحفاظ على الأخلاق والآداب العامة، والدعوة إلى مكارم الأخلاق لتحقيق الأمان والإستقرار في المجتمع. حيث أنه لا معنى للجودة الحياتية دون

توفر الإحساس بالأمن الاجتماعي والأمان الشخصي. ولا يمكن أن تقوم الأجهزة الأمنية بمفردها بهذا الواجب دون مشاركة فعالة من جانب هذه الجمعيات الدينية الخيرية. إن قيام الجمعيات الدينية والخيرية بأعمال مثل تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين لسد حاجاتهم يقلل من احتمالية قيام المعوزين بأي سلوك إجرامي جراء فقرهم. أيضا المساهمة في رفع مستوى معيشة الأراامل والمطلقات وكفالة الأيتام والعاطلين عن العمل يحد من وقوع هؤلاء في حبال الجريمة.

على عاتق الأجهزة الأمنية تقع مسؤولية التنسيق مع تلك المؤسسات الدينية والإشتراك مع رجال الدين للعمل سوية من أجل مضاعفة الأداء الأمني وبيان المسؤولية الكبيرة الواقعة على المؤسسات الدينية من ناحية نشر الوعي والحس الأمني والوطني من خلال تشريعات الدين الاسلامي ومن خلال بناء الضمائر الحية وتربية الأرواح على الأخلاق الحميدة وبالتالي يتحقق الأمن وتتوفر الطمأنينة في المجتمع.

3- تعاون الجهاز الأمني مع المؤسسات الدينية :

إن ثقافة الخطيب أو الإمام ومدى إدراكه للحالة الأمنية في المجتمع ستساعده في تقييم الظروف والإشتراك في المسؤولية الأمنية مع الجهات الأمنية الرسمية. ومتى ما صار الإمام في معزل عن مستجدات المجتمع ومعزل عن مساندة الأحداث لن يؤدي دوره الأمني بالشكل المطلوب.

وهنا تظهر مسؤولية الأجهزة الأمنية في تثقيف الأئمة والخطباء وإستعراض الحالة الأمنية بشكل دوري ومنتظم لآخر مستجدات الحالة الأمنية، لكي يتم التنسيق والتركيز حول قضايا أمنية معينة يسعى من خلالها الجانبين إلى وضع الحلول المناسبة وتوعية الأفراد بشأنها.

ومن الضروري أن تستشير الأجهزة الأمنية تلك الجهات الدينية لكي يتم طرح برامج وآليات حديثة لتعزيز الأمن ومحاربة الجريمة بصورة تتماشى مع روح وتعليمات الشريعة الإسلامية. ومن الضرورة أيضا أن يتم دراسة تلك البرامج بشكل ثنائي وتطرح هذه الآليات في أوقات مدروسة ومناسبة بالتعاون مع الجهات الدينية لكي تحقق أعلى نسبة من الكفاءة وأن تصل لأهدافها السامية بأسرع وقت ممكن.

دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن تعاون الأجهزة الأمنية معها :

في موضوع العلاقة بين التعليم والأمن نجد أن التعليم ضرورة من ضرورات سلامة التكامل الاجتماعي وصحة العلاقات بين أفرادها تعاملًا وإنتاجًا، تأثيرًا وتأثيرًا، وللمؤسسات التعليمية دور حيوي وفعال في تحقيق المسؤولية الأمنية لأنها المؤسسة التي يقضي فيها الطلاب ثلث يومهم. فمن الشائع أن المدرسة تعلم الطلاب القراءة والكتابة والحساب، لكن الحقيقة أن المدارس هي مجتمع معقد جدا، يتشكل من أنواع متعددة من الشخصيات، ممثلة بالمدير والمعلم والمرشد والتلميذ مما يعني أنها أنواع متنوعة من السلوك والمشاكل والمواقف. فالمدرسة مجتمع مصغر مهيب للمجتمع الأكبر الذي تتوفر فيه جميع عناصر الإتصال البشري والعلاقات الإنسانية والتفاعل بين الفرد والجماعة.

لذا فإن أفضل سبيل لمكافحة الجريمة والوقاية منها التي تبدأ من المدرسة، لأنها تطور كل أبعاد عقل الإنسان فالطلاب يمكن أن يجعلوا المجتمع متماسك، ومسؤول اجتماعيا، وغني ثقافيا. فالإنسان مدني بطبعه فهو بحاجة إلى الأصدقاء ولا يمكن أن تتم هذه المدنية ولا أن تستقيم هذه الصداقات وتنتج إلا في ظلال التعليم والأمن معاً. وفي ضوء هذه الأهمية للتعليم وللأمن وإرتباطهما يتضح أن مسؤولية تحقيقهما لا تقتصر على أفراد معينين لا بصفتهم الشخصية ولا بالنظر إلى وظائفهم الاجتماعية، كما أنها ليست محصورة في نطاق جهة واحدة، بل لا بد أن تتضافر جهود الأفراد والجهات للقيام بهذه المسؤولية كل في حدود ما أوجبه الله عز وجل عليه.

إن دور المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وتدريب مختلف العلوم، إنما يمتد إلى غرس التعاليم الدينية والإنسانية والوطنية في نفوس الطلاب. ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط بل يصل إلى حد أنها مؤسسات تتحمل مسؤولية التنشئة الدينية والوطنية لدي الطلاب. وتساهم بشكل كبير في وقاية المجتمع والأفراد من الانحراف. فالعمل على تطوير المناهج من حين لآخر وتدريب المعلمين وتطوير قدراتهم وتزويدهم بالوسائل اللازمة لنشر الوعي الأمني في المواد العلمية يقلل من وقوع الطلاب فريسة للجريمة وللإلحاق الأخلاقي.

لذا فإن ضعف الدور التعليمي للمدرسة من ناحية تقوية الحس الأمني والواجب الوطني لحماية المجتمع يصعب ويعقد من عملية الوقاية من مخاطر الجريمة والانحراف في المجتمع. فكلما تضاعفت الأدوار الأمنية للمؤسسات التعليمية كلما إزداد الوعي الأمني والثقافة الأمنية لدي صفوف المجتمع وبالتالي تخفيض نسب الإخلال بالأمن.

فالمسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية تختلف من مرحلة عمرية للطلاب إلى مرحلة عمرية أخرى. وتمثل هذه المؤسسات أداة المجتمع المهمة في بناء شخصية الطفل والشباب، حيث تسهم هذه المؤسسة سواء المدرسة أو الجامعة أو المعاهد التعليمية في تزويد الطلاب بمجموعة من المعايير الاجتماعية السليمة وبعض القيم والإتجاهات التي تمكنهم من العيش في مجتمع آمن ومستقر وخالي من الجرائم. ولذلك تحتل هذه المؤسسة الدور الأساسي في تحصيل الشباب وبنائهم.

أن رسالة المدرسة الأساسية هي غرس الصفات الإيجابية في الشخصية وهي حلقة مكملة للأسرة تتولى الطفل عادة بعد الخامسة من عمره وعلى مدى عشر سنوات على الأقل، أي في مرحلة من العمر يكون فيها الطفل في أقصى حالات التأهب النفساني للتعلم والتقليد والتطبع والإتلاف مع القيم التي يصادفها في مرحلة نموه هذه.

إن التعليم يمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في تصحيح الخلل الذي يعانيه نسق القيم الراهن، ولاسيما القيم الإنسانية، ويستطيع أن يعمل على إرساء قيم تنموية — واتجاهات مجتمعية، تساعد المجتمع على مواجهة تحديات الجريمة والسلوك غير السوي الذي أفرزته عوامل كثيرة منها الداخلية والخارجية.

ويتوجب ضرورة تنوع أسلوب العرض التعليمي لوظيفة المؤسسات الأمنية بحيث يشمل الأساليب المباشرة من خلال وصف تلك الوظيفة والإختصاصات والأساليب غير المباشرة عن طريق القصص المعبرة والأمثلة الحية والنماذج المشرفة من رجال الأمن.

1- الدور الأمني للمؤسسات التعليمية :

إن المعلم يقوم بدور قيادي في المدرسة فهو نموذج سلوكي يقتدي به غالباً تلاميذه، كما أنه الأب الروحي لطلابه، فالتعليم وظيفه إجتماعية إنسانية ويستطيع المعلم من خلال المؤسسة التعليمية، أن يُكسب تلاميذه القيم الاجتماعية النبيلة ونشر التعليمات

الأمنية المرغوبة ، بإعتبارها ركائز مهمة لبناء مجتمع آمن، وهنا يترتب على المعلم أن يتيح الفرصة أمام التلاميذ للقيام بدراسة طائفة من المشكلات القائمة فعلاً، وإعطائهم الفرص المتكافئة للتعبير عن آرائهم والدفاع عنها بكل حرية، وإن يعمل على إشراك أولياء الطلبة في هذه الأنشطة.

ولكن عملية غرس القيم الاجتماعية لا تتم بأساليب موحدة بل تختلف باختلاف مفاهيم المعلم ونظراته إليها وإدراكه لدورها في التأهيل التربوي كما تختلف باختلاف شخصية كل معلم لما لهذه الشخصية من أثر في الأسلوب التعليمي، وفي نفسية التلاميذ، فالمعلم يشكل في نظر التلاميذ نموذجاً سلوكياً معيناً غالباً ما يسعى التلاميذ للاقتداء به. إن دور المدرسة في غرس حب الوطن والخوف على مصلحته والمحافظة عليه هو من أسمى الأهداف التي من أجلها تأسست المدارس. فالمرحلة الابتدائية التي تعرف بأنها الأساس التعليمي للطالب يجب أن تخلق في نفوس طلابها القيم الدينية والإنسانية والاجتماعية التي من شأنها أن تنمي لدي الطالب حب الله ورسوله، وحب الإنسان لأخيه الإنسان وحب الوطن.

تحتاج العملية التعليمية أن تبرز وتظهر كل ما يتعلق بالجوانب الأمنية في جميع وسائلها التعليمية، وعلى المعلم والمرشد الطلابي أن يؤكدوا على الطلاب بضرورة التوعية الأمنية ولا بد من استثمار نشاط الطلاب والعلاقة الاجتماعية للمؤسسة التعليمية للتعريف بالمؤسسات الأمنية ووظائفها التعليمية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها من الجوانب. إن جهود المكافحة تعمل على تقليل الفرص لممارسة أي فعل أو سلوك إجرامي، وفي المقابل فإن جهود الوقاية تشكل الأساس في تغيير إتجاهات الفرد وإرادته الإجرامية حتى إن توفرت الفرصة والمقدرة لديهم لممارسة مثل هذا السلوك. وتثمر جهود الوقاية الاجتماعية من خلال تكامل أداء جميع مؤسسات المجتمع لواجباتها الاجتماعية الساعية لتحقيق إستقرار الوطن فبقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية السامية في الطالب والفرد في المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن. ويقع على عاتق الجامعات دوراً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء المجتمع وإستقراره ، من خلال الدور التي تؤديه في وظيفتها من نقل للمعايير والقيم في المجتمع.

2- تعاون الجهاز الأمني مع المؤسسات التعليمية :

إن الإفتتاح على الطلاب وتحسين العلاقات بين المدرسة أو الجامعة وطلابها وبين الجهاز الأمني وإزالة جو الرهبة، وقيام أجهزة التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي في المؤسسات التعليمية بمهامها الأساسية في دراسة سلوك الطلبة ووضع البرامج لتوجيههم وتوعيتهم بأهمية مشاركتهم مع الجهاز الأمني للحد من الجريمة توضح أن هناك مسؤوليات متبادلة بغية تعزيز الأمن والإستقرار في المجتمع.

فالواجب الأمني الذي يقع على عاتق المؤسسات التعليمية لا يمكن أن يحقق مراده إلا بتنسيق وتنظيم وإشتراك الأجهزة الأمنية. فتحضير المناهج والوسائل التعليمية التي من شأنها أن تزيد من الوعي الأمني لدى الطلاب، وترفع من مستوى الحس الوطني وتنمي القيم الاجتماعية اللازمة لديهم للحفاظ على أمن الدولة، تتطلب جهدا ثنائيا وتنسيق وإعداد وتحضيرات مسبقة.

ومن جهة أخرى، لا بد من أن تتواصل الأجهزة الأمنية مع الطلاب وتقيم اللقاءات والندوات بصورة دورية لتخفيف الفجوة الحاصلة في العلاقة بين رجل الأمن والطالب، وأيضا لتسليط الضوء على طرق الحماية والوقاية من الأخطار، ناهيك عن توسيع مدركات الطالب حول مسؤوليته كفرد فعال في المجتمع وأن عليه واجبات ومسؤوليات شأنه من شأن أي فرد في المجتمع سواء كان صغير السن أم كبير.

فتطوير المناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث تشجع الطلبة على الحد من الجريمة والإشتراك مع الأجهزة الأمنية في صيانة المجتمع هو المطلب الأساسي لتحقيق الشراكة المجتمعية مع كافة مؤسساتها. ويتوجب على الأجهزة الأمنية أن تشجع وتحفز الطلاب في المشاركة في الحملات الأمنية التي تحت على إحترام التشريعات والقوانين واللوائح وذلك من خلال إسهامات ولو بسيطة حتى يشعر الطالب بأنه مواطن مسؤول عن حماية الوطن والحفاظ عليه.

يتعين على الأجهزة الأمنية أن تقيم دورات تدريبية متخصصة تحت إشرافها للمعلمين لتزويدهم بكل ما يتعلق بالأمر الأمنية وأحدث النماذج الخاصة بالتوعية الأمنية

لأن مردود الإطار النظري للموضوعات ذات العلاقة بالثقافة الأمنية بمفرده بدون الخبرات الميدانية لرجال الأمن سيكون غير إيجابي وأقل بكثير من لو قام الجهاز الأمني بنفسه بتحضير وإعداد تلك الدورات.

إن المسؤولية الأمنية في التعليم ومسؤولية التنسيق الواقعة على الجهاز الأمني في ضوء المتغيرات العصرية في مختلف مجالات الحياة في ظل تعدد قنوات الإتصال والإنتحاح على الثقافات المختلفة بسلبياتها وإيجابياتها تجعل من أهمية التخطيط والتنسيق في هذين المجالين المهمين أمراً ضرورياً وملحاً.

دور المؤسسات الإعلامية في تعزيز الأمن وتعاون الأجهزة الأمنية معها :

1- الدور الأمني للمؤسسات الإعلامية:

يشكل دور الإعلام الأمني في المجتمع دوراً مهماً وحيوياً، فمن خلاله تتوسع دائرة معارف الأفراد في المجتمع ويتواصلون بشكل مباشر مع آخر المستجدات الواقعة في المجتمع. وهو أحد العوامل التي ترفع من تنمية الحس الأمني والوقائي بحيث أن الأمن في مفهومه الحديث لم يعد يقتصر على مكافحة الجريمة بل أصبح يعمل على الوقاية منها ، وعلى مشاركة الجميع في حفظ الأمن والإستقرار.

والإعلام في قوته وتأثيره لا بد أن يكون عنصراً أساسياً في التوعية بأخطار الجريمة وتشجيع الجمهور على التعاون مع رجل الأمن لبسط الأمن الشامل. فالتوعية الأمنية وتوصيلها بصورة إبداعية وبأسلوب فني راق يحقق الهدف من نشر الرسالة الأمنية بين المواطنين .

كما أنه جسر الثقة بين الوطن والمواطن ، كما أن العلاقة بين الأمن والإعلام علاقة تبادلية فكل منهما يسند الآخر، وسواء أكان مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً فإنه إشتراكه إلى حوار الأجهزة الأمنية في إبراز الجانب الوقائي أمراً ضرورياً.

إن تبدل وتغير في مفهوم المسؤولية الأمنية حولت مفهوم الأمن الشامل ليصبح مسألة إجتماعية ذات ارتباط عضوي خاص بكل فرد، وجماعة، ومنظمة، فالأمن مسؤولية

الجميع " كما برز مفهوم المسؤولية التضامنية لتحقيق الأمن، بمعنى أن تحقيق الأمن الشامل أصبح مسؤولية مختلف الجهات الرسمية والأهلية الفاعلة في المجتمع في المجالات الكافة". (62)

وحتى يقوم الأعلام الأمني بوظيفته بكفاءة عالية، وتحقق الأهداف المرجوة منها، فإنها تستطيع أن تساهم وتساعد الأجهزة الأمنية من خلال أساليب متعددة. منها ما يتعلق بوظيفة الضبط الإداري وما يتعلق بالضبط القضائي، وأيضا فيما يختص في مجالات الأمنية المختلفة كالسياسية والإقتصادية والاجتماعية، وأخيرا في ما يتعلق بكسب ثقة الأفراد.

الوظيفة الإعلامية للضبط الإداري :

ففي أسلوب الوقاية من الجريمة من لا بد أن تستخدم المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية كافة الوسائل الإعلامية المتاحة من أجل أن تساهم في تنشئة المجتمع التنشئة الاجتماعية والوطنية السوية. فغرس القيم الخلقية من خلال الوسائل الإعلامية وتوضيحها يساعد على ترسيخ تلك المبادئ الصحيحة وبالتالي تقلل من احتمالية تصاعد السلوك الإجرامي في المجتمع بين أفراد.

كما أن حث وتشجيع الأفراد على طاعة القوانين وإحترامها ونبذ العادات الاجتماعية السيئة التي من شأنها تقلل من أهمية إتباع التشريعات واللوائح تقوي من عملية الوعي الأمني لدى المجتمع. كما أن تبني الحملات الإعلامية الأمنية تقي الأفراد وقطاع الشباب في الذات وتحميهم من الأخطار. وتتضح أيضا واجبات الإعلام الأمني في نشر وإصدار كافة التعليمات والتشريعات وتفسيرها وتوضيحها للأفراد بشكل بسيط ومفهوم لكل طبقات المجتمع.

أما من ناحية واجبها في منع وقوع الجريمة، فتقوم المؤسسات الإعلامية بدعم الأجهزة الأمنية من خلال تناوّلها لآخر الجرائم التي تهدد المجتمع، وتتقف الأفراد بأساليب المجرمين وحيلهم في إرتكابها، وتوضح كافة ملابسات الحوادث الإجرامية لكي يتقي ويتعض الأفراد منها ويتجنب تكرارها.

كما أن المهمة الأصعب على الإعلام الأمني هي إقناع الأفراد بأنهم جزء من كل، وأنهم معنيون بمساعدة الجهاز الأمني لتحقيق أعلى قدر من الاستقرار في المجتمع، ومتى ما توصلت المؤسسات الإعلامية إلى هذا فهي تكون قد قطعت نصف المشوار في مسؤوليتها الأمنية. فقناعة الأفراد بأن الجهاز الأمني لا يمكن أن يؤدي رسالته دون مشاركتهم تسهل من عملية الضبط والربط في المجتمع وتخفف العبء على الجهاز والأمني.

الوظيفة الإعلامية للضبط القضائي :

وعلى الجانب الآخر، فإن الأسلوب الثاني للمؤسسات الإعلامية يتعلق بالجانب القضائي، ويتم ذلك عن طريق توعية الأفراد بضرورة الإبلاغ عن المجرمين وخطورة التستر عليهم، وحثهم على ضرورة الإسراع بالإبلاغ عن أي حادثة بأقرب وسيلة إتصال ممكنة. ولا يتوقف الأمر عند ذلك بل تقوم المؤسسات الإعلامية بنشر أوصاف الهاربين وصور المجرمين لكي يتسنى لأي فرد أن يدلي بمعلوماته تجاه الحادثة. وهذا العمل يساعد أجهزة الأمن للتوصل للجنة بأسرع وقت، وإفshal أي محاولة للهاربين بالإستمرار بالتستر والهرب.

الوظيفة الإعلامية في المجالات الأمنية المختلفة :

من ناحية المجال الأمني الاجتماعي، يتعين على المؤسسات الإعلامية التركيز على تثقيف الأفراد حول أسلوب التعامل مع التائبين بعد إنقضاء فترة حبسهم في السجون، ومساندتهم وتقديم كل المعاونات المعنوية والمادية لكي يسهل من عملية تأقلمهم في المجتمع، وعدم دفعهم للرجوع للطريق الوعر والخطر مرة أخرى. ويمكن أن تساعد المؤسسات الإعلامية الأجهزة الأمنية من خلال توضيح أهمية الدفاع المدني وواجباته للجماهير ودوره في حماية حياة الأفراد، وتوعيتهم وإرشادهم بأحدث أساليب الإسعافات الأولية وأفضل الإجراءات الواجب إتباعها، ومساعدة رجال الدفاع المدني في حالات الأزمات والكوارث لا قدر الله. أما من ناحية الأمن السياسي، فمن واجب المؤسسات الإعلامية أن توعي الأفراد بأهمية التصدي لأي سلوك من شأنه أن يهدد أمن الوطن والمساس بوحدته وحثهم على

الإبلاغ عن أية معلومات تفيد الأجهزة الأمنية لمواجهة هؤلاء المخربين. كما يتجلى دور الإعلام في توضيح أهمية مواجهة الشائعات المغرضة والإبلاغ عن مروجيها، يتعين أيضا أن توعي الأفراد على ضرورة مواجهة خطر الإرهاب المتفشي والإبلاغ عن أية مشتبهين. وعلى صعيد الأمن الإقتصادي، تظهر الحاجة إلى تعريف الأفراد بسرعة الإبلاغ عن المفسدين والمرتشين وتقديم الأدلة ضدهم. ومواجهة أي عمل فيه إهدار للمال العام وإضعاف للموارد العامة للوطن.

الوظيفة الإعلامية في كسب ثقة الأفراد :

أن تحسين صورة رجال الأمن في أذهان الأفراد يساعد على تخفيف العزلة الواقعة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية. ويأتي من هنا أهمية الدور الأمني للمؤسسات الإعلامية للعمل على إزالة هذه العلاقة الجافة وتحويلها إلى علاقة تفاعلية تسودها روح الثقة والتعاون و التأييد والإحترام.

يتضح دور الإعلام في مجال كسب ثقة الأفراد من خلال عرض الصور المشرفة لرجال الأمن في مجال حماية أمن المجتمع وضبط المجرمين والإبتعاد عن تناول النماذج السلبية لرجال الأمن. وتستطيع المؤسسات الإعلامية أن تساند الأجهزة الأمنية من تحقيق دورها الاجتماعي وذلك من خلال إقناع الأفراد بالدور الإنساني لرجل الأمن وأنه مواطن قبل كل شيء.

2- تعاون الجهاز الأمني مع المؤسسات الإعلامية :

إن التنسيق مع المؤسسات الإعلامية أمر مهم للغاية، لأن أي تباين في حركة الجهازين يؤدي إلى إنعدام الثقة بين الأفراد والجهاز الأمني ويصعب من عملية التعاون والإشتراك التي يتمناها الجهاز الأمني من الأفراد. يحتاج الجهاز الأمني أن يضع الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمنية مع المؤسسات الإعلامية، ولا بد من الإتفاق على سبل وأنواع الوسائل الإعلامية التي من شأنها تزيد من الوعي الأمني والوطني والوقائي لدي الجماهير. وعليه، فيتطلب على الأجهزة الأمنية أن تقوم بعقد إجتماعات دورية مع المؤسسات الإعلامية لتوضيح آخر مستجدات الحالة

الأمنية من مصادرها الأصلية وليس من خلال إنتقال الأخبار عبر الوسائل الإعلامية الأخرى.

يتوجب على الجهاز الأمني أن يزود المؤسسات الإعلامية أيضا بأدق التفاصيل والأرقام لكي يتسهل للإعلاميين أن يبتكروا ويبدعوا في مجال توصيل المعلومة الأمنية للمتلقي، فكلما كانت المعلومات دقيقة كلما أدت المؤسسات الإعلامية دورها الأمني بشكل سليم وكفاء. والعمل سوية على إعداد البرامج الأمنية أمر ضروري، لأن الاستفادة من خبرات رجال الأمن حاجة أساسية لتدعيم المضمون الأمني المراد توصيله للجماهير. ومن الجانب الآخر، يتعين على الأجهزة الأمنية أن تلتزم بمبادئ الإعلام الخالدة، لكي تحقق الأجهزة الأمنية أهدافها وطموحها وكسب ثقة جماهيرها، وأهم تلك المبادئ (63) هي الاعتدال **Shoot Squarely** وهي تعتمد على الأمانة كأفضل سبيل للجهاز الأمني لكي يتعامل مع المؤسسات الإعلامية، فتكتم الأخبار حتى وإن كانت سيئة تؤدي إلى إثارة الشائعات وإنتشارها لذا يتوجب الأمانة في التعامل.

وعبر مبدأ معاونة رجال الإعلام **Give Service** يمكن كسبهم وذلك عن طريق تقديم توفير الصور والأخبار المرتبطة بكل ما يتعلق بالموضوع. ومن أكثر ما يزعج المؤسسات الإعلامية هو أسلوب الضغط، فمبدأ عدم الضغط والإستجداء **Don't beg or Carp** يضايق رجال الإعلام، ويسبب توتر في علاقة أجهزة الأمن والإعلاميين، فعلى رجال الأمن أن لا يضغطوا على نشر موضوع يعتبر غير مهم ويتم فرضها على المجتمع.

وليس من حق رجال الأمن أن يطالبوا المؤسسات الإعلامية بحجب الأخبار أو عدم نشرها ومن هنا تظهر أهمية المبدأ الرابع الواجب إتباعه لتحقيق التعاون المطلوب مع رجال الإعلام وهو **Don't ask for kills** ، فمنع النشر دون توضيح الأسباب ودون تفهم من رجال الإعلام سيعطل من عملية التعاون بين الجهتين.

أما فيما يخص المبدأ الخامس هو عدم إغراق وسائل الإعلام **Don't flood the media**، وهنا يتعين أن يتم تجهيز الموضوعات وتحديد الجمهور المحتمل ومراعاة إهتماماته وإختيار الوسيلة المناسبة، بحيث الأمور لا تحسب بالكثرة انما بالقيمة والتخطيط

والتنظيم. وآخر هذه المبادئ هي الإحتفاظ بقوائم حديثة لمسؤولي الإعلام Keep lists up to date ، وهذا لكي تعمل الشراكة بشكل احترافي، وتصل الرسالة من رجال الأمن للشخص المسؤول في المؤسسات الإعلامية بصورة صحيحة بعيدة عن الأخطاء.

الفصل الثالث: التصور الأمثل للشراكة بين الجهاز الأمني والمجتمع في دولة الكويت

مدخل :

إيماننا بأهمية الإبداع والإبتكار في النهوض في العملية الأمنية على مستوى الأفراد ووحدات العمل وحرصا على سلامة السير نحو الأهداف التي تحددها السياسة الأمنية وإنطلاقا من الواقعية وإيماننا بالتشريع الإسلامي كدين فيه صلاح الدنيا والآخرة. فإننا سنضع تصور نموذج شراكة مجتمعية مع الأجهزة الأمنية في دولة الكويت في ضوء الإمكانيات المتاحة من معلومات ودراية وفهم لخصوصية المجتمع الكويتي، ومحاولة توظيف الخبرات والتجارب الغربية بما يتناسب مع مجتمعنا وعاداتنا وتقاليدينا وبما يخدم العملية الأمنية.

ولضمان تحقيق شراكة فاعلة لا بد من إلقاء الضوء على الحالة الأمنية والوضع الأمني في دولة الكويت، حتى يتسنى لنا بناء إستراتيجية على أسس معرفية ومعيارية واقعية تتناسب مع إحتياجات الأجهزة الأمنية والمجتمع على حد سواء. فالعمل على آليات التنسيق والتضامن وإصدار التشريعات اللازمة توضح أدوار كل طرف في الشراكة، وتبين الحقوق والواجبات لكل شريك.

كما أن توافر المعلومات ودراسة إستعدادية وجاهزية المجتمع يوضح أسس بناء هيكل الشراكة، ووضع كافة القواعد والأنظمة المعلوماتية اللازمة، وتوفير الموارد المالية

والبشرية ذات الخبرة المناسبة لتقديم الإستشارات النافعة التي من شأنها توفر أفضل شراكة مجتمعية ممكنة.

إن الأمن يعتبر أساسا للتنمية الشاملة وركيزة للنماء والبناء ومعززا لديناميكية التطور ومن المؤكد أن التخطيط العلمي السليم هو أحد الركائز الاستراتيجية الأمنية التي تمثل العامل الرئيسي في سياسية وزارة الداخلية لتطوير قدرات أجهزتها لمواجهة الظواهر الجنائية والتعامل معها. (64)

فالدراسات الإحصائية وما تحمله من مؤشرات ودلالات علمية تعد إحدى الوسائل المهمة والرئيسية في عملية التخطيط السليم لمتطلبات وإحتياجات المؤسسة الأمنية. وتساعد في عملية رصد الظواهر السلبية في المجتمع، كما أنها تلقي الضوء على معدلات الجريمة والبيانات الدقيقة التي تساعد في عملية التخطيط ووضع البرامج اللازمة للحد من الجريمة لينعم المجتمع بجمو من الأمان والإستقرار.

فلا يمكن وضع أي برنامج بدون توافر المعلومات الدقيقة، ولا يمكن إعداد مشروع دون إعتداد ببيانات صحيحة ومسجلة تمثل حقائق ملموسة لواقع المجتمع. إن إعداد أي برنامج يتطلب الدقة والوفرة في المعلومات حتى يمكن وضع وتحديد الأهداف اللازمة، وتحديد الإحتياجات، كما أن الإعداد يجب أن يتم حسب الإمكانيات المتوفرة، والتخطيط يتم عبر دراسة كاملة ووافية للعوامل الاجتماعية والإقتصادية والثقافية... الخ في المجتمع.

أولاً : خصائص ومقومات المجتمع الكويتي:

البيئة الجغرافية في دولة الكويت :

1- الأرض:

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق وتحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية. والكويت بحكم موقعها تعتبر منفذاً لشمال شرق الجزيرة العربية، وتبلغ المسافة بين أقصى مواقع الحدود الشمالية ونظيره على الحدود الجنوبية حوالي 200 كلم "124 ميلاً" وبين الحدود الشرقية والغربية على إمتداد خط عرض 29 د حوالي 170 كلم "106 ميل".

ويبلغ طول الحدود حوالي 685 كلم منها حوالي 195 كلم حدود بحرية على الخليج شرقاً، و490 كيلومتر حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية ، وفي الجنوب والغرب على إمتداد حوالي 250 كلم والجمهورية العراقية من الشمال والغرب على إمتداد 240 كلم تقريباً. (65)

2- السكان:

أسفرت النتائج الأولية لتعداد السكان (66) لعام 2005 بأن عدد السكان – المتواجدين ليلة العد 21/20 أبريل 2005 – في دولة الكويت قد بلغ (2,213,403) نسمة، منهم (1,310,067) من الذكور بنسبة 59.2%، (903,336) من الإناث بنسبة 40.8%.
وقد بلغ عدد السكان الكويتيين (880,774) منهم (433,977) من الذكور بنسبة 49.3%، (446,797) من الإناث بنسبة 50.7% مع مراعاة أن هذا العدد لايشمل الكويتيين المقيمين في الخارج بصفة دائمة. كما بلغ عدد السكان غير الكويتيين

(1,332,629) فردا منهم (876,090) من الذكور بنسبة 65.7%، (456,539) من الإناث بنسبة 34.3%.

3- محافظات دولة الكويت :

محافظه العاصمة :

هي أولى المحافظات ومقر الحكم والحكومة وفيها وزارات الدولة وبوابات السور القديم ومراكز البنوك وهي قلب الحركة الإقتصادية ويتبعها كافة الجزر الكويتية عدا وربة وبويان. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 261,013 منهم 137,508 كويتيا بنسبة 52,7% من سكان المحافظة. وتضم المناطق التالية:

مدينة الكويت، الوطنية، الصالحية، القبلة، الشرق، المرقاب، الصوابر، دسمان، الشرق الصناعية، أم صدة ، بنيد القار، الشويخ ب، الشويخ الصناعية، الشويخ التجارية، الشويخ الصحية، الشويخ الصحية، كيفان، الخالدية، الصليبخاب، الدوحة، غرناطة، العديلية، الشامية، الفيحاء، التزهة، اليرموك، ضاحية عبدالله السالم، الدسمة، الدعية، السرة، قرطبة، الروضة، المنصورية، القادسية.

محافظه حولي :

وهي المحافظة الثانية وتعتبر من أوائل المحافظات التي أنشأت في الدولة وتشتهر بإكتشاف أول بئر من الماء الحلو فيها فسميت حولي لحلاوة مياهها . وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 487,514 منهم 157,069 كويتيا بنسبة 32,2%. وتشتمل المناطق الآتية:

حولي، ميدان حولي، النقرة، السالمية، البدع، الشعب، سلوى، الرميثية، مشرف، بيان، ضاحية مبارك العبدالله، السلام، حطين، الشهداء، الزهراء، الصديق، الجابرية.

محافظه الأحمدى :

وهي المحافظة الثالثة وتتميز بموقعها الممتاز فهي تقع على البحر ويوجد فيها أكثر المنشآت النفطية كما تظم ثاني أكبر حقل نفط في العالم. وبلغ عدد السكان في هذه

المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 393,861 منهم 183,831 كويتيا بنسبة 46,7% . وتحتوي على المناطق التالية:
مدينة الأحمد، الفحيحيل، الصباحية، ضاحية جابر العلي، ضاحية فهد الأحمد، ضاحية علي صباح السالم، هدية، الرقة، أبو حليفة، المنقف، الوفرة، الشعبية الجنوبية، منطقة ميناء عبدالله، الظهر، العقيلة، الفنطاس، مدينة الخيران الجديدة، الشعبية الشمالية، الخيران.

محافظة الجهراء :

وهي المحافظة الرابعة وأكبر المحافظات مساحة وتشتهر بمعركة القصر الأحمر التي وقعت عام 1920 وتتبعها جزيرتي وربة وبويان. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 272,373 منهم 97,669 كويتيا بنسبة 35,9% . وتتضمن المناطق الآتية:
الجهراء، التيماء، النسيم، العيون، الواحة، القيصيرية، النعيم، الصليبية، الجهراء الصناعية، جنوب الجهراء، القصر، أمغرا، جنوب الدوحة، شرق الصليبيخات، الصليبية الصناعية، العبدلي.

محافظة الفروانية :

وهي المحافظة الخامسة وسميت الفروانية نسبة الى رجل اسمه فروان بن مطران ومنطقة الفروانية تضم العديد من المراكز التجارية والفعاليات الاقتصادية وفيها أيضا مطار الكويت الدولي. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 622,123 منهم 166,730 كويتيا بنسبة 26.8% .
وتحتوي على المناطق التالية:

الفروانية، الفردوس، الأندلس، ضاحية صباح الناصر، العارضية، العارضية الصناعية، الرقعي، الري، العميرية، الرايبة، اشبيلية، الرحاب، غرب جليب شيوخ، جليب الشيوخ، الضحيج، العباسية، الحساوي، خيطان الجنوبية، أبرق خيطان، المطار.

محافظة مبارك الكبير :

وهي سادس المحافظات وأحدثها تم إنشاؤها في عام 1999 وسميت تخليداً لذكرى أسد الجزيرة ومؤسسة دولة الكويت الحديثة المغفور له الشيخ مبارك الصباح. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 176,519 منهم 137,967 كويتياً أي بنسبة 78.2%. وهي تشمل على المناطق التالية:

ضاحية صباح السالم، الوسطى، صباحان، المسيلة، العدان، الفينيطيس، القصور، القرين، جنوب الوسطى، مبارك الكبير، أبوظفيرة، أبوالحصاني.
لذا فإن التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظة وفقاً للنتائج الأولية لتعداد السكان لعام 2005 يتضح في الشكل التالي:

واقع المجتمع المدني في دولة الكويت:

إن المشاركة الفعالة والحوار المنظم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وجميع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني يعتبر أمراً حيوياً من أجل وضع رؤية وطنية ترسم العملية الأمنية وتدفع نحو بناء مجتمع آمن ومستقر.
والمجتمع المدني مفهوم راجح في الآونة الأخيرة وهو يشير إلى النشاط الجماعي الذي يقوم به أفراد المجتمع طوعاً لتحقيقاً لأهداف وغايات مشتركة، بإستقلال عن أجهزة الحكومة ونشاطاتها. والنشاط المدني ذاك يتبلور في مؤسسات تقوم إدارتها على الإنتخاب وفقاً لأعراف أو لوائح تنظم العلاقات بين أفرادها.
عرفت الكويت العمل الأهلي التطوعي غير الحكومي منذ مطلع الستينات وهي مرحلة تغيير وتحول مع بداية ظهور النفط والإستقلال عام 1961م. وتكرس هذا العمل رسمياً بتشريعات القانون رقم 24 لسنة 1962م والذي حدد الشروط الواجبة لإشهار الجمعيات والنوادي والدعم الحكومي المخصص لها وفق الأهداف الإنسانية والخيرية المعلنة لها.

وتعتبر جمعية المهندسين الكويتيين أول جمعية أهلية غير حكومية تأسست في عام 1962م، ثم تلتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في عام 1963م فالجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة عام 1963م . ثم توالى ولادة الجمعيات المدرجة تحت بند نفع عام لتعنى بالشئون الإنسانية والمهنية والتخصصية وتأخذ دورها في العمل التطوعي وخدمات القطاعات الاجتماعية المختلفة ومتابعة شئون وهموم أعضائها، فكانت هناك جمعية الإصلاح الاجتماعي الإسلامية والجمعية الطبية الكويتية وجمعية الصحفيين التي أشتهرت في عام 1964م، ثم كانت هناك جمعيات المسارح الكويتي والشعبي والعربي ورابطة الأدباء والمهلال الأحمر الكويتي . وقد شهد عقد الستينات ولادة العديد من الجمعيات.. وفي السبعينات ظهرت الجمعيات المتخصصة: الإقتصادية والجغرافية والطيارين ومهندسي الطيران والمهندسين الزراعيين والمكفوفين. وهذه الجمعيات بين 17 جمعية أشتهرت في السبعينات، ثم تلاها قيام وإشهار جمعية نفع عام في عقد الثمانينات من بينها جمعيات تقدم الطفولة العربية ومكافحة التدخين والسرطان وإحياء التراث الإسلامي. ومع الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت كان هناك 51 جمعية نفع عام عاملة، وبعد التحرير أشتهرت ثلاث جمعيات هي على التوالي: الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع عام 1991م، والاتحاد الكويتي للمسارح عام 1993م، والاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية عام 1994م . وكان الدعم الحكومي السنوي المقدم لهذه الجمعيات عبر وزارة الشؤون الاجتماعية يتراوح بين 12 ألف دينار و180 ألف دينار كويتي يخضع بالطبع لحجم النشاط الذي تقوم به الجمعية .

أما الآن ففي الكويت 59 جمعية نفع عام مشهورة ينتمي إلى عضويتها أكثر من 35 ألف شخص، و45 نقابة و3 إتحادات عمالية تضم في صفوفها أكثر من 33 ألف عامل، لعل أبرزها وأقواها النقابات العاملة في القطاع النفطي والتي ينتسب إليها أكثر من ستة آلاف عامل. إلى جانب ذلك، توجد تنظيمات أصحاب العمل والتجار، أبرزها وأقدمها غرفة تجارة وصناعة الكويت، التي تأسست في العام 1959 وتضم أكثر من عشرين ألفاً من التجار.

إن إنضمام الأعضاء في الجمعيات الأهلية تحقق أهداف مختلفة مثل إصلاح وضع المرأة في المجتمع، والعمل من أجل الليبرالية السياسية والإقتصادية وترويج القيم الإسلامية. وبالإضافة إلى هذه الجمعيات الرسمية، تعقد العديد من الاجتماعات العامة في الديوانيات والديوانية مصطلح جماعي يشير إلى الاجتماعات العامة في البيوت. وقد إزداد عدد الديوانيات في السنوات الأخيرة، وهي تلعب دورا مهما في العملية السياسية. ومع أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك ديوانيات، فإن ديوانياتهم في العادة لا تمارس الدور نفسه الذي تمارسه الديوانيات في الكويت.

الواقع الأمني في دولة الكويت:

فمن حيث جرائم الجنايات، تقسم وزارة الداخلية الكويتية جرائم الجنايات إلى أربعة أقسام. أولا، الجرائم المتعلقة بالمال، تندرج تحتها التزوير في محررات رسمية، والتزييف، والسرقه والشروع بها، وسلب بالقوة، والحريق العمد، وإصدار شيك بدون رصيد، وإتلاف مال الغير عمدا. ثانيا، جرائم الجنايات الواقعة على العرض والسمعة، فهي تحتوي على هتك العرض، والمواقعة الجنسية، والزنا، والتحريض على الفسق والفجور، والخمور، والمخدرات.

ثم هناك القسم الثالث لجرائم الجنايات وهي الواقعة على النفس، وتحتوي على القتل العمد، والشروع بالقتل، والإعتداء بالضرب والأذى البليغ، ودخول منزل دون رضا حائزه، وإطلاق نار وإصابة، والختطف، والإنتحار والشروع به، والإجهاض، وحيازة سلاح ذخائر بدون ترخيص. وأخيرا تأتي الجرائم الضارة بالمصلحة العامة، وتشتمل على مقاومة موظف أثناء الوظيفة، وتمكين متهم أو سجين من الفرار، وإنتحال شخصية الغير، وسوء معاملة الموظفين للأفراد، والإختلاس، والرشوة، والشهادة الزور والإكراه عليها. أما فيما يخص جرائم الجنح، فقد قسمتها وزارة الداخلية الكويتية إلى أربعة أقسام

أخرى، الأولى هي جرائم جنح واقعة على المال وتحتوي على خيانة الأمانة، والنصب والإحتيال، والتزوير العرفي بأنواعه، والحريق الخطأ، وإتلاف مال الغير، والسرقه والشروع

بها. أما جرائم الجنح الواقعة على العرض والسمعة فهي تشتمل الواقعة بالرضا، والقمار، والتحرير على الفجور، وإساءة استعمال الهاتف، والسكر والخمور. ثم تأتي جرائم الجنح الواقعة على النفس وتحتوي على القتل الخطأ، والإصابة الخطأ، والإعتداء بالضرب، والقذف والسب، وحجز حرية الأشخاص، وإهمال برعاية، ودخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة، التهديد بأنواعه، ومحاولة الانتحار. وأخيراً جرائم الجنح الضارة بالمصلحة العامة، وهي تتضمن إهانة موظف عام، والإهمال في حراسة سجين والهروب، وانتحال الوظيفة، وسوء استعمال الوظيفة، والبلاغ الكاذب، وإنتهاك حرمة الأديان والإمتناع عن الشهادة.

وكما يتضح في الشكل التالي (شكل 3) (67) فإن إجمالي جرائم الجنح والجنايات والموزعة حسب المحافظات في دولة الكويت تختلف نسبتها من محافظة لأخرى. وتشير الإحصائيات الأخيرة لسنة 2004، بأن أعلى نسب جرائم جنح تحدث في محافظة العاصمة، في حين أن أعلى نسب جرائم الجنايات حدثت في محافظة حولي. وتظل محافظة مبارك الكبير الأقل نسبة من حيث جرائم الجنح أو الجنايات أسوة ببقية المحافظات.

والرسم التالي (شكل 4) يوضح جرائم الجنايات المعلومة والموزعة حسب المحافظات، ويتضح من الجدول أن محافظة حولي إتخذت موقع الصدارة في جميع أنواع جرائم الجنايات. وجاءت محافظة الفروانية ثانياً، في حين أن محافظة مبارك الكبير حدثت فيها أقل عدد من جرائم الجنايات المتنوعة.

أما جرائم الجنح المعلومة والموزعة حسب المحافظات تتضح من الرسم التالي (شكل 5). حيث يبين الرسم أن محافظة حولي إخذت موقع الصدارة في جنح الواقعة على النفس، في حين أن محافظة العاصمة هي من إحتلت مركز الصدارة في جنح المال.

التوعيات الأمنية والأخلاقية في دولة الكويت:

تعتبر وزارة الداخلية الكويتية هي أحد أهم المؤسسات الأمنية المسؤولة عن توعية المواطنين وإرشادهم أمنياً حتى تزداد ثقافة المجتمع وإدراكه لمكان الخطر والأمور الحياتية المهمة التي تعزز من أمنه وإستقراره. وللداخلية إصدارات خاصة بها، منها ما هو خاص بمكافحة المخدرات، ومنها إصدارات خاصة بأنشطة وزارة الداخلية. ناهيك عن تعاونها المستمر والدؤوب مع كل من وزارة الإعلام والصحة والإدارة العامة للجمارك.

كما أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت أقامت "نفائس" وهو المشروع القيمي لتعزيز العبادات. وهو يعتبر مشروع إعلامي قيمي يهدف الى التعريف بالعبادات وأهميتها في حياة أفراد المجتمع مع غرس المفاهيم والقيم والمثل والآداب العامة المستمدة من ثوابت أمتنا الإسلامية ومنهجها الرباني من الكتاب والسنة بقصد تعزيز الهوية الإسلامية والعربية لمعالجة الظواهر والسلوكيات الطارئة على مجتمعنا .

حيث أن العبادات أظهر تعبير لعقدية أي مجتمع والعبادات في الإسلام تشكل أركان الإسلام وتعبّر عن سماته في أي مجتمع يتواجد فيه المسلمون ، وإضافة إلى كونها مجتمعة تشكل أركان الإسلام فإن إنتشار هذه العبادات يصبغ المجتمع بصبغة إسلامية هذا من ناحية الشكل ، أما من ناحية المضمون فكلما إقترب المجتمع من العبادات وتفاعل معها فإن ذلك ينعكس إيجابياً على سلوك الأفراد في هذا المجتمع فتتخفف المشكلات الاجتماعية والنفسية وتنحصر أو تنعدم معدلات العنف والجريمة . (68)

وقد قامت نفائس بإطلاق حملات إعلانية مثل "أكمل بعد الصلاة" والتي تهدف إلى تعزيز دور وزارة الأوقاف ممثلة بإدارة الإعلام الديني ودورها التوعوي في المجتمع والإستمرار في تقديم وسائل توعوية مبتكرة وعصرية وتعزيز دور الصلاة بشكل خاص والعبادات بشكل عام كقيمة أخلاقية إصلاحية داخل المجتمع.

ولم تقتصر التوعية الأمنية في دولة الكويت لدي الجهات الرسمية إنما هناك نماذج أهلية خاصة، هدفها تقديم التوعيات الأمنية وتعزيز الأخلاق الحميدة لدي فئات المجتمع. فمنها مشروع "غراس" وهو مشروع توعوي طويل الأمد ، يهدف إلى تعزيز منظومة

القيم المرتبطة بمقاومة قضية المخدرات عبر حملات إعلامية وإعلانية مصممة بشكل علمي مدروس. غراس هو نتاج شراكة إستراتيجية بين عدة جهات ومؤسسات مهتمة بالشأن المجتمعي ففي عام 1999 التقت إرادة مجموعة من المؤسسات الوطنية على توقيع برتوكول التعاون الإعلامي للوقاية من المخدرات ليكون وعاءً مالياً يضمن إستمرارية الإنفاق على المشروع الوقائي.

إن غراس تهدف إلى بناء سور قيمي يحمي المجتمع من آفة المخدرات، وتشكيل مصدر توعوي طويل الأمد يحقق مفهوم الإستمرارية في التأثير الوجداني وصياغة خطاب إعلامي جديد يحاكي طبيعة الشرائح المستهدفة وعوامل التأثير فيها .

كما تقوم على توفير أداة علمية للمجتمع تمكنه من قياس قدرته على حل مشكلة المخدرات، وإيجاد مرجعية معرفية لأفراد الأسرة تمكنهم من التعامل مع المشكلة والتصدي لها مبكراً، وتحقيق البعد التكاملي بين الجهد الرسمي والأهلي في مواجهة المخدرات. وأخيراً إبراز دور الجهات الأهلية المتصدية لمشكلة المخدرات.(69)

أيضاً هناك جمعية بشائر الخير التي تأسست عام 1993م وقامت بتبني أعمال خيرية في إطار معالجتها لموضوع الإدمان على المخدرات والمسكرات . وهي تعمل لتنقية المجتمع من آفة الإدمان على المخدرات ، ومعالجة وتأهيل الراغبين في التوبة من هذه الآفة المدمرة ، ورعاية أسر التائبين وسد حاجتهم المعيشية.

فاللجنة تنطلق من نظرية (بالإيمان نقضي على الإدمان) وتقدم نموذجاً علاجياً متكاملًا لهذه المشكلة تقوم على الأساس الإيماني النابع من ديننا الإسلامي الحنيف يعتمد على تقوية الجانب الإيماني عند المدمن بعد الإقلاع عن المخدرات أو المسكرات والتوبة إلى الله من هذه المعصية.(70)

وهناك مشروع "ركاز" وهو أيضا مشروع إعلامي يعمل على التوعية بالمبادئ الأصيلة والعمل على الحد من الظواهر الأخلاقية الدخيلة على المجتمع الكويتي المحافظ من خلال توجيه خطاب إعلامي مناسب لشريحة الشباب وترسيخها الترسخ الجيد. الدعوة إلى الإعتزاز والتمسك والرجوع إلى مبادئنا وتراثنا الأصيل. ويهدف ركاز على معالجة الظواهر الأخلاقية الدخيلة على المجتمع الكويتي المحافظ وتوعية الشباب والشابات بخطر

تلك الظواهر. وقامت بحملات كثيرة مثل "على راسي"، و"لأني راقي بأحلامي"، و"يازين قيمنا"، و"يعجبني حياؤك". (71)

وأياضا "لويك" وهي تعني مركز لوزان لإنجازات الشباب من الجنسين (16) — 23 عاما)، وهي مؤسسة غير ربحية ويهدف البرنامج الى تحقيق إثني عشر هدفا منها طرح البرامج الهادفة للشباب وتأهيل وصقل شخصياتهم الى تبوء المناصب القيادية، ونشر مفاهيم وقيم إنسانية وتوجيه الشباب لدراسة التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، وترسيخ قيمة وأهمية العمل اليدوي وتشجيع الشباب ودعمهم لإمتهان الحرف اليدوية، وكذلك خلق وعي شبابي بقضايا ومشاكل جيله ومجتمعه عن طريق فلسفة توعوية حديثة. (72)

ثانيا: ضرورة إنشاء إدارة شرطة مجتمعية في دولة الكويت:

بعد الإطلاع على تجارب الغرب في تطبيق الشرطة المجتمعية، وبعد النجاحات المبهرة لهذا النوع من الشراكات، يتعين على دولة الكويت أن تقيم هذا النوع من الشراكة وإنشاء إدارة تابعة لوزارة الداخلية الكويتية. فأسوة بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أقامت هذا النوع من الشراكة، وأسوة بتجربة مملكة البحرين أيضا، والتطبيق الجزئي للمملكة العربية السعودية في مكة المكرمة نجد ضرورة إنشاء شرطة المجتمع.

فمشروع الشرطة المجتمعية في إطار المفهوم الجديد للعمل الشرطي التقليدي الذي يسبق الحدث الأمني والذي يقوم على المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات الشرطة والأمن تعتبر فلسفة جديدة لا بد من تنفيذها في دولة الكويت. فمن الضروري تطبيق فلسفة تنظيمية وإستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤولية. بمفهوم شامل وجهد طوعي صادق.

الشرطة المجتمعية ليست بديلا للشرطة التقليدية لكنها مكملة لها لتنفيذ القانون من خلال إيصال المعلومة الصحيحة وبالسرعة الممكنة والتحرك الفوري للجهات المختصة مما يعكس تغيرا نحو ثقافة الأعمال الشرطية بالتعاون المشترك بين الطرفين مستعرضا واجبات الشرطة المجتمعية والتي منها جمع المعلومات عن الظواهر الجرمية والآفات الاجتماعية وعن

الأشخاص المعتادين على مخالفة القوانين وإرتكاب الجريمة وتمرير هذه المعلومات للجهات المختصة التي سوف تتعامل معها بمصداقية عالية وسرية كاملة لبناء قاعدة معلومات شاملة عن المجتمع المحلي للإشتراك مستقبلا مع المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات لحل مشكلات أمنية وأخرى إقتصادية وإنسانية ونشر وعي عام لدى المجتمع بدور الشرطة المجتمعية وأهميتها.

إن الشرطة المجتمعية هي إشراك حقيقي للمواطن في العملية الأمنية ليكون قادرا على حل الكثير من المشكلات الأمنية بنفسه من خلال التعاون مع رجل الأمن العام بخلق شراكة حقيقية بين الطرفين تقوم على الثقة والاحترام المتبادل لتحقيق فلسفة واستراتيجية الأمن العام الهادفة لحماية أرواح وأعراض وممتلكات المواطنين.

وعندما نقارن أسلوب الشرطة المجتمعية مع بقية الأساليب الشرطية الحديثة والتي تعتمد على أسلوب الوقائي أو تعتمد على إستراتيجية منع الجريمة، فإن الشرطة المجتمعية تعتبر الأفضل، لأنها تتطلب هيكلا بسيطا من الشراكة، كما أن الشركاء يمكنهم الإشتراك من خلال عضوية بسيطة ولا تتطلب أن يتم الإشتراك من خلال مؤسسات أو منظمات. بل أن الأهم من هذا فإنها تساعد على تحسين العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع، وتقوم على معالجة الأسباب الجريمة و منع وقوعها. وأيضا فهي تسعى لرعاية الشباب وتوجيههم للطريق السليم. وتهدف أيضا الشرطة المجتمعية إلى تحسين أوضاع المجتمع الإقتصادية. ومستوى النتائج ينصب على الفرد والمجتمع وأيضا النظام العام كله.

إن الوقاية من الجريمة ومكافحتها تبدأ من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعد علي تنفيذ السلوك الإجرامي وعلي أجهزة الشرطة أن تدرك الهدف الأساسي لعملها الإحترافي وهو الوقاية من الجريمة ومكافحتها وبالتالي فإن جهاز الشرطة يعمل في محيط ينبغي أن تتضافر فيه الجهود التضامنية الرسمية والشعبية والعمل تحت مظلة واحدة لمصلحة القضية الأمنية ومن هنا نبعت ضرورة تطبيق الشرطة المجتمعية في دولة الكويت والتي تنبني في الأساس علي الشراكة بين الشرطة والمجتمع .

ثالثا: خطة مشروع " المشاركة الوطنية من أجل كويت آمنة" :

الهدف:

يهدف مشروع "المشاركة الوطنية من أجل كويت آمنة" الذي يجب أن تتبناه وزارة الداخلية الكويتية لخلق مناخ تعاوني تكافلي لمناهضة الجريمة وتعزيز الأمن والأمان من خلال إشراك كافة قطاعات المجتمع وأفراده.

النطاق الجغرافي:

يتم تنفيذ هذا المشروع في محافظة واحدة كبداية لتنفيذ المشروع (تم إختيار محافظة حولي لأنها الأكثر عرضة للجريمة، ولأنها تحتوى على أعلى عدد من الوافدين، كما أنها تحتوي على مناطق سكنية وتجارية في نفس الوقت) لمدة سنتين وذلك بالتنسيق والتعاون الكامل مع مؤسسات المجتمع وأفراد المجتمع بتلك المحافظة.

محاو المشروع:

تعزيز الوعي الأمني مع التركيز على دور المجتمع الأمني وضروراته. التوعية والتثقيف وإقامة ورش عمل لبيان أهمية الشراكة ودورها في تعزيز الأمن وتحقيق الإستقرار.

- إنشاء الهيكل الإداري ووضع النظام المالي وإقرارهما.

- إصدار القوانين المنظمة وقرارات التشكيل لإشهار مؤسسات الشراكة المجتمعية.

- تدريب المجتمع المدني على المستوى المحلي وحثه على القيام بدوره الأمني وذلك بهدف

تكوين شراكة مجتمعية حقيقية تساند الأجهزة الأمنية الرسمية في تحقيق الأمن.

- تكوين شبكة من القادة المحليين ليصبحوا دعاة مؤثرين في الدعوة إلى تفعيل الشراكة

المجتمعية من أجل الحد من الجريمة ومنعها.

- تنفيذ حملات إعلامية متكاملة تركز على تغيير السلوك اللاأخلاقي لدي أفراد المجتمع

ويقاس تأثير هذه الحملة بناء على مؤشرات محددة.

- تنفيذ برنامج عمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني يهدف إلى تعبئة المجتمع المحلي ليصبح أكثر إيجابية في تحقيق دوره الأمني ويعزز أكثر دور الأسرة والمدرسة في المجتمع.
- تصميم مواد إعلامية للمجتمع المحلي برسائل محددة للتشجيع على عملية المشاركة والتفاعل مع الأجهزة الأمنية.
- تقييم ومتابعة المشروع في المحافظة المختارة وذلك في إطار قياس مدى تأثير الأنشطة على تغيير سلوك المجتمع المحلي وإنخفاض معدل الجريمة فيها.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإتصال الحديثة على المستوى المحلي لدعم السياسات الأمنية ولتسهيل نقل تجربة المشروع من المستوى المحافظة الواحدة إلى تعميمها على كل محافظات الدولة.

الفئات المستهدفة:

يستهدف المشروع المجتمعات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من أجل تعبئة المجتمع المحلي (قيادات محلية - قيادات دينية - قيادات نسائية - قيادات طبية - جمعيات تنمية المجتمع والشخصيات المؤثرة ليكونوا مجموعات ضغط تؤثر إيجابياً على تفعيل الشراكة المجتمعية). ويسعى المشروع على العمل على تحقيق أفضل النتائج الأمنية بالإشتراك مع أفراد المجتمع ومؤسساته.

شكل المشروع:

يعتبر المشروع نموذج للشراكة بين وزارة الداخلية الكويتية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع الذين سبق لها الخبرة في مجال مكافحة الجريمة وتعزيز السلوك السوي وذلك على مستوى التنفيذ في المحافظة المختارة.

خطوات إختيار مؤسسات المجتمع المدني:

يتم تحضير طلب عرض من قبل الفريق الفني للمشروع في وزارة الداخلية يشمل توضيح سابق لهدف الشراكة المجتمعية وضرورتها وإكمالاً لمسيرة الإنجازات المحلية للوزارة

ثم وضع خطة عمل مقترحة لتنفيذ المشروع بهدف معرفة فكر ورؤية وزارة الداخلية الكويتية للفكرة الشراكة المجتمعية والمداخل والإتجاهات المختلفة التي ستتبنها وزارة الداخلية الكويتية في التنفيذ بالإضافة إلى ميزانية المشروع المقترحة. وبعدها إرسال العرض لأكبر عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الجريمة .

إختيار مواقع التنفيذ:

المناطق الأكثر عرضة للجريمة في المحافظة المختارة

أولاً: مرحلة الدراسة والتخطيط:

1. دراسة المنطقة من حيث طبيعتها وجغرافيتها والتركيبية الاجتماعية فيها.
2. تحليل الطابع النفسي والاجتماعي في المنطقة.
3. التعرف على المستوى الإقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
4. تحديد حاجات المنطقة ومتطلباتها.
5. التعرف على الكفاءات الفاعلة فيها.
6. تعيين مؤسساتها المجتمعية، ومحاولة الإتصال فيها.
7. بناء برنامج الشراكة بصورة أولية.
8. تقديم برنامج الشراكة وتشجيع الكفاءات للدخول فيه من خلال وسائل الإعلام.
9. تفعيل دور المؤسسات المجتمعية الأخرى والأفراد للمشاركة.
10. البحث عن الإستراتيجية المناسبة للمنطقة والبدء في تنفيذها.
11. حصر كافة المعلومات المتعلقة بالمشروع وتوضيح أهدافه وغاياته وأهميته للمستهدفين.
12. تحديد الشركاء، والمؤيدين من شخصيات ومؤسسات وطنية.
13. الترويج للمشروع عن طريق بيان جدواها وعوائدها الاجتماعية.

الدراسة الكيفية عن المنطقة التي تم اختيارها

1- تغيير أي سلوك يحتاج إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى إتخاذ هذا السلوك وكأنه أمر مسلم به في حياتنا لذا فمن الضروري على المشروع معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل الجريمة وحدوثها. وعليه فإنه من الضروري أن يتم إختيار مؤسسة مدنية أهلية للقيام بالدراسة حيث أن المشروع يستهدف تدعيم مؤسسات المجتمع المدني وأيضا للإستفادة من آراء وتوجهات وتوصيات المؤسسة الواقع عليها الإختيار للقيام بالدراسة مما يضىء لوزارة الداخلية الكويتية شكل وأسلوب عمل مؤسسات المجتمع المدني تجاه مكافحة الجريمة.

2- القيام بتدريب المتطوعين والقائمين في المؤسسات المدنية من قبل وزارة الداخلية الكويتية على المحددات التالية:

- الغرض من الشراكة المجتمعية.

- الدخول إلى المجتمع.

- معنى البحث العلمي.

- البيانات والمؤشرات.

- المقابلات.

- التواصل ، الإرشاد.

- التدريب على أساليب جمع البيانات.

- الملاحظة والتسجيل.

3- يتم إجراء مجموعات نقاش في المحافظة المختارة والمقابلات الشخصية للسيدات والرجال

من الفئات العمرية المختلفة بقصد التعرف على إحتياجاتهم الأمنية ووجهات نظرهم

المختلفة حول عملية الشراكة المجتمعية وضرورة تفعيلها.

4- القيام بعمل تقييم مبدئي من قبل وزارة الداخلية الكويتية بشكل دوري ومنتظم كل ستة

شهور في خلال السنتين - عمر المشروع المقترح - لمؤسسات المجتمع المدني في المحافظة

المختارة، والعمل على إعداد تقارير الإنجاز والإعلان والإعلام المستمر والتوثيق الدقيق لمشروع الشراكة، وإبراز المشروع في صور مراحلہ الأولى وفي صورته النهائية.

آليات المشروع : يقترح لعمل المشروع أن توضع له آليات مختلفة لتنفيذ الأنشطة وهي:

- مجموعة السياسات التي يشكل أعضاؤها ممثلو الوزارات المعنية (8 وزارات مقترحة وهم وزارة الداخلية - وزارة الإعلام - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - وزارة الصحة - وزارة التربية - وزارة التعليم العالي - وزارة التجارة والصناعة) والهدف منها تنسيق وتوحيد الجهود الحكومية في إطار هذا المشروع الوطني.

- مجموعة الإعلام وهي مكونة من قيادات إعلامية وأطباء وعلماء الاجتماع وبعض القيادات المؤثرة وتهدف هذه المجموعة إلى وضع الرسائل الموجهة لدى الجمهور المستهدف بكل المستويات في أشكال إعلامية مختلفة سواء إن كانت مرئية مسموعة أو مطبوعة.

- مجموعة العمل لتعزيز الأمن وتطبيق القوانين وهي تشمل كل من هو مهتم بهذه العملية وهي تشمل بعض رواد العمل الاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة والمهتمين من الشباب وهي ليست مقصورة على أعضاء محددین حين أن الهدف من مجموعة العمل هو تنشيط الحركة المجتمعية نحو هذه الفكرة.

توزيع الأدوار والمسؤوليات في خطة المشروع:

الأعمال الخاصة لكل مجموعة عمل مشتركة	الأعمال الخاصة بالمشروع ككل	الدور
<ul style="list-style-type: none"> ■ لا بد من أن تكون الرؤية متصلة مع كل المتطوعين. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ الموافقة على رؤية واضحة للشراكة المجتمعية حول رسم الأهداف وسبل تحقيقها. 	إنشاء رؤية خاصة للشراكة المجتمعية
<ul style="list-style-type: none"> ■ التأكد من أن وظيفة مجموعة العمل متصلة ومفهومة لدى المتطوعين. ■ وضع قائمة للإستراتيجيات والسياسات المرتبطة بقضايا تخفيض نسب الجريمة. ■ تطوير الإجراءات لتنظيم السياسات الداخلية مع سياسات الشراكة المجتمعية. ■ الإستفادة من خبرات الشركاء الآخرين. ■ ضم هدف تخفيض الجريمة في الإطار الإستراتيجي لكل مجموعة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ معرفة الإطار التشريعي للشراكة المجتمعية. ■ فهم العلاقات بين الجريمة والمناطق الداخلة في حدود عمل كل مجموعة عمل. ■ الموافقة على عمل إطار بين الشركاء للبدء بالعمل. ■ تطوير قائمة النقاط الرئيسية ومناطق العمل، مع وضع تصورات للأداء والنتائج لكل مجموعة عمل على حدة. ■ تفقد المناطق التي تكفلت بها كل مجموعة عمل، وبحث كيفية تخفيض الإزدواجية في العمل. 	توضيح الوظائف والمساهمات
<ul style="list-style-type: none"> ■ تعيين شخص يتحمل مسؤولية الشراكة والعضوية والأعمال. (يجب أن يكون شخصا ذو مؤهلات عالية ليستطيع أن يتخذ القرارات). ■ عمل خطة تطويرية مستمرة ومفصلة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ قبول الآلية الميكانيكية للتعاون والإنسجام عبر كل مجموعات العمل. ■ تطوير إطار تقاسم وتوزيع المعلومات. ■ تقديم التدريبات المناسبة للموظفين لدى اللجان الشريكة التي ستشارك في الشراكة المجتمعية. 	تمكين مجموعات العمل من المساهمة

<p>■ المساهمة الملائمة للشراكة من حيث الموارد المالية والبشرية والمعدات.</p>	<p>■ وضع ميزانية لكل الشركاء المساهمين. ■ تعيين المعدات والموارد المالية والبشرية اللازمة.</p>	<p>التأكد من أن الشراكة لديها الموارد الملائمة</p>
<p>■ توصيل هيكل الشراكة إلى كل المتطوعين.</p>	<p>■ تكوين هيكل واضح مع كل التفاصيل اللازمة. ■ تكوين مجموعات إدارية لقيادة قضايا معينة مع تحديد واضح للوظائف والمسؤوليات المتفق عليها في الشراكة بشكل عام. ■ فتح إجتماعات تشاركية مع وسائل الإعلام والجمهور (إلا فيما يتعلق بالأمر السري). ■ إنشاء خطوط واضحة للمسؤوليات. ■ إنشاء إجراءات واضحة لإتخاذ القرار، بحيث أن هذه القرارات قد أتخذت عند مستويات معينة، مما يجعل الإجراءات مفهومه وتحل إختلاف وجهات النظر بين اللجان المشتركة بدون تعطيل.</p>	<p>إنشاء هيكل الشراكة المجتمعية</p>
<p>■ إرسال نائب تمثيلي لكل اجتماع. ■ تعيين متطوع رئيسي مختص لتقاسم المعلومات مع الشراكة.</p>	<p>■ ترتيب إجتماعات دورية في أيام تناسب كل الشركاء و يعلن عنها بعمدة كافية. ■ القيام بطباعة ونشر الخطة المتكاملة مع إحتواءها على الفترة الزمنية وقائمة المسؤولين. ■ العمل بمبادئ الإدارة في عمل الشراكة.</p>	<p>إنشاء عملية الشراكة الملائمة</p>

<p>■ استخدام تدريبات الموظفين ونظام المعلومات لتقوية رسالة الشراكة والعمل على تخفيض الجريمة.</p>	<p>■ ضمان إنتاج المعلومات المشتركة وإستراتيجيات التدريب والبروتوكولات.</p> <p>■ ضمان أن إطارات إتخاذ القرار عند كل اللجان تأخذ بالحسبان الجريمة وإخلال الأمن.</p>	<p>إنشاء ثقافة خاصة للشراكة وإيصالها للغايات</p>
<p>■ تطوير وتنفيذ إستراتيجية الإتصالات الداخلية لإيصال قرارات الشراكة وأدائها لكل المتطوعين.</p>	<p>■ قبول شخصية التعاون للشراكة وإستخدامها بشكل متين.</p> <p>■ قبول وتنفيذ إستراتيجية الإتصالات الخارجية مع مسؤول معين. وهذه يمكن أن تغطي كل من العلاقات الإعلامية والإتصال المباشر للجمهور.</p> <p>■ التأكد من أن كل معدات الاتصالات تعد بعدة لغات، وبخط واضح ليستفيد منها المواطنين و المقيمين.</p>	<p>إنشاء قنوات الإتصالات</p>
<p>■ المساهمة في المراجعة السنوية.</p>	<p>■ القيام بعمل مراجعة سنوية في حدود فترة زمنية معينة.</p> <p>■ إدراج التوصيات الناتجة من المراجعة في الخطط المستقبلية.</p>	<p>تنفيذ نظام للمراجعة السنوية</p>

رابعاً: مدى إمكانية تطبيق خطة المشروع على بقية دول الخليج :

نظراً للتقارب الفكري والثقافي والاجتماعي بين دول الخليج، ونظراً للتشابه الكبير في الظروف الاجتماعية والديمقراطية والإقتصادية بين دول المنطقة، فإن عملية تطبيق الشراكة المجتمعية التي تم تصورها في دولة الكويت يمكن تطبيقها في بقية دول المنطقة. وإن كانت تجربة الشرطة المجتمعية قد تم تطبيقها في بعض مدن الخليج وفي دول مختلفة، إلا أن عمر التجربة يعتبر قصير للغاية لذا فإن تقييم هذه العملية تعتبر تسرع وحكم قد يكلف التجربة كلها للوقوع في أبعاد التشاؤم والفشل.

إن ما قامت به شرطة أبوظبي على سبيل المثال حول تأسيس إدارة شرطة مجتمعية يعتبر حتى هذه اللحظة خطوة جريئة وتغيير كلي في شكل و هيكل العمل الأمني. ونفس الأمر ينطبق حول قيام شرطة الرياض في المملكة العربية السعودية بإنشاء أصدقاء الشرطة والأمثلة تطول. فإن إستغلال طاقات الناس وحبهم وولائهم لبلدهم يعتبر أمر في غاية الأهمية وكل ما تحتاجه وزارات الداخلية هو المضي قدماً لإنشاء هذا النوع من العمل الأمني للتشارك مع المواطنين من أجل تحقيق وإستتباب الأمن في المنطقة. فدراسة الإحتياجات وتحديد الأولويات في المنطقة مع وجود إحصائيات دقيقة ومعلومات مؤكدة تسهل تطبيق العملية وتجعل عملية تنفيذها مرنة وسريعة.

إن إمكانيات تطبيق الفكرة المشار إليها، تتمتع بحظوظ قوية في أغلب دول الخليج لتمتعها بعوامل مشتركة لا يمكن إغفال أهميتها كالدين الواحد والوحدة الجغرافية المتصلة والتقاليد المحافظة بشكل عام وتوافر الإمكانيات التي تسمح بتطبيق فكرة إنشاء شرطة مجتمعية مساندة ومكملة لمهام وزارات الداخلية لدول الخليج. وتجدد الإشارة إلى أن بعض التجارب في هذا المجال قد نجحت نجاحاً ملفتاً ويحسب لها الجراءة في تغيير شكل العمل الأمني وإشراك المجتمع في العملية الأمنية.

لكن لا يمكن إقتباس أي منهج كما هو مطبق في أي دولة وتنفيذه في دولة أخرى وزرعه في مجتمع آخر مهما تشابهت الظروف الاجتماعية والإقتصادية ومهما وصلت لمرحلة متقدمة من الإندماج والتكامل فإنها ستظل تحمل خصوصية مجتمع خاص فيها. لأن كل مجتمع له سماته وخصوصيته وتراكمه الثقافي وهيكله النظامي الخاص الذي يجعل منه

مجتمع يتطلب إحتياجات معينة و يحتاج إلى حلول خاصة لا يفقهها ولا يعلمها إلا أصحاب الشأن.

فنحن لا يمكن أن نغفل أن نشاط وعمل المجتمع المدني يختلف من دولة خليجية لأخرى. ومن المعلوم أن هناك تفاوتاً في نشاط وفاعلية وتأثير المؤسسات الدينية والاجتماعية والإقتصادية من دولة خليجية لأخرى. فتجربة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودورها البارز في تقويم سلوكيات المجتمع السعودي ومجهوداتها الملموسة نحو تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية وخلق وتقوية بعداً روحياً سامياً في نفوس المواطنين السعوديين قد ساعد وبشكل ملفت في تقليل نسب الجريمة في المملكة العربية السعودية وهذا لا يعني إمكانية تطبيق تجربة الهيئة نفسها في دولة خليجية أخرى. وفي المقابل فإن الإنجازات التوعوية المدنية التي تستغل طاقات الشباب في أعمار معينة من الجنسين كمشروع لويك في الكويت مثلاً الناتج عن جهد وتطوع ذاتي وخاص لا يمكن أن تطبقه أي مدينة خليجية في دول أخرى بنفس الصورة و بنفس الأسلوب. من هنا لابد أن نشير إلى خصوصية كل دولة خليجية بل كل مدينة إن صح التعبير.

أيضاً إنفتاح المجتمع وتقبله لفكرة مشاركة المرأة في حفظ الأمن مثلاً قد تنجح في مدن ولا تنجح في مدن أخرى في نفس الدولة. فهناك مدن يغلب عليها الطابع المتشدد وتكون التقاليد المحافظة سمة مهيمنة على السلوك العام لهذه المدينة والتي تصعب بالنهاية بل وتجعل عملية مشاركة المرأة أمراً بعيد المنال. وفي المقابل وجود مدن أخرى في ذات الدولة تكون أكثر إنفتاحاً وتقبلاً لفكرة مشاركة المرأة في حفظ الأمن مع الأجهزة الأمنية. وهذا يؤكد مجدداً إستحالة إقتباس أي حل خارجي دون إدخال تعديلات عليه يجعله صالحاً للتنفيذ والتطبيق وفقاً لخصوصية كل مجتمع وكل منطقة وتؤكد أيضاً على أن الحلول المحلية لكل مجتمع هو الأجدر والأفضل.

الخاتمة ..

في ظل إزدياد معدل الجرائم في الدول، وفي ظل تنوع أشكال وأساليب المجرمين، تظل المجتمعات تسعى جاهدة لمحاربة هذا الخلل والبحث عن بيئة آمنة ومستقرة لينعم كل فرد بالطمأنينة في حياته اليومية. ولعل منذ قدم الأزل كانت الأجهزة الأمنية الرسمية هي المنوطة بهذا الدور، ولكن بسبب تصاعد معدلات الجريمة وتنوعها، ومع تطور التكنولوجيا في العقود الأخيرة قامت الدول الغربية بإستحداث شكل وعمل الشرطة، وبدأت بإشراك شرائح المجتمع لكي تقوم بدورها الأمني وتساعد وتتكاتف مع الأجهزة الرسمية بغية منع الجريمة ونشر الأمن والأمان.

هذا الأسلوب الإستباقي والوقائي بدأ ينتشر في عدد كبير من دول العالم، لأن هذا الأسلوب الجديد قد سجل إنجازات ونجاحات متعددة، كما أن إختلاف البيئات والثقافات من دولة إلى دولة أدى إلى تنوع في شكل وأسلوب هذا النهج الجديد في العملية الأمنية.

فمن خلال إستعراض كافة النظريات، والأشكال، والأساليب الوقائية لمنع الجريمة، إتضح أن الحلول المحلية لكل مجتمع هو الأجدد والأفضل. فلا يمكن نقل أي مشروع أو خطة كما هي مطبقة في أي دولة وتنفيذها في دولة أخرى وزرعها في مجتمع ذو ثقافات وحضارة أخرى. لأن كل مجتمع له سماته وخصوصيته وتراكمه الثقافي وهيكله النظامي الخاص الذي يجعل منه مجتمع يتطلب إحتياجات معينة و يحتاج إلى حلول خاصة لا يفقهها ولا يعلمها إلا أصحاب الشأن.

كما أن الحديث عن المسؤولية المشتركة بين مؤسسات المجتمع الرئيسية والأجهزة الأمنية حول مسألة تعزيز الأمن وتطبيق القوانين بات أمرا في غاية الأهمية. حيث أن واقع العلاقة السلبية يعطل من عملية الشراكة بين الطرفين، لذا وجب الوقوف على أسباب تلك العلاقة والبحث عن سبل لرفع مستوى التقارب بين الجهتين لزيادة درجات الأمان والإستقرار في المنطقة ولتسهيل عملية تكوين الشراكة المجتمعية و تحويل المجتمع بكافة مؤسسات إلى طرف فاعل وشريك حقيقي مع الأجهزة الأمنية الرسمية لتخفيف حدة الجرائم و لرفع مستوى الأمان والإستقرار في المجتمع.

إن ضرورة تحديث العمل الأمني بدأت مناقشته في دول مجلس التعاون لدول الخليج في السنوات الأخيرة، فخصوصية المجتمع الخليجي بعاداته وتقاليده المتحفظة، وبخلله الديمغرافي كون أن في أغلب دول المنطقة يتعدى فيه الوافدون والمقيمون أعداد المواطنين، يجعل من هذه الفلسفة الحديثة أمرا جديا يستحق الدراسة والجدية، ويحتاج إلى أن يطبق بشكل وبصورة محلية تتناسب مع خصوصياتنا.

إن القناعة التامة التي بدأت تظهر على خطاب الأجهزة الأمنية في الدول الخليجية جعل ضرورة وأهمية مشاركة المجتمع بكافة مؤسساته وشرائحه في العمل الأمني هي أساس عملية الشراكة المجتمعية. فتعزيز الأمن والسعي لتوعية المواطنين في عملية تطبيق القوانين والتشريعات لا تتم من خلال الجهاز الأمني الرسمي فحسب، بل تحتاج لدعم ووقوف المجتمع إلى جانب الجهات الرسمية لكي تحقق أهداف العملية الأمنية.

تفاوتت الدول الخليجية في تتبع هذا النهج الإستباقي، وإخترنا وضع توصيات وخطط عمل لشراكة مجتمعية في دولة الكويت بسبب علمنا و درايتنا الكافية بحاجات المجتمع الكويتي وأسلوب العمل الأهلي والمجتمعي في دولة الكويت. كما أن الدولة بكافة مؤسساتها الرسمية تقدم المعلومات والأرقام بشكل دوري ومتجدد عن الحالة الأمنية والحالة السكانية وغيرها من البيانات التي تساعد على تحليل كافة المعلومات الكمية و الكيفية في المجتمع للوصول إلى أفضل النماذج والحلول الخاصة بتقليل الجريمة والحد منها والعمل على تطبيق القوانين في الدولة.

لكن على الرغم من أن الإحصائيات والأرقام الخاصة بالجرائم في دولة الكويت لا تعتبر مفزعة ولا مقلقة إنما لا تعني إنما ليست بحاجة إلى تدخل سريع وتجاوب وإشراك مجتمعي للحد منها. فدولة في مساحة دولة الكويت، والحدود المشتركة مع أكثر من دولة، ناهيك عن الحدود البحرية مع الخلل الديمغرافي الواضح تحتاج إلى إستراتيجية أمنية استباقية لحل المشكلات قبل حدوثها، وبحث أسباب الجريمة قبل وقوعها.

الهوامش ...

- (1) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص5.
- (2) دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، كلية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 14.
- (3) المرجع السابق، ص 15.
- (4) محجوب حسن سعد، الشرطة ومنع الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 20.
- (5) خالد بن سعود البشر، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص56.
- (6) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص 78.
- (7) الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لندوة " الشرطة المجتمعية" التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، في 26-4-2000، في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- (8) المرجع السابق.
- (9) المرجع السابق.
- (10) عبدالعزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية : المفهوم والأبعاد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص56-57.
- (11) ابراهيم بن عبدالرحمن الحيدر، الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكندية في المنهج التعملي للوقاية من الجريمة، ورقة عمل مقدمة لندوة " المجتمع والأمن" بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، الجلسة الرابعة، الورقة الرابعة، 2004.
- (12) المرجع السابق.

- (13) فهد بن ناصر العبودي، أهمية الرقابة الذاتية والضبط للأفراد والمجتمعات، جريدة الرياض، 10 ابريل 2005م - العدد 13439.
- (14) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص 8.
- (15) المرجع السابق، ص 9.
- (16) المرجع السابق، ص 9-10.
- (17) فهد بن ناصر العبودي، أهمية الرقابة الذاتية والضبط للأفراد والمجتمعات، جريدة الرياض، 10 ابريل 2005م - العدد 13439.
- (18) ندوة "دور المجتمع المدني في منع الجريمة" التنمية المستدامة ومنع الجريمة: نحو دور فعال للجمعيات الأهلية في مصر، في إطار الإحتفال بعيد الشرطة 2005، الادارة العامة للإعلام والعلاقات، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص 1.
- (19) خالد سعود البشر، شرطة الحي والدور الوقائي المطلوب، صحيفة الجزيرة الالكترونية، 1 أغسطس، 2002، <http://www.al-jazirah.com>
- (20) أماني قنديل، دور المجتمعات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، المجلس القومي للمرأة، 2005، http://www.ncwegypt.com/_conf/upload/amany_kandil_public_org.doc
- (21) راجع :
- Smith, A. (2000). "The Partnership & Frank, F Works and Handbook". Ottawa: Minister of Public Government Services Canada Cat. No. MP43-373/1-2000E. available at www.hrhc-drhc.gc.ca/common/partner.shtml
- (22) لمزيد من التفاصيل راجع:
- Gaebler, T. (1992). "Reinventing & D, Osborne .Government", Penguin, New York
- (23) للتفصيل أنظر:

E. (1990). "A Realistic Local Approach to Eck, John Management. Vol. 72, Controlling Drug Harms". Public .No. 6

(24) راجع:

governance of crime: Crawford, A. (1997). "The local Appeals to Community and partnerships". Clarendon in Criminology. Oxford: Clarendon Press, p 25- studies 26

(25) راجع على الانترنت موقع:

www.crimereduction.gov.uk/learningzone/5isintro.htm

أيضا راجع:

http://europa.eu.int/comm/justice_home/eucpn/practices.html

(26) نظرية جاهزية المجتمع نظرية حديثة جدا عمرها 5 سنوات ووجدت في دراستين حديثتين الأولى كانت دراسة بعنوان "الجاهزية السيكلوجية للتعامل" أما الدراسة الثانية كانت تحت عنوان "تطور المجتمعات"، ولمزيد من التفاصيل راجع:

Oetting, E.R., Jumper-Thurman, P., Plested, B. & Edwards, R.W. (2001). "Community readiness and health services". Substance Abuse and Misuse. v36 (6&7), pp.825-843.

أو أنظر:

Edwards, R. W., Jumper-Thurman. P., Plested, B. A., Oetting, E. R., & Swanson, L. (2000). "Community readiness: Research to practice". Journal of Community Psychology, 28(3), pp. 291-307.

(27) راجع:

governance of crime: Crawford, A. (1997). The local Appeals to Community and partnerships. Clarendon Criminology. Oxford: Clarendon Press, p 6 studies in

(28) أنظر:

prevention and community Crawford, A. (1998). Crime safety: Politics, policies and practices (Longman Criminology Series). London: Addison Wesley Longman Limited

(29) راجع:

of Criminal Eklblom, P. (2001). "The Conjunction Opportunity: A Framework for Crime Reduction :Reduction. available at ,Crime Toolkits." .UK

/www.crimereduction.gov.uk/toolkits

(30) أنظر:

Eklblom, P. (2004). "Shared Responsibilities, Pooled Resources: a Partnership Approach to Crime Preventio". In P. Eklblom and A Wyvekens, "A Partnership Approach to Crime Prevention. Strasbourg". Council of Europe Publishing.

(31) راجع:

safer communities, General Guidelines for designing Crime Prevention Through Environmental Design, Jan Available at : <http://humanics-4.2000, pes.com/cpted.pdf>

(32) في النظم الغربية إبتكرت أجهزة الأمن عدة نماذج تتناسب مع خصوصيات مجتمعاتها وتسعى من خلالها إلى توفير أعلى قدر من الأمان للأفراد، وتنوعت النماذج واختلفت من حيث بؤرة تركيزها وأهدافها، ويمكن أن نقسم هذه النماذج على حسب بؤرة تركيزها وأهدافها إلى أربع فئات، الفئة الأولى تركز على المجتمع -Community-Oriented Programs

ومن بين أهم البرامج التي طبقت هو برنامج إتصال الشرطة المجتمعية Community Policing Liaison والتي نفذتها ادارة شرطة وينستون سالم في ولاية نورث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هدفها تزويد الإتصال 24 ساعة يوميا

بين الشرطة والمجتمع لمنع الجريمة ولتغيير صورة الشرطة، بحيث ينظر اليهم بأهم جزء من المجتمع وبمقدورهم مساعدة الأفراد التي تواجههم مشكلات. بينما إستراتيجيتها كانت إنشاء ادارة في قسم الشرطة ترسخ مفهوم الشرطة المجتمعية، وهي وحدة الخدمات الاجتماعية، لتحريّ الإهمال الأبوي، وتهاجم الأسباب والشروط التي تؤدّيان إلى الجريمة والجنوح.

كما أن برنامج وحدة الخدمات الأسرية المتنقلة **Mobile Family Services**

Unit والتي ظهرت في منطقة ريجينا في كندا من البرامج المهمة التي تركز على مشكلات المجتمع. فقد كان يسعى هذا البرنامج إلى زيادة كفاءة وقت رجال الأمن في التعامل مع شكاوى المتعلقة بشؤون الخدمة الاجتماعية من خلال العمل 24 ساعة. في حين أن إستراتيجية البرنامج كانت من خلال العمل مع قسم الخدمات الاجتماعية، وكانت الوحدة المتنقلة هذه تعمل خارج مبنى الشرطة عن طريق إستخدام شاحنة مجهزة بالراديو. وكانت الوحدة المتنقلة تشمل على مدير، وموظفون مختصون بالتعامل مع الأزمات، وكاتب مختزل، وممرضة نفسية. وتكون الوحدة مع إتصال مباشر مع الشرطة، ويقومون بالتعامل مع الحالات الطارئة والتنسيق مع الدوريات.

أما الفئة الثانية تركز على الشباب **Youth-Oriented Programs**، ويعد برنامج " الأطفال والشرطة والمسؤولية " **Kids, Cops and Responsibility** من أنجح البرامج التي قامت بها شرطة مدينة مونتكلير في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هدف البرنامج هو إزالة النفور بين الشرطة والطفل، ومساعدة الأطفال لتطوير نماذج جديدة ومسؤولة لتغيير المجتمع والمشاكل الشخصية. وكانت الإستراتيجية عبارة عن تكوين فريق يضم ضابط من إدارة الشباب ومحقق ليقوم بتقديم دروس للطلاب في مرحلتي الثانوية العامة والمتوسطة وتشجيعهم للتعبير عن مشاعرهم، ولطرح القضايا ومناقشتها.

ومثال آخر من البرامج الغربية المتعلقة بالشباب، برنامج " الشرطة والمراهقين في الدوريات " **Cops and TOPS (Teens on Patrols)** ، وقد أقيم هذا البرنامج في مدينة سان دييجو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. وقام بتمويل البرنامج شركة كوداك

Kodak لمدة 15 سنة، ويهدف هذا البرنامج إلى تعيين الشباب القصر في وظائف في فترة الصيف والتي من شأنها تزود الأمن في المنطقة وتبني حالة من الألفة بين الشرطة وفئة الشباب. كانت إستراتيجية البرنامج تقوم على تعيين الشباب في وظائف الأجر الأدنى بمعدل 25 ساعة في الأسبوع، ويقوم المراهقون بعمل إستكشافات من خلال الدورية الأحياء، وفي المصحات النفسية ودور العجزة. وعلى الرغم من الشكوكية الأولية والتردد من قبل الشرطة حول البرنامج إلا أنه أثبت نجاحا باهرا، وإنضم بعد ذلك العديد من الشباب المشارك في البرنامج إلى أكاديميات الشرطة لاحقا.

وكانت الفئة الثالثة من البرامج الغربية تركز على مجموعة معينة من المجتمع Programs Targeted at Other Special Groups مثل المسنون، أو الأقليات، أو ذوي الدخل المحدود، أو ضحايا الجريمة وغيرها من المجموعات. ومن أنجح البرامج كانت المتعلقة بالمسنين، حين طبقت شرطة مدينة جاكسونفول في ولاية فلوريدا الأمريكية برنامج " Using Seniors as Police " إستخدام المسنين كمتطوعين للشرطة " Volunteers الذي كان يهدف إلى إشراك المسنين في برنامج تطوعي لتخفيض الجريمة.

أما آخر الفئات هي البرامج التي تركز على مشكلة محددة Programs Targeted at Specific Problems.

لمزيد من التفاصيل راجع:

Pollard, F. Colgan, H. Harden. .R. Trojanowicz, B View", "Community Policing Programs: A Twenty-Year National Center for Community Policing, School of Michigan State University. Available ,Criminal Justice http://www.cj.msu.edu/~people/cp/20year.html :at (33) أعضاء حول الشرطة المجتمعية، نشرة الحوادث، العدد 82، 21 نوفمبر 2005،

موقع وزارة الداخلية السودانية على الانترنت :

<http://www.moi.gov.sd/ar/acc4.asp>

(34) أنظر:

- O'Toole, and Augie Cryderman, Brian K., Christopher Fleras. (1998). "Police, Race and Ethnicity: A Guide for .ed. Toronto: Butterworths Police Services". 3rd (35) أنظر:
- Policing: A Practical Brown, Lee P. (1989). "Community ,No. 12 .Perspectives on Policing ,"Guide for Police Officials Washington, DC: U.S. Department of Justice, National .Harvard University Institute of Justice; and (36) راجع:
- Leonard, Taylor, Robert ,Swanson, Charles R., Territo Processes, ,W. (2001). "Police Administration, Structure .and Behavior". New Jersey: Prentice Hall. P.19 (37) أنظر:
- Community (1998) .B.bucqueroux & R. Trojanowicz Ohio: ,Ed.. Cinciannati Policing" How to get started, 2nd .Anderson Publishing Co. p 17 (38) المرجع السابق.
- (39) أنظر:
- Whisenand and Ferguson. (2002) "The Managing of Police Organizations". Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall. pp. 204-206. (40) راجع:
- Schneider A., kimerer C.,seaman S.,Sweeney J. (2003). "Community Policing In Action/ a Practitioners Eye View of Organizational Change". p 8. (41) أنظر:
- Community " (1998) .B.bucqueroux & R. Trojanowicz Cinciannati, Ohio: ..Ed Policing How to get started". 2nd .8Anderson Publishing Co. p 1 (42) المرجع السابق، ص32.
- (43) راجع:

McBride, R. (2004). "Proactive & ,Thibault E., lynch L
N.J: ,police management". Sixth edition. Upper Saddle
.Pearson, Prentice Hall. p.177

(44) راجع:

Community (1998) .B.bucqueroux & R. Trojanowicz
Ohio: ,Ed.. Cinniciannati Policing" How to get started, 2nd
.Anderson Publishing Co. pp. 8-10

(45) أنظر:

Oliver, W. M. (2000). Community policing: Classical
readings. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall. pp. 173-
.174

(46) أنظر:

Community (1998) .B.bucqueroux & R. Trojanowicz
Ohio: ,Ed.. Cinniciannati Policing" How to get started, 2nd
.Anderson Publishing Co. p 12

(47) المرجع السابق، ص 30.

(48) المرجع السابق، ص 31

(49) المرجع السابق، ص 8-10.

(50) المرجع السابق، ص 13.

(51) لمزيد من التفاصيل:

O'Toole, and Augie Cryderman, Brian K., Christopher
Fleras. "Police, Race and Ethnicity: A Guide for Police
.ed. Toronto: Butterworths, 1998 Services". 3rd

(52) لمزيد من التفاصيل:

R.K. RAGHAVAN. Policing and private initiatives,
Frontline, Volume 20 - Issue 03, February 01 - 14, 2003.
available at:

[http://www.flonnet.com/fl2003/stories/20030214004011
100.htm](http://www.flonnet.com/fl2003/stories/20030214004011100.htm)

(53) لمزيد من الأمثلة والمعلومات يرجى الإطلاع على:

Police, Schools and Crime Prevention: .Margaret Shaw preliminary review of current practices, October 2004. A
http://www.crime-prevention- :Available at
intl.org/filebin/IO/edition32/PoliceandSchools.pdf

(54) عبدالعزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية : المفهوم والأبعاد ، جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص 48.

(55) عبدالكريم بن عبدالله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية ،
مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص
45.

(56) المرجع السابق، ص 48.

(57) عبدالعزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية : المفهوم والأبعاد ، جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص 49.

(58) عبدالكريم بن عبدالله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية ،
مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص
41.

(59) حسين إبراهيم ، التدريب في مجال الشرطة، المجلة العربية للتدريب، العدد السادس،
رجب، ص 95.

(60) سورة الرعد، الآية 11.

(61) منصور رحمان، الإعجاز التشريعي في مكافحة الجريمة، أنظر :

http://55a.net/firas/arabic/index.php?page=show_det&id=254

(62) أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وتطوره، جامعة نايف
العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص 36.

(63) لمزيد من التفاصيل:

S.M.Cutlip, A.H. Center, G.M Broom, (1985). Effective
edition, Prentice Hall Inc., th6 ,Public Relations
.pp.421-435 ,.Englewood Cliffs, N.J

(64) المجموعة الإحصائية السنوية 2003 ، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، إدارة الإحصاء، وزارة الداخلية الكويتية.

(65) أنظر موقع سفارة دولة الكويت – الملحق الثقافي – بيروت:

<http://www.kuwaitinfo.net/kwcountry-history-distance.htm>

(66) أنظر موقع وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والتعداد على الانترنت:

http://mopweb4.mop.gov.kw:7777/portal/page?_pageid=114,35512&_dad=portal&_schema=PORTAL

(67) كل الأرقام والاحصائيات الخاصة بنسب الجرائم وأنواعها توجد على موقع وزارة الداخلية الكويتية على الانترنت :

<http://www.moi.gov.kw/portal/varabic>

(68) لمزيد من تفاصيل المشروع راجع الموقع الرسمي لنفائس على الانترنت:

www.nafaess.com

(69) انظر الموقع الرسمي للمشروع التوعوي الوطني للوقاية من المخدرات:

www.ghiras.com

(70) راجع الموقع الرسمي لجمعية بشائر الخير : www.bashayerq8.com

(71) راجع الموقع الرسمي لمشروع ركاز لتعزيز الأخلاق: www.rekaaz.com

(72) انظر الموقع الرسمي لمركز لوزان لإنجازات الشباب: www.loyac.org

قائمة المراجع العربية:

- (1) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005.
- (2) محجوب حسن سعد، الشرطة ومنع الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.
- (3) خالد بن سعود البشر، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.
- (4) الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لندوة " الشرطة المجتمعية" التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، في 26-4-2000، في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- (5) عبدالعزيز خزاغلة، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998.
- (6) ابراهيم بن عبدالرحمن الحيدر، الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكندية في المنهج التعاملى للوقاية من الجريمة، ورقة عمل مقدمة لندوة " المجتمع والأمن" بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، الجلسة الرابعة، الورقة الرابعة، 2004.
- (7) ندوة "دور المجتمع المدني في منع الجريمة" التنمية المستدامة ومنع الجريمة: نحو دور فعال للجمعيات الأهلية في مصر، في إطار الاحتفال بعيد الشرطة 2005، الإدارة العامة للإعلام والعلاقات، أكاديمية الشرطة، القاهرة.
- (8) أماني قنديل، دور المجتمعات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، المجلس القومي للمرأة، 2005،
http://www.ncwegypt.com/_conf/upload/amany_kandil_public_org.doc
- (9) عبدالكريم بن عبدالله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

10) أديب حضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وتطوره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Reinventing ”.(Gaebler, T. (1992 & .Osborne, D (11
.Government”, Penguin, New York
Partnership Smith, A. (2000). “The & .Frank, F (12
Handbook”. Ottawa: Minister of Public Works and
.Canada Government Services
Approach Eck, John E. (1990). “A Realistic Local (13
to Controlling Drug Harms”. Public Management. Vol.
.6 .72, No
& .Oetting, E.R., Jumper-Thurman, P., Plested, B (14
Edwards, R.W. (2001). “Community readiness and
v36 .Substance Abuse and Misuse. “health services
(7&(6
Plested, B. ,.Edwards, R. W., Jumper-Thurman. P (15
Swanson, L. (2000). “Community & ,.A., Oetting, E. R
Journal of Community .“Research to practice :readiness
(3)28 ,Psychology
governance of Crawford, A. (1997). “The local (16
.“crime: Appeals to Community and partnerships
Oxford: Clarendon .studies in Criminology Clarendon
.Press
and Crawford, A. (1998). Crime prevention (17
,community safety: Politics, policies and practices
London: Addison Wesley .Series Longman Criminology
.Longman Limited
Criminal Ekblom, P. (2001). “The Conjunction of (18
Opportunity: A Framework for Crime Reduction
Reduction ,from UK Crime Toolkits.” Downloadable
/www.crimereduction.gov.uk/toolkits website

- Ekblom, P. (2004). "Shared Responsibilities, Pooled Partnership Approach to Crime Prevention". Resources: a Wyvekens, "A Partnership Approach and A In P. Ekblom Europe to Crime Prevention. Strasbourg". Council of Publishing (19)
- Colgan, H. Harden. R. Trojanowicz, B. Pollard, F (20
 "Community Policing Programs: A Twenty-Year View",
 Center for Community Policing, School of National
 University Criminal Justice, Michigan State
- O'Toole, and Cryderman, Brian K., Christopher (21
 Augie Fleras. (1998). "Police, Race and Ethnicity: A
 ed. Toronto: Police Services". 3rd Guide for
 Butterworths
- Policing: A Brown, Lee P. (1989). "Community (22
 No. Perspectives on Policing , "Practical Guide for Police Officials
 Washington, DC: U.S. Department of Justice, ,12
 Harvard University National Institute of Justice; and
 Leonard, Taylor, Swanson, Charles R., Territo (23
 Robert W. (2001). "Police Administration, Structure
 Processes, and Behavior". New Jersey: Prentice Hall
- (1998) B.bucqueroux & R. Trojanowicz (24
 ..Ed Community Policing: How to get started". 2nd
 Cinniciannati, Ohio: Anderson Publishing Co
- Managing of Whisenand and Ferguson. (2002) "The (25
 Police Organizations". Upper Saddle River, N.J.:
 Prentice Hall
- S.,Sweeney J. kimerer C.,seaman ,Schneider A (26
 (2003). "Community Policing In Action/ a Practitioners
 "Organizational Change Eye View of
 Enriching Traditional " .(Braiden, Chris. (1992 (27
 Management: Issues and Police ".Police Roles
 Perspectives. Washington, D.C.: Police Executive
 Forum Research

and David ,Sparrow, Malcolm K., Mark H. Moore (28
M. Kennedy. (1990). “Beyond 911: A New Era in
.Basic Books :Policing”. New York
Olson. (1990). .Wadman, Robert C., and Robert K (29
“Community Wellness: A New Theory of Policing”.
.Police Executive Research Forum :.Washington, D.C

الملاحق
رسم توضيحي للمشروع المقترح

